الدكتور
عبد العزيز عبد المعطي عرفة
أستاذ البلاغة المساعد
كلية البنات الاسلامية
جامعة الأزهر

بلاغة بهاء الدين السبكي

في
ضوء كتابه
"عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح"

الجزء الأول

الطبعة الأولى ١٩٧٧م — ١٣٩٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله .

وبعد :

فقد أعجب علماء البلاغة « بتلخيص الخطيب القزويني » المتوفى سنة ٧٣٩ ﻫ القسم الثالث من كتاب « مفتاح العلوم » لأبي يعقوب السكاكي المتوفى سنة ٦٢٦ﻫ ، لكنهم أحسوا كما أحس الخطيب القزويني نفسه بحاجة « تلخيص المفتاح » إلى « إيضاح » ، فأقبلوا عليه يوضحونه ، ويشرحونه ، ومن هؤلاء . بهاء الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧٣ ﻫ .

وحمداً لله الذي شرح صدري لدراسة بلاغة العلامة بهاء الدين السبكي في ضوء كتابه « عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح » . إذ أتاحت لي هذه الدراسة وقفة متأنية مع بلاغة « شروح المفتاح » و « شروح تلخيص المفتاح » .

وذائع مستفيض في كتب الدراسات البلاغية أن هذه البلاغة قد أضيف إليها كثير من مباحث الفلسفة والمنطق ، والأصول ، وفقه اللغة والنحو . وهذه المباحث ظل البلاغة ، ينبغي أن يلم بها البليغ والناقد . لكن من الخير أن تطلب من كتبها المتخصصة ، لأن وجودها في كتب البلاغة يطغى على الهدف من تعلم القواعد البلاغية ، وهو تربية الفنية الأدبية القادرة على القول وعلى تمييز جيد الكلام من رديئه .

وهناك أمر آخر بليت به كتب شراح المفتاح وتلخيصه وهو عنايتهم بشرح أساليب الكتب وفك رموزها مما هو بعيد — من غير شك — عن الدراسات البلاغية .

وفى دراستى لبلاغة السبكى أخذت ما يفيد البلاغة ، وتركت ما هو ظل لها أو بعيد عنها من المباحث التى أشرنا إليها .

ولم أكن حكما على هذه البلاغة ولا ناقداً لها ، وإنما أبرزتها فى صورة مقبولة وخلصتها من المباحث التى طغت عليها وجعلتها تتسع لكل رأى رأيته ، فكانت رحلة موفقة إلى غاية طيبة ومقصد عظيم ، تعين صاحبها على إدراك عناصر الإعجاز القرآنى ، وإبراز الجمال الفنى فى الأدب العربى شعره ونثره .

والله أسأل أن ينفع بهذا العمل ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يكون لبنة قوية فى صرح التجديد البلاغى إنه نعم المولى ونعم النصير .

د / عبد العزيز عبد المعطى عرفه

أبها فى ١ / ٩ / ١٣٩٧ ﻫ

١٥ / ٨ / ١٩٧٧ م

الفصل الأول

أبو حامد بهاء الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧٣ هـ

بيئته وحياته

هو[1] . أحمد بن على بن عبد الكافى بن على بن تمام بن سليم السبكى ، أبو حامد بهاء الدين سماه أبوه فى أول ما ولد ، تماما ، ثم تسمى أحمد بعد أن جاز سن التمييز .

ولد بعد صلاة المغرب ليلة العشرين من جمادى الآخرة سنة تسع عشرة وسبعمائة ، ومات مجاورا بمكة المكرمة ليلة الخميس السابع عشر من شهر رجب سنة ٧٧٣ هـ وله أربع وخمسون سنة تقريبا .

عاش العلامة بهاء الدين السبكى فى الفترة ما بين ٧١٩ — ٧٧٣ هـ التى تقع فى العصر المملوكى الذى يبدأ بتولى المعز أيبك التركمانى ملك مصر سنة ٦٤٨ هـ وينتهى

---

(١) ترجمته . فى النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة تأليف ابن تغرى بردى حـ ١١ ص ١٢١ ، ١٢٢ دار الكتب المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ، والدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة تأليف ابن حجر العسقلانى حـ١ ص ٢١٠ تحقيق محمد سيد جاد الحق . طبعة دار الكتاب الحديثة طبعة ثانية ١٣٨٥ هـ ١٩٦٦ م والدارس فى تاريخ المدارس حـ ١ ص ٢٨ تأليف عبد القادر بن محمد النعيمى الدمشقى ، تحقيق جعفر الحسينى . مطبوعات المجمع العلمى بدمشق سنة ١٣٦٧ هـ ١٩٤٨ م . وحسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة حـ١ص ٢٠٤ تأليف جلال الدين السيوطى . القاهرة سنة ١٢٩٩هـ طبعة أولى وبغية الوعاة حـ ١ ص ١٤٨ للسيوطى تحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم طبعه الحلبى سنة ١٣٨٤هـ ١٩٦٤م ، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع حـ١ص ٨١ تأليف محمد بن على الشوكانى ، (الطبعة الأولى مطبعة السعادة سنة ١٣٨٤ هـ نشر الشيخ معروف عبد الله باسندوه ، والمنهل الصافى حـ ١ ص ٣٨٥ لابن تغرى بردى تحقيق أحمد يوسف نجاتى دار الكتب سنة ١٣٧٥ هـ ١٩٥٦ م .

بهزيمة « طومان باى » آخر سلاطين المماليك فى موقعة الريدانية على يد الجيش العثمانى بقيادة سليم الاول سنة ٩٢٣ هـ

وكان المماليك يبسطون سلطانهم على رقعة كبيرة من العالم الإسلامى ، فقد ورثوا ملك الايوبيين المترامى الأطراف . ذكر السيوطى أن ملك الايوبيين قد اتسع فى عهد الملك الكامل حتى قال خطيب مكة المكرمة مرة عند الدعاء له : سلطان مكة ، واليمن ، ومصر والشام ، والجزيرة سلطان القبلتين وخادم الحرمين (١) .

وكانت مصر والشام فى هذا العصر بمثابة الموطن الاصلى لسلاطين المماليك ، كما كان الحجاز جزءاً من الدولة المملوكية ، وكذلك اليمن ، وبلاد النوبة ، وطرابلس الغرب ، وبلاد المغرب .

ولقد نشطت الحركة العلمية فى عهد المماليك فى البلاد العربية ، وبخاصة مصر والشام إذ أقبلت وفود العلماء والادباء إلى مصر من البلاد الإسلامية هربا من الحقد التتارى وظلام الغرب الصليبى .

وبجهود العلماء وبتشجيع سلاطين المماليك ، قامت نهضة علمية منقطعة النظير فوصلت تيار العلم والأدب عند العرب قبل عصر المماليك بتيار العلم والادب عند العرب بعد هذا العصر ، وكانت كتب المسلمين قد أحرقت وأبيدت على يد التتار عند سقوط بغداد ، وعلى يد الفرنجة الأسبان عند سقوط الأندلس .

وبفضل هذه النهضة بقيت اللغة العربية شامخة قوية ، ويرى الأستاذ الويات أن الفضل فى بقاء اللغة العربية فى عصر المماليك بعد كسر جناحى الإسلام فى الشرق والغرب ، إنما كان للذكر الحكيم ، وللأزهر الشريف ، ولسلاطين المماليك الذين اتخذوا مصر موطنا ، والإسلام ديناً ، والعربية لغة ، وعضدوا العلماء ، وقربوا

---

(١) حسن المحاضرة للسيوطى جـ ٢ ص ٣٣

الأدباء ، وشدوا أزر المعلمين والمؤلفين حتى نبغ فى ظلهم كثير من المشهورين[1].

لقد اهتم سلاطين المماليك بالعلم والأدب وبتشجيع العلماء والأدباء على التأليف والبحث فشهد العصر المملوكى نشاطا ثقافيا علمياً منقطع النظير ، فلم يكن عصر انحطاط علمى كما أراد المستشرقون ومن يتابعهم من المستغربين أن يشيعوا ذلك بين أبناء الإسلام وينشرونه .

نشطت حركة التأليف وجمع الكتب ، فتكونت المكتبات العامة وخزائن الكتب فى كل مكان ، من السلاطين ونواب السلطنة والقضاة وغيرهم ، وكان بعض السلاطين قدوة فى ذلك كالناصر حسين بن الناصر محمد بن قلاوون (٧٥٥ هـ — ٧٦٢ هـ)[2] .

وقد شملت العناية بالكتب كل المشتغلين بالعلم والأدب من العلماء والأدباء والرؤساء مثل ناصر الدين العسقلانى صاحب الإنشاء بمصر فانه خلف ثمانى عشرة خزانة مملوءة كتبا نفيسة[3]

ومن خزائن الكتب التى اشتهرت بالقاهرة المملوكية خزانة جامع الحاكم ، وخزانة جامع الخطيرى ببولاق ، وخزانة القبة المنصورية ، وخزانة جامع المؤيد شيخ ، وخزانة الأدب المحمودية

كما اشتهر عن المماليك أنهم كانوا يكرمون العلماء ، فالظاهر بيبرس كان يكرم العلماء ، ويقربهم ، وينطوى تحت مشورتهم . وكان بعضهم يخاشنه الحديث والنصيحة ، فلا يبطش به لخاشنته له ، وكان يهاب سلطان العلماء فى زمانه عز الدين ابن عبد السلام[4].

---

(١) تاريخ الأدب العربى ص ٤٠١ تأليف المرحوم الاستاذ أحمد حسن الزيات الطبعة الواحدة والعشرون .

(٢) عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمى والأدبى ج ١ الطبعه الثانية ١٣٨١ هـ ١٩٦٢م مكتبة الأدب محمود رزق سليم.

(٣) تاريخ آداب اللغة العربية جـ ٣ ص ١١٠ تأليف جرجى زيدان مراجعة د . شوقى ضيف طبعة دار الهلال . (٤) عصر سلاطين المماليك جـ ١ ص ٣٣

وقد تحدث ابن تغرى بردى عن الظاهر بيبرس فقال : (كان يميل إلى التاريخ وأهله ميلا زائدا ويقول «سماع التاريخ أعظم من التجارب» [1] .

وبفضل هذا التكريم عاش علماء هذا العصر عيشة رغدة بما كان يغدقه عليهم السلاطين والأمراء من وظائف ذات مرتبات كبيرة [2] .

ويعرف العصر المملوكى بعصر الموسوعات إذ كان التأليف على شكل موسوعات جامعة تحوى معلومات شتى كما شهد هذا العصر كتبا قيمة مثل «وفيات الأعيان» لابن خلكان المتوفى سنة ٦٨١هـ ، «ولسان العرب» لابن منظور المتوفى سنة ٧١١هـ . «ومغنى اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ و «المقدمة» لابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ هـ «وصبح الأعشى» للقلقشندى المتوفى سنة ٨٢١هـ . و «الخطط والسلوك» للمقريزى المتوفى سنة ٨٤٥ هـ «والدرر» لابن حجر المتوفى سنة ٧٥٢ هـ ، و «المنهل الصافى» ، و«النجوم الزاهرة» لأبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى المتوفى سنة ٨٧٤ هـ ، و «الضوء اللامع» للسخاوى المتوفى سنة ٩٠٢ هـ ، و «الاتقان والمزهر» للسيوطى المتوفى ٩١١ هـ .

وبرز فى هذا العصر كثير من الأدباء والبلاغيين والنقاد منهم . ابن الزملكانى المتوفى سنة ٦٥١هـ ، وابن أبى الأصبع المتوفى سنة ٦٥٤هـ ، وعبد الوهاب الزنجانى المتوفى سنة ٦٥٤ هـ ، وسيف الدين بن المشد المتوفى سنة ٦٥٥هـ ، وعز الدين بن أبى الحديد المتوفى سنة ٦٥٥هـ ، وعبد العزيز الأنصارى المتوفى سنة ٦٦١هـ وأبو الحسن الجزار المتوفى سنة ٦٧٩ هـ ، ومجد الدين بن تميم المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، وأبو الحسن حازم الأنصارى القرطبى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ ، وبدر الدين بن مالك المتوفى سنة ٦٨٦ هـ ، والشاب الظريف المتوفى سنة ٦٨٨هـ ، ومحى الدين بن عبد الظاهر المتوفى سنة ٦٩٢ هـ ، وسراج الدين الوراق المتوفى سنة ٦٩٥هـ ، وشرف الدين البوصيرى المتوفى سنة ٦٩٥ هـ ، وشمس الدين بن دانيال الموصلى المتوفى سنة ٧١٠ هـ ، وقطب الدين الشيرازى المتوفى سنة ٧١٠هـ ، ونصير الدين الحمامى المتوفى سنة ٧١٤هـ ، ومحمد

---

(١) النجوم الزاهرة حـ ٧ ص ١٨٢

(٢) انظر البداية والنهاية حـ ١٣ ص ٣٢٢ تأليف ابن كثير سنة ١٣٤٧ هـ بمصر

بن النحوية المتوفى سنة ٧١٨ﻫ وأبو الثناء شهاب الدين محمود الحلبي المتوفى سنة ٧٢٥ﻫ، وشيخ الإسلام تقى الدين بن تيمية الحرانى المتوفى سنة ٧٢٨ ﻫ ، وابن الأمير الحلبي المصرى المتوفى سنة ٧٣٧ ﻫ ، وأبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزوينى المتوفى سنة ٧٣٩ ﻫ ، ومحمد بن مظفر الخطيبي الخلخالى المتوفى سنة ٧٤٥ﻫ ، وشهاب الدين ابن فضل الله العمرى المتوفى سنة ٧٤٨ ﻫ ، ويحيى بن حمزة العلوى المتوفى سنة ٧٤٩ ﻫ ، وزين الدين بن الوردى المتوفى سنة ٧٤٩ﻫ ، وإبراهيم المعمار المتوفى سنة ٧٤٩ ﻫ ، وصفى الدين الحلى المتوفى سنة ٧٥٠ ، وابن القيم الجوزيه المتوفى ٧٥١ﻫ ، وصلاح الدين الصفدى المتوفى سنة ٧٦٤ﻫ ، وجمال الدين بن نباته المتوفى سنة ٧٦٨ﻫ، وبهاء الدين السبكى المتوفى سنة ٧٧٣ ﻫ ، وشهاب الدين بن أبى حجلة المتوفى سنة ٧٧٦ﻫ ، ومحمد بن يوسف ناظر الجيش المتوفى سنة ٧٧٨ﻫ ، وأبى جعفر الأندلسى المتوفى سنة ٧٧٩ ﻫ ، وابن جابر الأندلسى المتوفى سنة ٧٨٠ ﻫ ، وبرهان الدين القيراطى المتوفى سنة ٧٨١ ﻫ ، ومحمد البابرتى المتوفى سنة ٧٨٦ﻫ ، ومحمد بن يوسف الكرمانى المتوفى سنة ٧٨٦ﻫ ، وشمس الدين القونوى المتوفى سنة ٧٨٨ﻫ ، عزالدين الموصلى المتوفى سنة ٢٨٩ ﻫ ، وعلى بن خلف المتوفى سنة ٧٩٢ ﻫ ، وسعد الدين التفتازانى المتوفى سنة ٧٩٢ ﻫ ، وجلال الدين التبريزى المتوفى سنة ٧٩٣ ﻫ ، وجمال الدين الأقصرائى المتوفى سنة ٨٠٠ﻫ ، والسيد عبد الله المتوفى حوالى سنة ٨٠٠ﻫ، ومحمد بن خضر العيزرى المتوفى سنة ٨٠٨ﻫ ، وعبد الرحمن بن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨ﻫ، والسيد الشريف الجرجانى المتوفى سنة ٨١٦ ﻫ ، وعزالدين بن جماعة المتوفى سنة ٨١٩ﻫ ، وحيدرة الشيرازى المتوفى سنة ٨٢٠ﻫ تقريبا ، وأبو العباس أحمد القلقشندى المتوفى سنة ٨٢١ﻫ ، وبدر الدين الدمامينى المتوفى سنة ٨٢٧ ﻫ ، وشعبان الآثارى المتوفى سنة ٨٢٨ ﻫ ، ومحمد بن حمزة الفنارى المتوفى سنة ٨٣٤ ﻫ ، وتقى الدين بن حجة الحموى المتوفى سنة ٨٣٧ﻫ ، وابن المقرىء المتوفى سنة ٨٣٧ﻫ ، ومحمد بن السيد الشريف المتوفى سنة ٨٣٨ ﻫ ، ومحمد الطاقى البساطى المتوفى سنة ٨٤٢ ﻫ ، وشهاب الدين محمد الابشيهى المتوفى سنة ٨٥٠ﻫ، وشمس الدين النواجى المتوفى سنة ٨٥٩ﻫ ، والشهاب بن الشاب التائب المتوفى سنة ٨٦١ ﻫ ، والشهاب بن صالح المتوفى سنة ٨٦٣ﻫ ، والشهاب بن أبى السعود المتوفى سنة ٨٧٠ﻫ ، وعلاء الدين البسطامى المتوفى

سنة ٨٧١ هـ ، والشهاب الحجازى المتوفى سنة ٨٧٥ هـ ، والمولى خسرو المتوفى سنة ٨٨٥ هـ ، وأبو الليث السمرقندى المتوفى بعد سنة ٨٥٠ هـ ، وحسن جلبى المتوفى سنة ٨٨٦ هـ والشهاب المنصورى المتوفى سنة ٨٨٧ هـ ، والمولى اللطفى المتوفى سنة ٩٠٠ هـ ، وحميد الدين المتوفى سنة ٩٠٨ هـ ، وجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ ، وعلاء الدين بن مليك الحموى المتوفى سنة ٩١٧ هـ ، وبدر الدين الزيتونى المتوفى سنة ٩٢٤ هـ .

فى هذا العصر الحافل بالكتب والمكتبات وبجمهور من العلماء والأدباء والنقاد والبلاغيين ، وفى أيام العودة الثانية للناصر محمد بن قلاوون (٧٠٩هـ — ٧٤١هـ) الذى انتصر على التتار فى موقعة «مرج راهط» قضى بهاء الدين السبكى شبابه حيث ازدهرت الحياة بمصر واتسع ملكها شرقا وغربا، وهابتها جيرانها، وثبتت دعائم دولتها

نشأ بهاء الدين السبكى على أدب وتقوى ، وساد وهو ابن عشرين سنة وأسرع إليه الشيب فاتق وهو فى حدود العشرين ، وانتظم فى سلك التدريس والقضاء ، وكان إماما بارعا فى عدة فنون وسمع من الحفاظ، وأخذ عن والده وعن أبى حيان، ودرس بقبة الشافعى ، والجامع الطولونى والمنصورية والشيخونية ، وباشر قضاء العسكر ، وتولى قضاء الشام سنة ٧٦٢ هـ فأقام عاما ، عوضا عن أخيه تاج الدين ثم ترك قضاء الشام ، ورجع إلى مصر يدرس ويفتى[1] ، وكان أبوه قاضى الشام ، فكثرت جهاته ، واتسع ماله ، لانه ناب عن والده فى جميع جهاته ، وضم إلى ذلك وظائف عدة ، لقد كان بهاء الدين السبكى واسع العلم كثير المال له جاه وسلطان ومن أسرة طيبة وأبوه فى مركز مرموق وعاش سنينه الأولى فى أيام الناصر محمد بن قلاوون لقد أثر كل هذا فى شخصية بهاء الدين حتى رأيناه انسانا معتدا بنفسه له آراؤه واتجاهاته

وكان وفيا لاخوانه كان إذا مات من له تدريس أو نحوه سعى فيه بنفسه[2]

---

(١) النجوم الزاهرة حـ ١١ ص ١٢١ ، ١٢٢

(٢) البدر الطالع حـ ١ ص ٨١ ، ٨٢

يقول فيه « ابن حجر » وكانت له اليد الطولى فى علم اللسان وعلم المعانى والبيان ، وله « عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح » أبان عن سعة دائرة الفن ، وله تعليق على الحاوى ، وعمل قطعة على شرح المنهاج لأبيه ، وكان أديبا فاضلا متعبداً كثير الصدقة ، والحج ، والمجاورة سريع الدمعة قائما مع أصحابه .

وكان أبوه يعجب به ويثنى عليه وقال فيه :

دروس أحمد خير من دروس على وذاك عند على غاية الأمـــل

وقال أيضا :

أبو حامد فى العلم أمثال أنجم وفى النقد كالابريز أخلص فى السبك

فأولهم من اسفرائين نشؤه وثانيهم الطوسى والثالث السبكى

ومن شعر أبو حامد بهاء الدين السبكى يمدح شيخه أبا حيان من قصيدة :

فداكم فؤاد حان للبعد فقده وصب قضى وجدا وما حال عهده

وقلب جريح بالغـــرام متيم وطرف قريح طال فى الليل سهده

فأجابه الشيخ أبو حيان بقوله :

أبو حامد حتم على الناس حمده لما حاز من علم به بان رشده

غذى علوم لم يزل منذ نشئه يلوح على أفق المعارف سعده

ذكى كأن قد حاجم النار ذهنه ذكاء ومن شمس الظهيرة وقده

ومن حاز فى سن البلوغ فضائلا زمان إغتذى بالعمى والجهل ضده

وفى أيام السلطان الأشرف شعبان بن حسين بن النـــاصر محمد بن قلاوون (٧٦٤ هـ — ٧٧٨ هـ) اشتدت الفتن بين الأمراء فى القاهرة وازداد خطر الفرنجة [١] وكان صاحبنا أبو حامد بهاء الدين السبكى فى آخريات أيامه فولى شطره ناحية البيت العتيق لعله يجد هناك راحته وآماله ، وهناك وبجوار البيت الله الحرام صعدت روحه إلى الرفيق الأعلى راضية مرضية ، تاركا لنا أثراً قيما فى ميدان البلاغة هو كتابه « عروس الأفراح فى شرح تلخيص المفتاح » الذى سنتناوله بالدراسة والتلخيص فى الفصول المقبلة .

(١) انظر عصر سلاطين المماليك حـ ١ ص ٣٤ — ٣٨

الفصل الثاني

الدراسات البلاغية والنقدية قبل السبكي

وصلت إلينا اللغة العربية شابة قوية ، قد ارتقى شعرها ونثرها وقويت أمثالها وحكمها ، لها شعراء مصاقع ، وخطباء مفوهون ، تهذبت ألفاظهم ، واتسعت أخيلتهم وقويت معانيهم ، تدل آثارهم على تمتعهم بحاسة بيانية منقطعة النظير مكنتهم من تأتي القول والبراعة فيه .

استعملوا في أدبهم ما نعرفه من القواعد البلاغية وما لا نعرفه حتى اليوم من طرق تأتي القول على اختلاف أضربه وفنونه .

استعملوا الإيجاز في موضعه قال السموءل :

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه ... فكل رداء يرتديه جميل
وإن هو لم يحمل على النفس ضيمها ... فليس إلى حسن الثناء سبيل

والإطناب عندما يتطلبه المقام قال عنترة بن شداد العبسي :

يخبرك من شهد الوقيعة أنني ... أغشى الوغى واعف عند المغنم

وشبهوا فأصابوا قال امرؤ القيس :

حملت ردينيا كأن سنانه ... سنا لهب لم يتصل بدخان

واستعاروا فأبدعوا قال لبيد :

وغداة ريح قد كشفت وقرة ... إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

وطابقوا فجاء سهلا فطريا غير متكلف تأمل قول امرىء القيس الكندي :

مكر مفر مقبل مدبر معا ... كجلمود صخر حطه السيل من عل

وجاء فى شعرهم مايسميه البلاغيون « الإرصاد » يقول زهير بن أبى سلمى :

سئمت تكاليف الحياة ومن يعش ثمانين حولا — لا أبالك — يسأم

وما يسمونه « المشاكلة » . قال عمرو بن كلثوم فى معلقته :

ألا لا يجهلن أحد علينا فنجهل فوق جهل الجاهلينا

كما جاءت « التورية » قال النابغة الذبيانى :

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تعلك اللجما (١)

ومن أروع تقسيماتهم ما جاء على لسان زهير :

فإن الحق مقطعه ثلاث أداء أو نفار أو جلاء

يقول لا يقطع الحق إلا الأداء أو النفار . وهو الحكومة . أو الجلاء وهو العذر الواضح ، ويروى ، يمين أو نفار « وهذه الثلاث على الحقيقة هى مقاطع الحق .

إلى غير ذلك من محاسن الكلام فى أدبنا العربى ، سواء وضعت له القواعد البلاغية أم لم توضع له قواعد حتى الآن ، كالطباق بين الصور والمشاهد ، وكالإيحاء البلاغى المأخوذ من عطف بعض الجمل على بعض وكالكلمات الموحيه واستعمالاتها فى أماكنها الدقيقة وكظاهرة السجع التى ينسجم مع الجو العام ، وكترتيب المقدمات والظروف التى تصل إلى نتائج محكمة تصور المعنى فى ذهن المتلقى فى صورة واضحة ومؤثرة .

ولا يشك باحث بأن عرب الجاهلية كانوا على علم بقواعد وأصول ثابتة ومعروفة فى محيطهم الأدبى يتوارثونها جيلا بعد جيل ظهرت فى أدبهم ظهورا عمليا لا نظريا أو كما يقول الباحثون ظهرت عندهم البلاغة الفنية ولم تظهر البلاغة التعليمية .

---

(١) قال ابن حجة — ٢٩٧ . أراد بالصيام هاهنا القيام وورى بقوله . تعلك اللجما عن الصيام ، وفى القاموس . صام أمسك عن الطعام والسير

أما النقد عندهم فكان ذاتيا شخصيا يقوم على الإحساس الفطرى بحكم الطبع العربى الأصيل والأمانة الأدبية العلمية الرفيعة فالعربى كان من الممكن أن يخون أى شىء إلا « البيان » لأنه مصدر اعتزازه وفخره ، يقوى هذا الرأى نزول القرآن الكريم وتحديه للعرب وطلبه منهم أن يأتوا بمعارضه فهولم يطلب منهم أن يحتكموا فى اعجاز القرآن الكريم عند أحد بل خلاهم وأمانتهم العلمية وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يقرأ القرآن عليهم ويقول . لمن يسمع أنت وذاك .

ولما كان النقد ذاتيا عندهم ـ نجده قد ظهر على شكل أحكام عامة ، ولم يحتاجوا إلى تعليل، لأن الرأى متحد وليس هناك أغراض ولا هوى فى قضية الأدب ولذلك لم يقولوا فى القرآن إلا أنه سحر ومعنى ذلك أن الذى أتى به له قوة خارقة فوق مستواهم ، على الرغم من أن القرآن ليل نهار يتحداهم ويسفه أحلامهم ويقوض عاداتهم وتقاليدهم المرذولة التى كانوا يتمسكون بها تمسكا شديدا ويدافعون عنها بكل مايملكون .

فمن أحكامهم النقدية العامة التى لا تقوم على التعليل قولهم . اشعر الشعراء امرؤ القيس إذا ركب والنابغة إذا رهب وزهير إذا رغب والأعشى إذا طرب

وقالوا فى قصائدهم أنها الموشات أو برود العصب .

وتحكى كتب الأدب أن النابغة كانت تضرب له قبة من أدم بسوق عكاظ ، فتأتيه الشعراء ، فتعرض عليه أشعارها ، فيقـــول فيها كلمته ، فتسير فى الناس لايستطيع أحد أن ينقضها .

قالوا. جلس النابغة للفصل مرة ، وتقاطر عليه الشعراء ينشدون بين يديه آخر ماأحدثوه من الشعر ، وكان فيمن أنشده أبو بصير ميمون أعشى بنى قيس فما أن سمع قصيدته حتى قضى له ثم جاء من بعده كثير من الشعراء فيهم حسان بن ثابت الأنصارى ، فأنشدوه ، وجاءت فى أخريات القوم تماضر بنت عمرو بن الشريد الخنساء ، فأنشدته رائيتها التى ترثى فيها أخاها صخر بن عمرو ، والتى تقول فيها :

وأن صخرا لمولانا وسيدنا ... وإن صخرا إذا نشتوا لنحار
وأن صخرا لتأتم الهداة بـــه ... كأنه علم فى رأسه نـــار

فيروقه هذا القول ، ويأخذ بنفسه الخنساء . « لولا أن أبا بصير أنشدنى آنفا لقلت إنك أشعر الجن والإنس » وحسان يسمع ذلك ، فتأخذه الغيرة ، ويذهب الغضب بتجلده ، فيقول له « أنا والله أشعر منها ومنك ومن أبيك » فيقبل عليه أبو أمامه فيسأله . « حيث تقول ماذا » فيقول . حيث أقول :

لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى ... وأسيافنا يقطرن من نجدة دما
ولدنا بنى العنقاء وابنى محـــرق ... فأكرم بنا خالا ، وأكرم بنا إبنما

فيقبل عليه النابغة فيقول له « إنك شاعر ، ولكنك أقللت جفناتك وسيوفك. وقلت « يلمعن بالضحى » ولو قلت « يبرقن بالدجى » لكان أبلغ فى المديح ، لأن الضيف فى الليل أكثر ، وقلت « يقطرن من نجدة دما » ولو قلت « يجرين » لكان أكثر لإنصباب الدم » ، ولن تستطيع أن تقول :

فانك كالليل الذى هو مـــدركى ... وإن خلت أن المنتأى عنك واسع
خطاطيف حجن فى حبـال متينة ... تمد بها أيد إليـــك نوازع

وسواء أصحت هذه الواقعة أم لم تصح ؟ فالذى يعنينا منها دلالتها القاطعة على أن علماء الصدر الاول الذين رووا شعر العرب كانوا يتصورون للعرب فى جاهليتهم بصرا بالشعر وعلما بالنقد ومحاولة بيان مراتب الشعراء على مقدار جودتهم

ومن المستبعد أن يكون حسان بن ثابت فى مثل هذا الموقف الذى تضمنه فيه الرواية وأنه لا يعرف أن النساء يجدن فن المراثى وأنهن مقدمات فيه لرقة عواطفهن كما أنه لا يعرف مواطن الجودة فى شعر النابغة كما لا يعرف مواطن التقصير فى شعره وهو الذى استدعاه الخليفة عمر بن الخطاب ليفصل فى قضية نقدية اختلف فيها الخليفة مع « الزبرقان بن بدر » حينما هجاه الحطيئة بقوله :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها ... واقعد فأنك أنت الطاعم الكاسى

فرأى عمر أن الحطيئة لم يهجه فقال الزبرقان لعمر . إنه هجانى فاستدعى سيدنا عمر حسان بن ثابت لحكم حكمه المشهور « أنه لم يهجه ولكنه سلح عليه » .

إننا نصدق من هذه الرواية أن العرب الجاهليين كانوا يتمتعون بحاسة نقدية ولكنها كانت عامة وكان ذكاؤهم لايحتاج لهذه التعليلات الجزئية أو العناصر الموضوعية للجمال الفنى ويحتاج الناقد بشدة إلى إبراز العناصر الموضوعية للجمال الأدبى إذا لعبت الأهواء بجلال الأدب وعبثت بسلطانه .

ومن المستبعد أيضا أن يقف حسان موقف التلميذ من النابغة فهذا لاينسجم مع الخبر المقطوع بصحته والذى ينص على أن الخليفة عمر (رضى الله عنه) قد استدعاه للفصل فى مسألة نقدية حساسة .

ولا ينسجم أيضا مع الطرق الذكية التى كان يقوم بها نقاد الجاهلية للفت هؤلاء الفحول إلى عيوب شعرهم تقول الرواة . أن النابغة كان فى شعره إقواء فذهب إلى يثرب فماذا فعل معه نقاد يثرب ، أجلسوه وأمروا جارية أن تغنى أمامه بأبيات من شعره فيها اقواء فغنت قوله :

أمن آل مية رائح أو مغتــــدى عجلان ذا زاد وغــــير مزود
زعم البوارح أن رحلتنا غـــدا وبذاك خبرنا الغرابُ الأسودِ

فانتبه النابغة وحسن شعره وروى أنه أصلحه بقوله . «نعاب الغراب الأسود» لأن القافية كلها بالكسر .

وقال دخلت يثرب وشعرى فيه اقواء وخرجت منها وقد حسن شعرى .

نخلص من هذا بأن العصر الجاهلى كانت البلاغة الفنية أو العملية مستعملة فى كلامهم وأن النقد عندهم عبارة عن أحكام عامة ينطلق بها النقد الذاتى الشخصى الذى يقوم على الطبع والأصالة والإحساس الفنى العميق .

عصر صدر الإسلام :

نزل القرآن الكريم فأحدث فى العرب ثورة فكرية مكنتهم من أسباب الحضارة والرقى .

وكان القرآن معجزة بيانية عقلية تدل على صدق نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فيما يبلغ عن ربه وكان على العربي إذا أراد أن يدخل فى الإسلام عليه أن يكون ناقدا بيانيا فينظر فى القرآن وينظر فى كلام العرب ويتأمل ويطيل التأمل حتى تظهر له مواطن الإعجاز فى القرآن الكريم ومواقع التقصير فى كلام العرب . فاذا تأكد أن القرآن ليس من كلام البشر وأنه من قوة فوق قواهم أعلن اسلامه عن اعتقاد ويقين ، يقول عثمان بن مظعون آمنت بالإسلام تبعا لعثمان بن عفان حيث كانت تربطنى به صداقة حتى إذا قرأت قوله تعالى : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وايتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى) آمنت بالإسلام عن طريق القرآن وعلمت أنه ليس بقول بشر وأن محمدا صلى الله عليه وسلم مرسل من عند الله تبارك وتعالى .

انتقل العرب بنزول القرآن من طور إلى طور وعلت قيمة البيان فى نظرهم فبعد أن كان مصدر فخرهم فحسب أصبح الآن طريق إيمانهم برسالة الإسلام .

وتظهر التوجيهات الادبية ولكنها فى شكل أحكام عامة كالعصر الجاهلى تماما روى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه مر بالسوق فوجد رجلا يبيع الثياب فقال له أتبيع هذا الثوب فقال له الرجل لاعفاك الله ، فغضب سيدنا أبو بكر وقال علمتم لو كنتم تعلمون قل لا وعفاك الله ينبه الرجل إلى وجوب الوصل بين الجملتين وإلا فسد المعنى وتغير المقصود وهو الدعاء له إلى الدعاء عليه .

ونرى عمر بن الخطاب وهو يظهر اعجاز القرآن وعظمته لا يزيد على هذا الحكم العام مثل قوله حينما قرأ صدر سورة طه « ما أحسن هذا الكلام وأكرمه ! » لا يجد عمر نفسه مضطرا لبيان التعليلات الجزئية لاشراق بلاغة القرآن ، أما إذا كان كلامه حول زهير فنجده يذكر شيئا من التفصيل قال لمن حوله . أنشدونى لاشعر شعرائكم قالوا . ومن أشعر شعرائنا قال زهير ، قالوا له ولماذا ؟ قال عمر . لأنه كان لا يعاظل فى الكلام ولا يمدح أحدا إلا بما فيه ولا يتتبع الحوشى ولا الغريب

وعصر صدر الإسلام لا يختلف كثيرا عن العصر الجاهلى من حيث سلامة

الذوق اللغوى والأمانة العلمية الرفيعة بالنسبة للبيان لذلك وهم فى معركة عقدية تقضى على امتيازات لأشرافهم لم تسمح لهم تلك الأمانة العلمية والنظرة الراقية لأدبهم أن يتناولوا القرآن بالزور والباطل والبهتان ، لذلك جاءت أحكامهم على القرآن عامة وترجموها فى الإيمان برسالة الإسلام ، أما القول بأن العرب لم تكن لديهم عقلية علمية لذلك جاءت أحكامهم عامة ساذجة فقول لايقبله النقد النزيه فهم على الرغم من أميتهم كانوا يتمتعون بعقلية جدلية عنيدة ولجج فى القول وخصومة فيه يقول القرآن عنهم : (إن هو ماضربوه لك إلا جدلا بل هم قوم خصمون) ويقول : (سلقوكم بألسنة حداد) ويقول: (وإن يقولوا تسمع لقولهم) .

إن الذى منعهم هو صدق القرآن وبلاغته واحترامهم له وأمانتهم العلمية ، ولو كانت حدثتهم أنفسهم ورموا القرآن الكريم بالباطل لا نبرى بالرد عليهم النبى صلى الله عليه وسلم والصحابة وهم أساطين البلاغة وكان لنا فى النقد والقواعد البلاغية شيء يذكر

العصر الأموى :

زادت العناية بالأدب وكثرت التوجيهات الأدبية بظهور المجالس الأدبية كمجلس عبد الملك بن مروان الذى كانت تصدر منه التوجيهات الأدبية .

ذكروا أن عبد الملك بن مروان كان يقول : لو أن كثيراً قد قال بيته :

فقلت لها يا عزّ كل مصيبة إذا وطنت لها النفس ذلت

فى حرب لكان أشعر الناس ، ولو أن القطامى قال بيته الذى وصف فيه مشية الإبل بقوله :

يمشين رهوا فلا الأعجاز خاذلة ولا الصدور على الأعجاز تتكل

فى النساء لكان أشعر الناس :

وقالوا : قدم ذو الرمة الكوفة . فلقيه الكميت فقال له : إنى قد عارضت قصيدتك . قال : أى القصائد ؟ قال قصيدتك التى تقول فى أولها :

ما بال عينيك منها الماء ينسكب   كأنه من كلى مفرية سرب

قال : فأى شيء قلت ؟ قال : قد قلت :

هل أنت عن طلب الإيقاع منقلب   أم هل يحسن من ذى الشيبة اللعب

وما زال ينشد حتى أتى عليها . فقال له ذو الرمة . ما أحسن ما قلت :

إلا أنك إذا شبهت الشيء لاتجيء به جيداً كما ينبغى ، ولكنك تقع قريبا فلا يقدر إنسان أن يقول : أخطأت . ولا أصبت . تقع بين ذلك . ولم تصف كما وصفت أنا ، ولا كما شبهت ؟ ثم قال : أو تدرى لم ذاك ؟ قال : لا . قال : لأنك تشبه شيئاً قد رأيته بعينك ، وأنا أشبه ماوصف لى ولم أره بعينى . فقال : صدقت . هو ذاك .

الذوق اللغوى فى العصر الأموى امتداد للعصر الجاهلى وعصر صدر الإسلام الأمانة البيانية الرفيعة والتمسك بالبيان الذى اتصل بالعقيدة لكن الأحكام النقدية ما زالت عامة لا حاجة إلى التعليل والتحليل أو إظهار الجزئيات الجمالية أو النقد الموضوعى أو البيانى .

مضى هذا العصر وظل الذوق العربى محافظاً على عروبته وسلامته وفطرته كذلك لم يستطع أحد أن يطمن فى النظم العربى بعامة لأن القوم عرب متمسكون بعروبتهم ومسلمون معتزون بإسلامهم لأنهم خرجوا به منتصرين ضد أعداء كثيرين .

العصر العباسى :

عمل المسلمون بمقتضى عموم الرسالة المحمدية على نشر الإسلام ، فدخل الناس فى دين الله أفواجا وشمل الإسلام الملايين واتسعت رقعة اللغة العربية وكثر عدد المتكلمين بها ، وارتفع شأنها فهى لغة القرآن الكريم كتاب الإسلام الأول ، ومن ناحية أخرى لغة الفاتحين الغالبين ، فأصبح تعلم اللغة العربية والمحافظة عليها عملا يتصل بالدين أولا وسبيلا على الإقبال والمشاركة فى الحياة العامة ثانيا .

أقبل المسلمون على تعلم اللغة العربية إقبالا منقطع النظير ولم يكتفوا بالمعرفة التى تمكنهم من التخاطب بل أرادوا أن ينقلوها ويتقنوا آدابها وأن يكون لهم حظ موفور من تلك الآداب .

وفى القرن الثانى الهجرى نشطت البيئات العلمية وأقبلت على التدوين شجعها على المضى فى حركتها الامتزاج الذى حدث بين عناصر الأمة الإسلامية حتى أصبحت أمة واحدة لا تتألف من أجناس مختلفة ، هذا الامتزاج أحدث فى اللغة آثاراً خطيرة لها شأنها ، فهى من ناحية قد لانت وسهلت وزادت مفرداتها ، ومن ناحية أخرى أصابها اللحن الذى ظهر على ألسنة بعض المتكلمين بها فظهر فى محيط اللغة ثلاث فئات : فئة عربية خرجت من موطنها الأصلى إلى البلاد المفتوحة وخالطت الأعاجم فأرادت المحافظة على لسانها من تفشى العجمة . وفئة الموالى يريدون أن يتعلموا لغة القرآن الكريم ليتفقهوا فى الدين ، وليرتقوا إلى المناصب العالية . والفئة الثالثة : وهم الذين دخلوا الدين الجديد يظهرون الإسلام ويضمرون الكفر هؤلاء يريدون أن يتعلموا اللغة لكى يعرفوا أسرار ارتقاء العرب وسر المعجزة التى نقلت العرب من البداوة إلى الحضارة ، لكى يستطيعوا أن يفسدوا على المسلمين إسلامهم فهم حاقدون على اللغة العربية لسان الدين الجديد .

هذه الفئات الثلاثة كان على العلماء أن يقننوا لهم اللغة ويفسروا لهم نظام الجملة فى اللغة العربية ، لمخالفته لنظام الجملة فى لغتهم الأصلية .

هب علماء المسلمين يلبوا مطالب المجتمع الجديد فعملوا بنظام فريد جمعوا اللغة من البادية لأنها مازالت محافظة لم يطرقها الاختلاط وكل اللغويين نزلوا إلى البادية وأخذوا اللغة من الأعراب مشافهة ، وعلى ضوء أساليب اللغة قعّد العلماء قواعد النحو والصرف ، وحددوا مدلول اللفظ الأصلى ، وكثرت التآليف فى فروع اللغة وخاصة حول القرآن الكريم ، وظهرت كتب تحمل بين طياتها إشارات بلاغية قيمة كان لها أثرها فى التأليف البلاغى ومن هذه الكتب :

كتاب مجاز القرآن :

ألف أبو عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١٠ هـ كتابه « مجاز القرآن » من

أجل مسألة بلاغية» . وقد أورد ابن خلكان[1] قصة تأليف كتاب «مجاز القرآن» ملخصها . أن الفضل بن الربيع حاجب هارون الرشيد استدعى أبا عبيدة من البصرة إلى بغداد ولما حضر أبو عبيدة قدمه الفضل إلى كتابه قائلا لهم : هذا أبو عبيدة علامة أهل البصرة استقدمناه لننتفع بعلمه ، وكان هؤلاء الكتاب يمثلون طبقة الموالى التى أخذت العربية تعلما لا سليقة ، والتى تحاول أن تدرس الأسلوب البيانى للغة العربية ، وكان بينهم ابراهيم بن اسماعيل الكاتب فسأل ابراهيم أبا عبيدة عن قوله تعالى (طلعها كأنه رؤوس الشياطين) والوعد والوعيد يكونان بما عرف وهذا لم يعرف ، فنى الآية الكريمة تشبيه الطلع برؤوس الشياطين فالمشبه معلوم والمشبه به مجهول لم يره أحد أجاب أبو عبيدة بأن الله سبحانه وتعالى كلم العرب على قدر كلامهم أى على مذاهبهم فى لغتهم أما سمعت قول امرىء القيس :

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى ومسنونة زرق كأنياب أغوال

وهم لم يروا الغول قط ، ولكنهم توهموه لما هالهم من أمره فهددوا به وأوعدوا . فاستحسن الفضل ذلك ، واقتنع السائل وعزم أبو عبيدة فى الحال أن يضع كتابا فى القرآن الكريم لمثل هذا وأشباهه مما يحتاج إليه من آى القرآن الكريم ، فعمل كتابه — مجاز القرآن تناول فيه القرآن سورة سورة وآية آية ، معتمدا على فقهه باللغة العربية ، وأساليبها واستعمالاتها ، والنفاذ إلى خصائص التعبير فيها .

وكانت محاولة ناجحة إذ تمكن من الكشف عن بعض المسائل البلاغية تعرض أبو عبيدة للإيجاز ، وبين أنه من مذاهب العرب فى كلامها ، يفعلونه قصد التخفيف ويشترط فيه علم السامع به .

يقول فى قوله تعالى : (ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى[2] مجازه مجاز المكفوف عن خبره ، ثم استؤنف ، فقال : (بل لله الأمر جميعا) فمجازه . لو سيرت به الجبال لسارت أو قطعت به الأرض لتقطعت ، ولو كلم به الموتى لنشرت ، والعرب قد تفعل مثل هذا لعلم المستمع به استغناء

---

(١) وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان لابن خلكان ج ٤ ص ٣٢٣ ، ٣٢٤ تحقيق محيى الدين . (٢) سورة الرعد آية ٣١

عنه ، واستخفافا فى كلامهم[1] وعلى هذا النهج تناول أبو عبيدة أسلوب الاطناب والتقديم والتأخير ، والالتفات وخروج الاستفهام عن معناه الحقيق ، واستعمال الفعل الماضى مكان المضارع ، كما تعرض المجاز العقلى ، والمجاز اللغوى وصور التشبيه ، والكناية بمعناها اللغوى .

والمجاز عند أبى عبيدة بمعناه العام أى طريق إلى فهم اللفظ أو الآية أو السورة وأحيانا يفسر كلمة «المجاز» بالمعنى الاصطلاحى المعروف .

معانى القرآن :

ألفه أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف[2] بالفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، ويسير فيه على منهج أبى عبيدة . فيشرح بعض الألفاظ والآيات القرآنية ، وبعض الأساليب البيانية ، والتراكيب الإعرابية ، ويرد كل هذا إلى مذاهب العرب فى كلامها ، كما يشير إلى فنون بلاغية كالإيجاز والحذف والإطناب والالتفات والنسق الصوتى والزيادة فى القرآن الكريم على النحو الذى سار عليه أبو عبيدة .

البيان والتبيين ، والحيوان :

ونسير مع الإشارات البلاغية المبثوثة بين تضاعيف الكتب حتى أوائل القرن الثالث الهجرى ، وفى هذا القرن تكثر الفرق الإسلامية وتتنوع ويشتد الخلاف بينها ، ويتصل خلافهم حول النظم القرآنى والبيان العربى بوجه عام .

ويجىء أبو عثمان بن بحر بن محبوب المعروف بالجاحظ البصرى العالم المشهور المتوفى سنة ٢٥٥ هـ ويدافع عن النظم العربى بعامة ويوضح قيمته ويبرز محاسنه .

تناول الجاحظ فى كتابيه : «البيان والتبيين» و «الحيوان» النقاط الآتية :

---

(١) مجاز القرآن لأبى عبيدة جـ ١ ص ٣٣١ تحقيق د فواد سزكين نشر الخانجى .
(٢) ابن خلكان جـ ٥ ص ٢٣٥

٢ — مذهب الصرفة :

ظهر فى عصر الجاحظ مذهب الصرفة الذى نسب إلى ابراهيم بن اسحاق النظام والذى يرى أن إعجاز القرآن ليس فى ذات النظم وانما هو فى المنع الذى أحدثه الله سبحانه وتعالى فى العرب مع قدرتهم على الإتيان بمثل القرآن الكريم بلاغة وفصاحة ونظما .

لكن الجاحظ يثبت عجز العرب وهم فى أوج بلاغتهم - عن معارضة القرآن الكريم ، ويرى أن الذى أعجزهم — مع أنه من جنس كلامهم — نظمه البديع الذى لا يقدر على مثله العباد .

والجاحظ وإن ظهرت كلمة « الصرفة » على لسانه ، إلا أن الصرف عنده ليس عن الإتيان بكلام يكون فى مرتبة القرآن ، بل الصرف عنده عن الإتيان بكلام يمكن أن يجادل عنه ، ويناضل دونه ، ويوجد من يستجيده ويحامى عليه ، ويكابر فيه ، ويزعم أنه قد عارض وقابل وناقش فيكثر القيل والقال[١] .

وقد ألف كتابا باسم « نظم القرآن » قال عنه : أنه فى الاحتجاج لنظم القرآن وغريب تأليفه وبديع تركيبه[٢] .

وقال أيضا : ولى كتاب جمعت فيه آيا من القرآن ، لتعرف بها فصل ما بين الإيجاز والحذف ، وبين الزوائد والفضول والاستعارات ، فإذا قرأتها رأيت فضلها فى الإيجاز والجمع للمعانى الكثيرة بالألفاظ القليلة[٣] .

وكنا نود أن نرى هذا الكتاب الذى يبدو أنه خصصه للنظم العربى بوجه عام ، ولكن الكتاب ضاع مع الأيام .

---

(١) الحيوان للجاحظ ج ٤ ص ٨٩ تحقيق هارون — طبع الحلبى سنة ١٩٣٨ م
(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٩
(٣) المرجع السابق ج ٣ ص ٨٦

٢ — البيان العربي :

جمع له مادة غزيرة مما ورد عن العرب . ووضع له الأسس التي سار على نهجها البلاغيون والنقاد من بعده ، دافع عنه ضد الشعوبيين الذين كانوا يعادونه ، ويغضون من قيمته ويزعمون أن ليس له قيمة بالقياس إلى الآداب الأخرى فجمله وحده هو الأدب ، وأن الآداب الأخرى إذا ذكرت فهي عيال عليه(١) وقد ناقشه في هذا الرأي في العصر الحديث المرحوم الدكتور طه حسين (٢) والمرحوم الدكتور ابراهيم سلامه(٣) .

ويرد الجاحظ على من يعيبون البيان ، ويستدلون بقول الرسول صلى الله عليه وسلم . شعبتان من شعب النفاق . البذاء والبيان ، وشعبتان من شعب الإيمان ، الحياء والعي بقوله : «ونحن نعوذ بالله أن يكون القرآن يحث على البيان ،ورسول الله صلى الله عليه وسلم يحث على العي . ونعوذ بالله أن يجمع رسول الله عليه وسلم بين البذاء والبيان ، وإنما وقع النهي على كل شيء جاوز المقدار ، ووقع اسم العي على كل شيء قصّر عن المقدار فالعي مذموم ، والخطل مذموم ، ودين الله تبارك وتعالى بين المقصر والمغالي(٤) على أن الجاحظ يرى أن في البيان مذهباً لا يرتضيه ، وقد ذكر له مثالا قال : مر غيلان بن خرشة الضبي ، مع عبدالله بن عامر ، على نهر أم عبدالله ، الذي يشق البصرة ، فقال عبدالله . ما أصلح هذا النهر لأهل هذا المصر !! قال غيلان . أجل والله أيها الأمير ، يعلم القوم صبيانهم فيه السباحة ويكون لسقيام ، ومسيل مياههم ، وتأتيهم فيه ميرتهم .

قال . ثم مر غيلان يساير «زياد» على هذا النهر ، وقد كان عادى ابن عامر ، فقال زياد : ما أضر هذا النهر ، بأهل هذا المصر !! قال غيلان : أجل والله أيها الأمير ، تنز منه دورهم ، وتغرق فيه صبيانهم . ومن أجله يكثر بعوضهم .

(١) البيان والتبيين ج ٣ ص ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ تحقيق هارون نشر الخانجي والمثنى .
(٢) انظر من حديث الشعر والنثر ص ١٩ الطبعة العاشرة
(٣) انظر بلاغة أرسطو بين العرب واليونان ص ٦٨
(٤) البيان والتبيين ج ١ ص ٢٠٢

ويعلق الجاحظ فيقول : « فالذين كرهوا البيان إنما كرهوا مثل هذا المذهب، فأما نفس حسن البيان فليس يذمه إلا من عجز عنه ، ومن ذم البيان مدح العى ، وكفى بهذا خبالا (١) » .

وقد عرف الجاحظ البيان بالمعنى العام حيث يقول : « البيان اسم جامع لكل شيء ، كشف لك قناع المعنى ، وهتك الحجاب دون الضمير ، حتى يفضى السامع إلى حقيقته ، ويهجم على محصوله كائناً ما كان ذلك البيان ، ومن أى جنس كان الدليل ، لأن مدار الأمر والغاية التى إليها يجرى القائل والسامع ، إنما هو الفهم والإفهام ، فبأى شيء بلغت الأفهام ، وأوضحت عن المعنى ، فذلك هو البيان فى ذلك الموضع (٢)

ولما كان البيان عنده بهذا المعنى العام جمل « جميع أصناف الدلالات على المعانى

من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء . أولها اللفظ ، ثم الإشارة ، ثم العقد ، ثم الخط ثم الحال التى تسمى نصبه (٣) .

ثم ينقل الجاحظ تعريفاً آخر للبيان يقارب المعنى البلاغى يقول . قال ثمامة . لجعفر بن يحيى ما البيان ؟ قال : أن يكون الاسم يحيط بمعناك ، ويجلى عن مغزاك ، وتخرجه عن الشركة ، ولا تستعين عليه بالفكرة ، والذى لابد منه ، أن يكون سليما من التكلف ، بعيداً عن الصنعة بريئاً من التعقيد ، غنياً عن التأويل (٤) »

ويعلق على هذا التعريف بقوله : « وهذا هو تأويل قول الأصمعى » . البليغ من طبق المفصل وأغناك عن المفسر (٥) » .

---

(١) المرجع السابق ج ١ ٣٩٤ ، ٣٩٥

(٢) المرجع السابق ج ١ ص ٧٦

(٣) العقد : ضرب من الحساب يكون بأصابع اليدين ، يقال له حساب اليد ، والنصبة - هى الحال الدالة التى تقوم مقام تلك الأصناف .

(٤) البيان والتبيين ج ١ ص ١٠٦ (٥) نفس المرجع السابق

٣ — مصطلح بلاغة :

أورد الجاحظ فى الجزء الاول من كتابه «البيان والتبيين» عدة تعريفات للبلاغة نحن نذكرها لأهميتها ، فهى تكشف لنا عن تصور الأجانب والعرب للبلاغ، قبل عصره ، ولأن البلاغيين من بعده قد أداروها فى كتبهم يقول : قيل للفارسى : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل ، وقيل لليونانى : ما البلاغة؟ قال : تصحيح الأقسام ، واختيار الكلام ، وقيل للرومى : ما البلاغة ؟ قال : حسن الاقتضاب عند البداهة ، والغزارة يوم الإطالة وقيل للهندى : ما البلاغة ؟ قال : وضوح الدلالة ، وانتهاز الفرصة ، وحسن الإشارة . وقال بعض أهل الهند: جماع البلاغة البصر بالحجة ، والمعرفة بمواضع الفرصة . ثم قال : ومن البصر بالحجة، والمعرفة بمواضع الفرصة ، أن تدع الإفصاح بها إلى الكناية عنها إذا كان الإفصاح أوعر طريقة . وربما كان الإضراب عنها صفحاً أبلغ فى الدرك وأحق بالظفر .

قال : وقال مرة : جماع البلاغة التماس حسن الموقع ، والمعرفة بساعات القول، وقلة الخرق بما التبس من المعانى أو غمض ، وبما شرد عليك من اللفظ أو تعذر [١]

وقال معاوية بن أبى سفيان لصحار بن عياش العبدى : ما تعدون البلاغة فيكم؟ قال : الإيجاز [٢] وسئل إعرابى ما البلاغة ؟ قال : الإيجاز فى غير عجز، والاطناب فى غير خطل [٣]

وقال اسحاق بن حسان بن قوهى ، لم يفسر البلاغة تفسير ابن المقفع أحد قط سئل ما البلاغة ؟ قال : البلاغة اسم جامع لمعان تجرى فى وجوه كثيرة : فمنها ما يكون فى السكوت ، ومنهـا ما يكون فى الاستماع ، ومنها ما يكون فى الإشارة ، ومنها ما يكون فى الاحتجاج ، ومنها ما يكون جوابا ، ومنها ما يكون

---

(١) البيان والتبيين حـ ١ ص ٨٨ (٢) المرجع السابق حـ ١ ص ٩٦
(٣) المرجع السابق حـ ١ ص ٩٧

إبتداء ، ومنها مايكون سجعاً وخطبا ، ومنها مايكون رسائل . فعامة مايكون من هذه الابواب الوحى فيها ، والإشارة إلى المعنى ، والإيجاز هو البلاغة[١] .

وقيل لعمرو بن عبيد : ما البلاغة ؟ قال : ما بلغ بك الجنة وعدل بك عن النار ، وما بصرك مواقع رشدك وعواقب غيك قال السائل : ليس هذا أريد . فمازال عمرو يجيب والسائل يراجعه حتى قال عمرو : فكأنك إنما تريد تخير اللفظ، فى حسن الافهام قال : ثم شرح عمرو تعريفه بقوله : « أنك إن أوتيت تقرير حجة الله فى عقول المكلفين ، وتخفيف المئونة على المستمعين وتزيين تلك المعانى فى قلوب المريدين ، بالالفاظ المستحسنة فى الآذان ، المقبولة عند الأذهان ، رغبة فى سرعة استجابتهم ، ونفى الشواغل عن قلوبهم بالموعظة الحسنة ، على الكتاب والسنة ، كنت قد أوتيت فصل الخطاب واستوجبت على ذلك جزيل الثواب[٢] .

ثم يورد الجاحظ تعريف العتابى للبلاغة فيقول : قيل للعتابى : ما البلاغة ؟ قال : كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا استعانة فهو بليغ ، فإن أردت اللسان الذى يروق الالسنة ، ويفوق كل خطيب ، فإظهار ماغمض من الحق، وتصوير الباطل فى صورة الحق[٣] وتصوير الحق فى صورة الباطل ثم يفسره بقوله والعتابى حين زعم أن كل من أفهمك حاجته فهو بليغ ، لم يعن أن كل من أفهمنا من معاشر المولدين والبلديين قصده ومعناه ، بالكلام الملحون، والمعدول عن جهته ، والمصروف عن حقه أنه محكوم له بالبلاغة كيف كان بعد أن نكون قد فهمنا عنه[٤] ، فمن زعم أن البلاغة أن يكون السامع يفهم معنى القائل ، جعل الفصاحة واللكنة والخطأ والصواب ، والإغلاق والابانة ، والملحون والمعرب ، كله سواء وكله بياناً ، وكيف يكون ذلك كله بياناً ، ولولا طول مخالطة السامع العجم وسماعه الفاسد من الكلام ، لما عرفه[٥] .. وإنما عنى العتابى إفهامك العرب حاجتك على مجارى كلام العرب الفصحاء[٦] .

---

(١) البيان والتبيين حـ ١ ص ١١٥ ، ١١٦

(٢) المرجع السابق ١ ص ١١٤

(٣) المرجع السابق حـ ١ ص ١١٣

(٤) البيان والتبيين حـ ١ ص ١٦١

(٥) المرجع السابق حـ ١ ص ١٦٢

(٦) نفس المرجع السابق

فاذا كان البيان بمعناه العام يقوم على الفهم والافهام ، فان البلاغة وهى جزء من البيان بمعناه العام يكون المدار فيها على الفهم بأسلوب عربى صحيح يوضح المعنى فى ذهن المتلقى ويؤكده ، والبلاغة تبحث فى الأسلوب بعد أن يكون قد بحث بواسطة علم النحو من ناحية الصحة والفساد .

وإيراد الجاحظ لهذه التعريفات بدون مناقشة يدل على أنه يرى أن كل تعريف يكشف عن ناحية من هدف البلاغة على الأقل ، لكنه يستحسن تعريفا للبلاغة يقول عنه « وقال بعضهم ، وهو أحسن مااجتبيناه ودوناه — لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ، ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك (١) .

وهذا التعريف مع مذهب الجاحظ الأدبى إذ يقول . « وأحسن الكلام ما كان قليله يغنيك عن كثيره ، ومعناه فى ظاهر لفظه ، وكان الله عز وجل قد ألبسه من الجلالة ، وغشاه من نور الحكمة على حسب نية صاحبه ، وتقوى قائله ، فاذا كان المعنى شريفا واللفظ بليغا ، وكان صحيح الطبع ، بعيدا عن الاستكراه ، ومنزها عن الاختلال مصونا عن التكلف ، صنع فى القلوب صنيع الغيث فى التربة الكريمة (٢) .

٤ — مطابقة الكلام لمقتضى الحال :

عرف الجاحظ مطابقة الكلام لمقتضى الحال الذى هو البلاغة كلها عند المتأخرين - وألح على طلب تحققه فى الكلام فى أكثر من موضع فيورد قول الامام ابراهيم ابن محمد . « يكفى من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق ، ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع ويعلق على هذا بقوله . « أما أنا فاستحسن هذا القول جدا » (٣) .

ويحكى من الصحيفة الهندية . « ومن علم حق المعنى أن يكون الاسم له طبقا وتلك

---

(١) البيان والتبيين حـ ١ ص ١١٥

(٢) المرجع السابق حـ ١ ص ٨٣ (٣) المرجع السابق حـ ١ ص ٨٧

الحال له وفقا . . ومدار الأمر إفهام كل قوم بمقدار طاقتهم ، والحمل عليهم على أقدار منازلهم [١] .

وما أورده من كلام بشر . « وإنما مدار الشرف على الصواب ، وإحراز المنفعة مع موافقة الحال ، ومايجب لكل مقام من المقال [٢] .

٥ — مقومات الشخصية الأدبية :

يرى الجاحظ أن مقومات الشخصية الأدبية تقوم على الطبع ، والذكاء ، والثقافة ، والدربة [٣] .

٦ — تربية الفنية الأدبية أو الابداع فى الأدب ونقله : ونقده

يشترط الجاحظ أن يكون طالب البيان يتمتع باستعداد عقلى ذكى وأدنى يستطيع الابتكار الفنى والتوليد فى المعانى ، كما يوصى طالب الأدب ألا يدع التماس البيان والتبيين إن ظن أن له فيهما طبيعة [٤] كما يوصيه بدراسة اللغة العربية واتقان آدابها وأن يكون له حظ موفور من تلك الآداب ، وأنها ضرورية لفهم القرآن الكريم والسنة ولابد من الدربة والتمرس بالأساليب الفصحى للغة العربية [٥] كما يوصى « بطول الاختلاف إلى العلماء ، ومدارسة كتب الحكماء ، بذلك يجود لفظه ويحسن أدبه [٦] .

ولعل الجاحظ لهذا القصد حشد فى كتابيه : « البيان والتبيين » أو « الحيوان » كثيرا من روائع الأدب العربى ليستفيد منه طالب البيان .

---

(١) البيان والتبيين حـ ١ ص ٩٣

(٢) المرجع السابق حـ ١ ص ١٣٦ (٣) انظر المرجع السابق حـ١ص ٤٤ ، ٢٠٠

(٤) المرجع السابق حـ ١ ص ٢٠٠ (٥) الحيوان حـ ١ ص ١٥٣ ، ١٥٤ تحقيق هارون طبع الحلبى الطبعة الاولى سنة ١٣٥٦ هـ — ١٣٨ م

(٦) البيان حـ ١ ص ٨٦

٧ — النظم القرآنى :

يقول الجاحظ عن النظام القرآنى ، إنه يخالف جميع الكلام الموزون والمنثور وهو منثور غير مقفى على مخارج الأشعار والأسجاع ، وأن نظمه من أعظم البرهان ، وتأليفه من أكبر الحجج (١) .

ويلاحظ الجاحظ أن فى النظم القرآنى معان لا تكاد تفترق ، مثل الصلاة ، والزكاة ، والجوع والخوف والجنة والنار ، والرغبة والرهبة والمهاجرين والأنصار والجن والإنس (٢) .

كما ينفى الجاحظ عن النظم القرآنى وزن الشعر وعن الرسول صلى الله عليه وسلم قول الشعر (٣) .

ويرى الجاحظ أن معرفة سر امتيـــاز النظم القرآنى على نظم سائر الكلام يكون بدراسة الأدب العربى بعامة وفنونه وضروبه وأغراضه يقول : « وفرق ما بين نظم القرآن وتأليفه نظم سائر الكلام وتأليفه — فليس يعرف فرق النظم واختلاف البحث والنثر ، إلا من عرف القصيـــدة من الرجز ، والمخمس من الأسجاع ، والمزاوج من المنثور والخطب من الرسائل (٤) .

الألفاظ والمعانى :

يشترط الجاحظ لفصاحة اللفظ أن يكون بريئا من تنافر الحروف حتى تبدو كأنها بأسرها حرف واحد (٥) . ويشرح تجنب التنافر فيها بأن يكون بملاحظة الحروف التى لا تتجاوز « فان الجيم لا تقارن الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين ،

---

(١) البيان حـ ١ ص ٣٨٣
(٢) المرجع السابق حـ ١ ص ٢١ (٣) المرجع السابق حـ ١ ص ٢٨٨ ، ٢٨٩
(٤) العثمانية للجاحظ ص ١٦ تحقيق هارون طبع دار الكتاب العربى
(٥) البيان والتبيين حـ ١ ص ٦٧

بتقديم ولا بتأخير ، والواى لاتقارن الظاء ولا العين ولا الصـــاد ولا الذال ، بتقديم ولا بتأخير ، وهذا باب كبير ، وقد يكتفى بذكر القليل حتى يستدل به على الغاية التى إليها يجرى[1] .

ويرى أن تكون مألوفة الاستعمال ، لذلك لا يعجبه ماقاله أبو علقمة النحوى حينما صاح بالناس بعد أن هاجت به ناقته واجتمعوا عليه « مالكم تتكأكئون علىّ كما تكأكئون على ذى جنة ؟ افرنقعو عنى ! فيقول رجل منهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية . وأغرب من هذا . أن يتأتيه حجام يحجمه فيقول . أشدد قصب الملازم ، وأرهف ظبات المشارط ، وأسرع الوضع ، وعجل النزع ، وليكن شرطك وخزا ، ومصك نهزا ، ولا تكرهن أبيا ، ولا تردن أتيا » فوضع الحجام محاجمة فى جونته وانصرف[2] .

ويرى أيضاً ألا يكون اللفظ عامياً ولا ساقطا سوقيا ، ولا ينبغى أن يكون غريباً وحشيا[3] . وأن تكون الكلمة الجارية على القواعد الصرفية والنحوية ويعد من اللكنة قول النبطى حينما سئل لم ابتعت هذه الأتان ؟

قال : أركبها وتلد لى . ويعلق الجاحظ بقوله : لجاء بالمعنى بعينه ولم يبدل الحروف بغيرها . ولا زاد فيها ولا نقص ، ولكنه فتح المكسور حين قال : وتلد لى ، ولم يقل وتلد لى[4] .

ويشترط الجاحظ لفصاحة الكلمات أن تكون خالية من التنافر يقول : « ومن ألفاظ العرب ألفاظ تتنافر وإن كانت مجموعة فى بيت شعر لم يستطع المنشد إنشادها إلا ببعض الاستكراه فمن ذلك قول الشاعر :

وقبر حرب بمكان قفـــر وليس قرب قبر حرب قبر

---

(١) البيان والتبيين ﺟ ١ ص ٦٩

(٢) المرجع السابق ﺟ١ ص ٣٧٩ ، ٣٨٠ (٣) المرجع السابق ﺟ ١ ص ١٤٤

(٤) المرجع السابق ﺟ ١ ص ٧٤

وقول الآخر : لم يضرها ، والحمد لله شيء　　وانثنت نحو عزف نفس ذهول

ويقول الجاحظ « وتفقد النصف الأخير فى هذا البيت ، فإنك ستجد بعض ألفاظه يتبرأ من بعض[1] .

ويرى أن الكلام فى ذلك على طبقات فمنه المتناهى فى الثقل المفرط فيه كالذى مضى ، ومنه ماهو أخف منه كقول أبى تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى　　معى وإذا مالمته لمتـــه وحدى

ومنه مايكون فيه بعض الكلفة على اللسان إلا أنه لايبلغ أن يعاب به صاحبه، ويشهر أمره فى ذلك ويحفظ عليه وأن الكلام إذا سلم من ذلك وصفا من شوبه كان الفصيح المشاد به والمشار إليه « وأن الصفاء أيضا يكون على مراتب يعلو بعضها بعضا وأن له غاية إذا انتهى إليها كان الاعجاز[2] .

ثم مثل لبعض مالا تتباين ألفاظه ولا تتنافر أجزاؤه بقول الشاعر :

رمتنى وستر الله بينى وبينها　　عشيـــة آرام الكناس رميم
رميم التى قالت لجارات بيتها　　ضمنت لكم ألا يزال يهيم
ألا رب يوم لو رمتنى رميتها　　ولكن عهدى بالنضال قديم[3]

وأما المعانى فيرى الجاحظ أن المعنى إذا كان حكمة أو مثلا فهو أشرف من غيره ، فقد أورد فى صحيفة بشر بن المعتمر مانصه « ومن أراغ معنى كريما فليلتمس له لفظا كريما ، فان حق المعنى الشريف اللفظ الشريف[4] » وغير هذا كثير تجده

---

(١) البيان والتبيين حـ ١ ص ٦٥ ، ٦٦

(٢) انظر دلائل الاعجاز للجرجانى ص ٤٠ تعليق المراغى الطبعة الاولى ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م دار المكتبة العربية

(٣) البيان والتبيين حـ ١ ص ٦٧ ، ٦٨　(٤) المرجع السابق حـ ١ ص ١٣٦

مبثوثا فى ثنايا كتابيه . « البيان والتبيين » و « الحيوان» فالمعنى الكريم له دور فى تحسين الكلام عند الجاحظ .

٩ — نظم الكلام :

لم يستطع الجاحظ أن يضع نظرية لنظم الكلام على غرار ما فعل الشيخ عبد القاهر الجرجانى فلقد وضح الشيخ عبد القاهر كما سنرى فيما يستقبل من البحث « نظرية نظم الكلام » وأجملها فى قوله : « النظم توخى معانى النحو فيما بين الكلم» أو بمعنى آخر: النظم . ضم لفظ إلى لفظ بناء على تناسق دلالة الألفاظ ، وتلاقى معانيها على الوجه الذى يقتضيه العقل .

فهل كان الجاحظ يرى أن النظم . ضم كلمة إلى كلمة كيف جاء واتفق أو أنه كان يطلق النظم ويريد منه ما أراد الشيخ عبد القاهر ؟ الذى يظهر لنا من خلال ما كتبه الجاحظ أنه كان يطلق النظم على نظم الحروف ، وتلاؤم مزاجها ، وانسجام أجراسها، حتى تكون فى خفتها ورشاقتها كالحرف الواحد ، وحتى تكون الألفاظ فى تحدرها وسهولتها ولينها على اللسان كأنها لفظ واحد،قال . وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء سهل المخارج ، فتعلم بذلك أنه قد أفرغ إفراغا واحدا ، وسبك سبكا واحدا، فهو يجرى على اللسان كما يجرى الدهان . . . حتى كأن البيت بأسره كلمة واحدة ، وحتى كأن الكلمة بأسرها حرف واحد[١] .

على أن العقل لا يستبعد أن يكون الجاحظ كان يطلق النظم ويريد منه ما أراد الشيخ عبد القاهر .

١٠ — الميزة البلاغية :

اشتهر بين الباحثين أن الجاحظ من أنصار اللفظ أى من الذين يجعلون الميزة البلاغية فى اللفظ وذلك أخذاً من ظاهر العبارة التى أعلن فيها رأيه فى قضية اللفظ

---

(١) البيان والتبيين ١ حـ ١ ص ٦٦ ، ٦٧

والمعنى حيث يقول . وأنا رأيت أبا عمرو الشيباني ، وقد بلغ من استجادته لهذين البيتين ، ونحن في المسجد يوم الجمعة ، أن كلف رجلا حتى أحضره دواة وقرطاسا حتى كتبهما له ، وأنا أزعم أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعرا أبدا ، ولولا أن أدخل في الحكم بعض الفتك(١) لزعمت أن ابنه لا يقول شعرا أبدا وهما قوله:

لا تحسبن الموت موت البلى ... فإنما الموت سؤال الرجال

كلاهما مـــوت ولكن ذا ... أفظع من ذاك لذل السؤال

وذهب الشيخ إلى استحسان المعنى ، والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي ، والبدوي والقروي ، وإنما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج ، وكثرة الماء ، وفي صحة الطبع وجودة السبك ، فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسج وجنس من التصوير(٢).

فأبو عمرو الشيباني يرى أن المعنى الأصلي مقياس لبلاغة الكلام وينظر إلى هذين البيتين ، ويرى أن معناهما يستحق التدوين .

لكن الجاحظ يرى أن الشعر صياغة وضرب من التصوير فالمعنى الأصلي الذي يعبر عنه الشاعر كالمادة في يد الفنان ، ملك لجميع الناس ، ولا يصح أن تكون مقياسا للبلاغة ، وإنما العبرة بتناول هذا المعنى والتعبير عنه تعبيرا تاما دقيقا — بألفاظ فصيحة مختارة وموضوعة في أماكنها الدقيقة ، فتحدث هذه الألفاظ بسبب تناسق دلالتها وانسجام ألفاظها والتئامها — صورة تثير الوجدان فتؤكد دلالة الألفاظ على المعنى المراد — هذه الصورة مع خلو المفردات من الغرابة والوحشية والعامية هي . المقياس الصحيح عند الجاحظ لبلاغة الكلام والمتكلم .

وقد عبر الجاحظ عنها وباللفظ ، فربما كانت كلمة «لفظ» أصبحت — كما يقول

---

(١) الفتك : المجون

(٢) الحيوان جـ ٣ ص ١٣٠ — ١٣١

الإمام عبد القاهر — كالمواضعة[1] بين النقاد يطلقونها ويريدون منها الصورة التى تحدثها الألفاظ بسبب النظم .

أى أن تفصيل أجزاء الكلام إلى اللفظ ، والمعنى ، والصورة لم تكن اتضحت بعد فى أذهان النقاد ، إذ كان المعروف — كما يقول الشيخ عبد القاهر أيضا — أن الكلام هو اللفظ والمعنى ولا ثالث لهما[2] .

فلما نفى الجاحظ أن البلاغة تكون فى المعنى الأصلى لم يجد إلا اللفظ فعبر به عن الصورة ، على أنه لم يخل كلامه من الإشارة إلى الصورة ، فسوف نجد الشيخ عبد القاهر حينما يجعل المزية البلاغية فى الصورة التى يحدثها النظام يقول . وليس قولنا . الصورة قياس نحن ابتدعناه ولكن يكفيك قول الجاحظ . « وإنما الشعر صناعة ، وضرب من النسج وجنس من التصور[3] .

١١ — مسائل البلاغة :

لاحظ الجاحظ أثر الصور البلاغية فى الكلام ، وأطلق عليها كلمة « البديع » فقد ساق قول الأشهب ابن رميلة :

إن الألى حانت بفلـــج دماؤهم ... هم القوم كل القوم يا أم خالد
هم ساعد الدهـــر الذى يتقى به ... وما خير كف لا تنوء بساعد
أسود شرى لاقت أسود خفية ... تساقوا على حرد دماء الأساود

وقال: قوله: « ساعد الدهر» إنما هو مثل ، وهذا الذى تسميه الرواة البديع[4] .

وقد قال الراعى :

هم كاهل الدهر الذى يتقى به ... ومنكبه إن كان للدهر منكب

---

(١) انظر دلائل الاعجاز للجرجانى ص ٢٩٩ تعليق المراغى
(٢) المرجع السابق ص ٢٩٩ (٣) انظر المرجع السابق ص ٣٢١
(٤) البيان والتبيين حـ ٤ ص ٥٥

وقد جاء فى الحديث . «موسى الله أحد» ، و«ساعد الله أشد» والبديع مقصور على العرب ، ومن أجله فاقت لغتهم كل لغة ، وربأت على كل لسان ، والراعى كثير البديع فى شعره ، وبشار حسن البديع والعتابى يذهب شعره فى البديع .

فواضح من هذا أن كلمة «بديع» عند الجاحظ تعنى الاستعارة والتشبيه وغيرهما من مسائل البلاغة ، وليست مقصورة على الأنواع التى اصطلح عليها المتأخرون وسنوردها فيما يلى :

١ — الإيجاز :

عرف الجاحظ الإيجاز بقوله : لو أن قائلا قال لبعضنا : ما الإيجاز ؟ لظننت أنه يقول الاختصار[١] والإيجاز عند الجاحظ ليس يعنى به قلة عدد الحروف واللفظ بل لابد أن يكون مطابقا لمقتضى الحال ، وأن يكون السامع على علم[٢] به — وهو نوعان : إيجاز حذف وإيجاز قصر ، وإيجاز القصر عنده هو الجمع للمعانى الكثيرة بالألفاظ القليلة وهو أحسن الكلام وأبلغه والإيجاز بوجه عام هو البلاغة كلها[٣] .

٢ — الاطناب :

عرف الجاحظ الإطناب وحدد له الحال والمقام الذى يستدعيه[٤] ووقف أمام نوع منه وسماه إصابة المقدار ، والمتأخرون يسمونه « الاحتراس » يقول : وقال طرفة فى المقدار وإصابته :

فسقى ديارك غير مفسدها ‏ ‏ ‏ ‏ صوب الربيع وديمة تهمى

طلب الغيث على قدر الحاجة ، لأن الفاضل ضار » وقال النبى صلى الله عليه وسلم فى دعائه . اللهم اسقنا سقيا نافعا ، لأن المطر ربما جاء فى غير إبان الزراعات

---

(١) الحيوان حـ ١ ص ٩٠ ‏ ‏ ‏ (٢) انظر المرجع السابق حـ ١ ص ٩٠ — ٩١

(٣) انظر البيان والتبيين حـ ١ ص ٩٦ ‏ ‏ ‏ (٤) البيان والتبيين حـ ١ ص ١٠٥

وربما جاء والتمر فى الجرن ، والطعام فى البيادر ، وربمـــا كان فى الكثرة مجاوزا لمقدار الحاجة ، وقال النبى صلى الله عليه وسلم : « اللهم حوالينا ولا علينا »[1] .

٣ — الفصل والوصل :

عرفه الجاحظ وجعله البلاغة كلها . قال : قيل للفارسى : ما البلاغة ؟ قال : معرفة الفصل من الوصل[2] .

وقد وقف أمام موطن من مواطن الفصل . وهو كمال الانقطاع مع الإيهام وهو يأتى إذا كان بين الجملتين كمال الانقطاع ، لاختلافهما خبرا وإنشاء والأمر الذى يقتضى الفصل بينهما ، ولكن هذا الفصل يوهم خلاف المقصود وحينئذ توصل الثانية بالأولى ، فتجىء واو العطف ، دفعا لهذا الإيهام ، وإقامة لقصد المتكلم ، وقد ذكر مثالا لذلك ، وهو قول أبى بكر الصديق ، وقد مر برجل ومعه ثوب ، فقال : أتبيع الثوب ؟ فقال : لا عافاك الله فقال أبو بكر رضى الله عنه : علمتم لو كنتم تعلمون . قل : لا وعافاك الله[3] .

٤ — المجاز العقلى :

وقف الجاحظ أمام أسلوب المجاز العقلى ، ولكن لم يسمه وهو عنده : إسناد الفعل إلى غير من هو له فى الحقيقة ، وان يضار به الاعتقاد ما دام المتكلم به والسامع له على علم بلغة العرب وطرق القول فيها .

وعاب على بعض العلماء لقربهم بعهد الجاهلية الوثنية — كراهتهم له مع علمهم به يقول الجاحظ : « وسمع الحسن رجلا يقول : طلع سهيل ، وبرد الليل ، فكره ذلك وقال : إن سهيلا لم يأت بحر ولا ببرد قط . ولهذا الكلام مجاز ومذهب ، وقد كرهه الحسن كما ترى ، وكره مالك بن أنس أن يقول الرجل الغيم والسحابة : ما أخلقها للمطر ! وهذا كلام مجازه قائم ، وقد كرهه ابن أنس ، كأنهم من خوفهم

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ٢٢٨ (٢) المرجع السابق جـ ١ ص ٨٨
(٣) المرجع السابق جـ ١ ص ٢٦٩

عليهم العود فى شىء من أمر الجاهلية ، احتاطوا فى أمورهم ، فمنعوهم من الكلام الذى فيه أدنى متعلق ، وكره ابن عمر رضى الله عنهما قول القائل : أسلمت فى كذا وكذا ، وقال : ليس الإسلام إلا الله عز وجل وهذا الكلام مجازه عند الناس سهل ، وقد كرهه ابن عمر وهو أعلم بذلك[١] .

٥ — التصغير :

وما لاحظه الجاحظ « التصغير » فهو يكون للتحقير والتصغير مثل قولهم : « نجيل ونذيل »[٢]

وأحيانا يخرج عن هذا الأصل ويكون طريقه الشفقة والرقة يقول الجاحظ : « وربما صغروا الشىء من طريق الشفقة والرقة ، كقول عمر : أخاف على هذا العريب وليس التصغير بهم يريد ، وقد يقول الرجل : انما فلان أخىّ وصديقىّ وليس التصغير له يريد »[٣]

وقد يريدون بالتصغير لطافة المدخل ودقة المسلك يقول : « وذكر عمر ابن مسعود فقال : كنيف ملىء علما ، وقال الحباب بن المنذر يوم السقيفة : أنا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب وهذا كقول النبى صلى الله عليه وسلم لعائشة : « الحميراء » وكقولهم لأبى قابوس الملك : أبو قبيس ، وكقولهم : دبت إليه دويهية الدهر وذلك حين أرادوا لطافة المدخل ودقة المسلك[٤] .

ثم يقول الجاحظ : قالوا ورب اسم إذا صغرته كان أملأ للصدر ، مثل قولك : أبو عبيد الله : هو أكبر فى السماع من أبى عبد الله ، وكعب بن جعيل هو أفخم من كعب بن جعل[٥]

---

(١) الحيوان حـ ١ ص ٢٤١
(٢) المرجع السابق حـ ١ ص ٣٣٧
(٣) المرجع السابق حـ ١ ص ٣٣٦
(٤) المرجع السابق نفسه
(٥) المرجع السابق حـ١ص٣٣٧

وقد جعل ابن سنـــان « التصغير » من فصاحة الكلمة ، ورأى ابن الأثر أنه لا حاجة إلى ذكره ، فإن المعنى يسوق إليه ، وليست معانى التصغير من الأشياء الغامضة التي يفتقر إلى التنبيه عليها[1] .

٦ — التغليب :

ويتعرض الجاحظ للتغليب في القرآن الكريم فيقول في قوله تعالى : (ولأبويه لكل واحد منهما السدس)[2] كأنهم يجمعون على أنبه الإسمين كما قالوا « ثبيرين » وهما ثبير وحراء «جبلان متقابلان بمكة» والبصرتين أى البصرة والكوفة والأولى أقدم ، وليس ذلك بالواجب ، فقد قالوا العمرين ، وأبو بكر فوق عمر — وقال الفرزدق :

أخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع[3]

٧ — المثل والتشبيه :

والتشبيه من الصور البيانية ، التي لها دورها الخطير في التعبير الفنى ، وقد وقف الجاحظ أمامه كثيراً ووضح أركانه فهو يعلق على قول امرىء القيس :

كأنى غداة البين يوم تحملوا لدى سمرات الحى ناقف حنظل

بقوله : يخبر عن بكائه « ويصف دور دمعته فى أثر الحول ، فشبه نفسه بناقف الحنظل[4] .

---

(١) انظر سر الفصاحة لابن سنان ص٩٧ — ١٠١ وأنظر أيضا المثل السائر لابن الأثير تحقيق الحوفى وطبانه القسم الأول ص ٢٢٧ نشر نهضة مصر .
(٢) سورة النساء آية ١١ (٣) الحيوان حـ ٣ ص ٢٥٠
(٤) المرجع السابق حـ ٢ ص ١٣٩

ورأى أن يكون وجه الشبه فى المشبه به أتم منه فى المشبه ، وأن يكون المشبه به أشهر بوجه الشبه من المشبه[1] كما لاحظ أن الشيء لا يشبه بغيره من جميع الجهات[2]

٨ — المجاز اللغوى :

عرف الجاحظ المجاز اللغوى ورأى أن المجاز ضرورة لغوية ، وهو مفخر العرب فى لغتهم وبه وبأشباهه اتسعت . . وأن له قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلى يقول : وللعرب إقدام على الكلام ، ثقة بفهم أصحابهم عنهم[3]

ومثل الجاحظ للمجاز المرسل ولم يسمه يقول : وقد جاء فى كلام العرب أن يقولوا :

إذا سقط السماء بأرض قوم رعيناه إن كانوا غضـــابا[4]

كما عرف القسم الثانى من أقسام المجاز اللغوى وهو الاستعارة .

٩ — الاستعارة :

لعل الجاحظ هو أول من ذكر تفسيراً للاستعارة ، إذ جاء فى كتابه البيان والتبيين قول الشاعر :

يا دار قد غيرها بلاها كأنما بقـــلم محـــاها
أخربها عمران من بناها وكرَّ ممساها على مغناها
وطفقت سحابة تغشاها تبكى على عراصها عيناها

قال الجاحظ : قوله : ممساها . يعنى مساءها . ومغناها ، موضعها الذى أقيم

(١) الحيوان جـ ٢ ص ٢٠٥ (٢) المرجع السابق جـ ١ ص ٢١١
(٣) المرجع السابق جـ ٥ ص ٣٢ (٤) المرجع السابق جـ ٥ ص ٤٢٥ ، ٤٢٦

فيه ، والمغانى . المنازل التى كان بها أهلوها ، وطفقت ، يعنى ظلت تبكى على عراصها عيناها ، عيناها هنا . السحاب وجعل المطر بكاء من السحاب على طريق الاستعارة وتسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه[1] .

والاستعارة عنده مختلطة بالمثل والتشبيه والبدل والاشتقاق ، والمجاز وتسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه[2] .

وعرف الجاحظ الاستعارة التمثيلية ، ومثل لها ، وأطلق عليها كلمة «المثـــل» يقول[3] : ويذكرون ناراً أخرى ، وهى على طريق المثل لا على طريق الحقيقة نحو قول ابن ميادة :

وناراه نار نار كل مدفع وأخرى يصيب المجرمين سعيرها

١٠ — الكناية :

عرف الجاحظ الكناية بمعناها العام وهى ترك التصريح بالشيء فهى عنده تقابل التصريح يقول : رب كناية تربى على إفصاح ، ولحظ يدل على ضمير[4] .

ولكنه يشترط لها — كما يشترط البيان بعامة — أن تطلبها الحال ويستدعيها المقام[5] ولفظ الكناية يأتى فى تعبير الجاحظ بمعنى الكناية اللغوية . يقول : يقال فرج المرأة والجمع فروج ، وهو القبل ، والفرج كناية[6] وأحياناً يستعمله فى الدلالة على الاصطلاح البلاغى المعروف يقول : وإذا قالوا فلان مقتصد فتلك كناية عن البخل ، وإذا قالوا العامل مستقص فتلك كناية عن الجور[7] .

---

(١) البيان والتبيين حـ ١ ص ١٢٥ ، ١٥٣
(٢) انظر الحيوان حـ ٤ ص ٢٧١ ، ٢٧٣
(٣) المرجع السابق حـ ٥ ص ١٣٣
(٤) البيان حـ ٢ ص ٧
(٥) انظر الحيوان حـ ٣ ص ٣٩
(٦) المرجع السابق حـ ٢ ص ٢٨٠
(٧) البيان حـ ١ ص ٢٦٣

١١ — حسن التقسيم :

وقف الجاحظ أمام أسلوب حسن التقسيم فقد روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه — حينما أنشدوه شعراً لزهير — وكان لشعره مقدما فلما انتهوا إلى قوله :

وإن الحق مقطعه ثلاث يمين أو نفار أو جلاء

قال عمر كالمتعجب من علمه بالحقوق وتفصيله بينها [1]

١٢ — الغلو :

يكره الجاحظ الغلو ، ويبغض الإغراق فى القول ، ومذهبه الاعتدال فى القول يقول : فالقصد فى ذلك أن تجتنب السوقى والوحشى ، ولا تجعل همك فى تهذيب الألفاظ ، وشغلك فى التخلص إلى غرائب المعانى . وفى الاقتصاد بلاغ ، وفى التوسط مجانبة للوعورة ، وخروج من سبيل من لا يحاسب نفسه . . . وليكن كلامك ما بين المقصر والغالى فانك تسلم من المحنة عند العلماء ومن فتنة الشيطان [2]

ثم يقول : « وكانوا يقولون . أكره الغلو كما تكره التقصير [3] .

١٣ — الارصاد :

عرض له — وإن لم يسمه بهذا الاسم — فينقل كلام ابن المقفع «وليكن فى صدر كلامك دليل على حاجتك ، كما أن خير أبيات الشعر البيت الذى إذا سمعت صدره عرفت قافيته [4] .

١٤ — المذهب الكلامى :

ذكره ابن المعتز فى الباب الخامس من البديع ، وقال : إن الجاحظ سماه

---

(١) البيان حـ ١ ص ٢٣٩ ، ٢٤٠ وانظر ايضا الحيوان جـ ٣ ص ٤٦

(٢) البيان حـ ١ ص ٢٥٥ (٣) المرجع السابق حـ ١ ص ٢٥٦

(٤) المرجع السابق حـ ١ ص ١١٦

« المذهب الكلامى » وقال : « وهذا باب ما أعلم أنى وجدت فى القرآن منه شيئا وهو ينسب إلى التكلف تعالى الله عن ذلك علوا كبيراً[1] ثم أورد أمثلة من كلام المتقدمين والمحدثين وأمثلة المعيب منه[2] .

١٥ — أسلوب الحكيم :

عرض له الجاحظ وسماه « اللغز فى الجواب » وعقد له بابا فى كتاب « البيان والتبيين » أورد فيه كثيراً من الأمثلة كقوله : « كان الحطيئة يرعى غنما وفى يده عصا ، فمر به رجل فقال . ياراعى الغنم ماعندك ؟ قال : عجراء من سلم — يعنى عصاه . قال : إنى ضيف ، فقال الحطيئة للضيفان أعددتها[3] .

١٦ — السجع :

عرض الجاحظ له كثيراً ومثل له بأمثلة[4] من عيون النثر والشعر ومن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن كلام الرسول قوله : « يقول العبد مالى مالى وانما لك من مالك ما أكلت فأفنيت ، وأعطيت فأمضيت ، أو لبست فأبليت كما وضح دوره فى الكلام البليغ فيروى ما قيل لعبد الصمد بن الفضل بن عيسى الرقاشى لم تؤثر السجع على المنثور ، وتلزم نفسك القوافى وإقامة الوزن ؟ قال عبد الصمد : إن كلامى لو كنت لا آمل فيه إلا سماع الشاهد لقل خلافى عليك ، ولكنى أريد الغائب والحاضر ، والراهن والغابر فالحفظ إليه أسرع ، والآذان لسماعه أنشط ، وهو أحق بالتقييد وبقلة التفلت ، وما تكلمت به العرب من جيد المنثور ، أكثر مما تكلمت به من جيد الموزون ، فلم يحفظ من المنثور عشره ولا أضاع من الموزون عشره[5] .

---

(١) ابن المعتز وتراثه فى الأدب ص ٦٨٤ لمحمد خفاجى دار العهد الجديد
(٢) انظر كتاب البديع لابن المعتز ص٥٣ — ٥٧ بعناية كراتشقوفسكى — لينينغراد —
(٣) البيان والتبيين حـ ١ ص ١٤٧ (٤) المرجع السابق حـ ١ ص ٢٨٤
(٥) المرجع السابق حـ ١ ص ٢٨٧

١٧ — المزدوج :

عرض له الجاحظ وقد جعله الاسجاع كلها فقال : « الاسجاع : الكلام المزدوج على غير وزن وفتح له فى « البيان والتبيين » بابا خاصاً به سماه « باب من مزدوج الكلام » صدره بقول النبى صلى الله عليه وسلم فى معاوية : اللهم علمه الكتاب والحساب ، وقه العذاب[1] .

١٨ — حسن الابتداءات :

عرفه الجاحظ فقد نقل عن شبيب بن شيبة قوله : الناس موكلون بتفضيل جودة الابتداء ، وبمدح صاحبه ، وأنا موكل بتفضيل جودة المقطع وبمدح صاحبه[2] .

١٩ — الاقتباس :

عرفه الجاحظ — وإن لم يسمه — فقد ذكر « أن خطباء السلف الطيب ، وأهل البيان من التابعين لهم بإحسان كانوا يستحسنون أن يكون فى الخطب يوم الحفل ، وفى الكلام يوم الجمع آى من القرآن ، فان ذلك مما يورث الكلام البهاء والوقار ، والرقة ، وسلس الموقع[3] .

وبعد فهذه صورة عن جهود الجاحظ فى إبراز محاسن الكلام والحق أن الجاحظ بذل جهداً مشكوراً حيث جمع فى كتبه أمثلة كثيرة من عيون الشعر والنثر كانت معينا لا ينضب وزاداً لا ينفد لمن أتى بعده من البلاغيين والنقاد .

تأويل مشكل القرآن :

ألفه أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينورى وقيل : المروزى اللغوى

---

(١) البيان والتبيين جـ ٢ ص ١٩٦   (٢) المرجع السابق جـ ١ ص ١١٢ .
(٣) المرجع السابق جـ ١ ص ١١٨ .

المتوفى سنة ٢٧٦ هـ . كان فاضلا ثقة ... وتصانيفه كلها مفيدة[١] .

بادر فى صدر الكتاب ببيان وجه الاعجاز القرآنى فقرر أنه معجز بتأليفه البديع ونظمه العجيب[٢] .

ويرى ابن قتيبة أنه من الممكن إدراك سر إعجاز النظم القرآنى وتفوقه على سائر النظوم — وذلك يكون بالذوق الأدبى القائم على التربية الأدبية السليمة التى عمادها فهم ودراسة اللغة العربية وآدابها ومعرفة علوم العرب وفهم مذاهبهم ، وتفننهم فى الأساليب ، ومختلف ضروب الكلام[٣]

وينعى على معاصريه تقصيرهم فى تربية ملكتهم الأدبية بالطريقة التى رسمها وذلك باعتمادهم على علوم ووجوه لاتربى ملكة ولا تشحذ عقلا ولاتثقف لسانا، وإذا استعملها صاحبها كانت وبالا على لفظه وقيداً لسانه ، وعياً فى المحافل، وغفلة عند المتناظرين[٤] .

ألف ابن قتيبة كتابه « تأويل مشكل القرآن » ليرد على الطاعنين على النظم القرآنى والنظم العربى بعامة وليكشف للناس مايلبسون[٥] .

وذكر مطاعن الطاعنين وهى تتلخص فى . طعنهم فى اختلاف القراءات : فالقراء يختلفون ، فهذا يرفع ماينصبه ذاك ، وذاك يخفض مارفعه هذا، وادعائهم وجود زيادة فى كتاب الله ووجود اللحن والخطأ فيه وكذلك التناقض وقولهم : ماذا أراد بإنزال المتشابه فى القرآن من أراد لعباده الهدى والبيان[٦] .

---

(١) وفيات الأعيان وانباء أبناء الزمان لابن خلكان ص ٢٤٦ جـ ٢ تحقيق محى الدين مكتبة النهضة المصرية (٢) تأويل مشكل القرآن ص ٣ ، ٤ بتحقيق السيد صقر طبع الحلبى وأنظر أيضا تأويل مختلف الحديث ص ٢١ تصحيح النجار مكتبة الكليات الازهرية.
(٣) تأويل مشكل القرآن ص ١٠ (٤) انظر أدب الكاتب على هامش المثل السائر ص ٤٥٣ الطبعه الاولى ١٣٠٤ هـ ١٩٣٥ م مطبعة حجازى بالقاهرة
(٥) تأويل مشكل القرآن ص ١٧ (٦) انظر المرجع السابق من ص ١٩ — ٢٥

وقد رد عليهم ابن قتيبة وذكر الحجة عليهم وتمخض رده عن مسائل بلاغية قيمة بدأها برأيه فى المتشابه فى القرآن الكريم .

يرى ابن قتيبة أن بعض معانى القرآن مكشوفة ظاهرة يستوى فى معرفتها العالم والجاهل ولعله يريد بذلك « المحكم » [1] وبعض معانى القرآن غامضة لا يظهر عليها إلا اللقن والعلماء المتقبون ولعله يريد بذلك المتشابه [2] .

ويرى ابن قتيبة أن المتشابه مما يعلمه الراسخون فى العلم ، لأن الله جل وعلا لم ينزل شيئاً من القرآن إلا لينفع به عباده ، ويدل به على معنى أراد[3] .

وحتى نستطيع أن نفهم تلك المشكلة التى خاضها ابن قتيبة نوضح ما يلى : أن النظام العربى فى أولى مراحله أى فى الطريق المباشرة التى تطلق عليها سبيل الحقيقة والمساواة ، وهذه السبيل يكون فيها التعبير عن المعنى بالألفاظ الموضوعة له فى أصل اللغة وأن تكون الألفاظ على قدر المعانى لا تزيد ولا تنقص .

فإذا ما تجاوز النظم طريق الحقيقة والمساواة وتأنق الأديب فى أسلوبه وتصرف فيه بأن استعار ألفاظاً ونقلها من معناها الأصلى إلى معنى مجازى أو كنى عن المعنى المراد أو نكر أو عرف أو قدم وأخر وزاد فى الألفاظ لمعنى أو عبر ألفاظ قليلة عن معان كثيرة هذه التصرفات البلاغية تعبر عن معانى فى نفس الأديب لا يمكن التعبير عنها بالألفاظ أو إذا عبر عنها بالألفاظ طال الكلام وثقل هذه الطريق غير المباشرة فى اللغة أو التصرفات البلاغية كما نسميها تجعل النظم على درجات وتتفاوت بسببها درجات الأدباء والشعراء ويعلو بسببها النظم حتى يصل إلى حد الإعجاز .

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٦٢

(٢) انظر المرجع السابق ص ٦٢

(٣) انظر المرجع السابق ص ٧٢ ، ٧٣

هذه الطريق غير المباشرة فى اللغة لا يفهمها إلا العربى الأصيل أو الذى درس اللغة العربية دراسة عميقة وحذق آدابها .

هذه المشكلة هى التى خاضها أبو عبيدة معمر بن المثنى ويومها رد جميع الأساليب إلى مذاهب العــــرب فى كلامها . وكذلك فعل ابن قتيبة قال : إن القرآن نزل بألفاظ العرب ومعانيها ، ومذاهبها فى الإيجاز ، والاختصار والإطالة والتوكيد ، الإشارة إلى الشىء وإغماض بعض المعانى حتى لا يظهر عليه إلا اللقن [1]

هذه الطريقة غير المباشرة فى اللغة العربية أو التصرفات البلاغية أو المشكل كما أطلق ابن قتيبة عليها ـــ استغلها المعاصرون لابن قتيبة سواء عن حسن نية أو سوء نية ممن يحقدون على الإسلام أو لا يتقنون آداب اللغة العربية فابتـدأ ابن قتيبة يدرس المجاز ، لأن المشكل أكثر ما يكون فيه ، ولأن غلط أكثر المتأولين من جهته [2]

المجــاز :

توسع ابن قتيبة فى فهم المجاز فأطلقه على جميع فنون الـكلام يقول : وللعرب المجازات فى الـكلام ، ومعناها طرق القول ومآخذه ، ففيها الاستعـارة والتمثيل والقلب والتقديم ، والتأخير ، والحذف والتـكرار ، والإخفاء والإظهار والتعريض ، والإفصاح ، والـكناية ، والإيضاح ، ومخاطبة الواحد مخاطبــــة الجميع ، والجميع خطاب الواحد ، والواحد والجمع خطاب الاثنين ، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم ، وبلفظ العموم لمعنى الخصوص ، مع أشياء كثيرة ستراها فى أبواب المجاز إن شاء الله تعالى [3] .

فواضح أن ابن قتيبة يطلق المجاز ويريد منه الطريق غير المباشرة فى اللغة أو الأمور البلاغية فى الـكلام أو المشكل كما كان يقول معاصروه كما استعمله بالمعنى المقابل للحقيقة ، وذلك واضح من مقدمة الباب الذى فتحه للمجاز فى كتابه تأويل

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص ٦٢

(٢) انظر المرجع السابق ص ٧٤ ، ٧٥

(٣) انظر المرجع السابق ص ١٦

مشكل القرآن ، والتى تحدث فيها عن ورود بعض الصور المجازية التى توهم التشبيه بين الله ومخلوقاته — فى الكتب المقدسة كالإنجيل والتوراة والزبور ، وجدل اليهود والنصارى حول هــذه الصور واختلافهم فى فهمها ، فمنهم من صرفها إلى حقيقتها فوقع فى التشبيه والتجسيم ، ومنهم من تأولها تأويلا مجازيا ، وتفرقوا تبعاً لذلك إلى فرق وأحزاب[1] .

ويرد ابن قتيبة على القائلين بعدم جواز المجاز فى أسلوب القرآن الكريم وشبهتهم أن المجاز أخ الكذب والقرآن منزه عنه ، وأن المتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وذلك محال على الله تعالى[2] — ويتهمهم بالجهل وسوء النظر ، ويوضح لهم أن المجاز ضرورة لغوية لا يستغنى عنها التعبير يقول : وأما الطاعنون على القرآن بالمجاز ، فإنهم زعموا أنه كذب لأن الجدار[3] لا يريد والقرية لا تسأل[4] وهذا من أشنع جهالاتهم ، وأدلها على سوء نظرهم ، وقلة أفهامهم[5] .

وينتهى ابن قتيبة من الدفاع عن وقوع المجاز فى القرآن كاشفاً عن المجاز العقلى — وإن لم يسمه — ثم يختم باب المجاز بتوضيح أن المجاز أعم من الاستعارة يقول : ونبدأ بباب الاستعارة ، لأن أكثر المجاز يقع فيها[6] .

الاستعـارة :

عقد لها باباً فى كتابه « تأويل مشكل القرآن » وعرفها بقوله : فالعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى ، أو مجاوراً لها أو مشاكلا[7] وهذا التعريف ليس مانعاً فهو يشمل المجاز المرسل ، ولذلك

---

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٧٦ (٢) انظر الايمان لابن تيمية ص ٥٣ ، ٥٤ والبرهان فى علوم القرآن للزركشى ص ٢٥٥ ج ٢ والاتقان فى علوم القرآن السيوطى ص ٣٦ ج ٢
(٣) إشارة إلى قوله تعالى فى سورة الكهف (فوجدا فيها جدارا يريد أن ينقض)
(٤) اشارة إلى قوله تعالى فى سورة يوسف (وأسأل القرية) (٥) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٩٩ ، ١٠٠ (٦) المرجع السابق ص ١٠١ (٧) المرجع السابق ص ١٠٢

جاءت أمثلة ابن قتيبة للاستعارة تشمل ما يسميه البلاغيون بالمجاز المرسل والتشبيه البليغ والكناية وقد أشار إلى الجامع للاستعارة والغرض منها كما أشار إلى أصلها وهو التشبيه[1]

باب المقلوب :

حشد تحت هذا العنوان بعض الأمور البلاغية كالمجاز المرسل والتقديم والتأخير والقلب .

الإيجاز :

عرف ابن قتيبة الإيجاز بنوعيه إيجاز القصر وإيجاز الحذف وحشد كثيراً من الأمثلة لجميع أنواع المحذوف ويشترط فيه أن يكون معلوماً لدى السامع ، وألا يخل الحذف بالمعنى المراد[2] .

الاطناب :

عرض له تحت عنوان « باب تكرار الكلام والزيادة فيه » وذكر معظم أغراضه[3] .

الكناية والتعريض:

عرفها بالمعنى اللغوى وعرفها بالمعنى البلاغى المعروف ، ويجمل من الكناية التعريض والتورية[4] وفى نهاية كتابه تأويل مشكل القرآن يفتح باباً بعنوان « باب مخالفة ظاهر اللفظ معناه » جمع تحته فنوناً من التعبير جاءت على خلاف مقتضى الظاهر[5] .

---

(١) تأويل مشكل القرآن من ص ١٠١ إلى ١٢٧ (٢) المرجع السابق ص ١٦٩
(٣) المرجع السابق من ١٨٢ — ١٨٧ (٤) المرجع السابق ص ١٩٩ — ٢٠٧
(٥) المرجع السابق ص ٢١٣ — ٢٢٩

كما عرف ابن قتيبة البلاغة على أنها مطابقة الكلام لمقتضى الحال[1] وجعل المزية البلاغية فى اللفظ والمعنى ، وقسم الشعر إلى أربعة أقسام من حيث الجودة والرداءة[2] .

وتحدث عن التشبيه والتمثيل[3] كما عرف حسن الابتداءات[4] .

وتنتقل البلاغة إلى مرحلة جديدة هى مرحلة التدوين حيث يلقانا كتاب البديع لابن المعتز المتوفى سنة ٢٩٦هـ

حاول شعراء القرن الثالث الهجرى التجديد فى الشعر العربى يقودهم بشار بن برد وأبو نواس ، فحاول أبو نواس التجديد فى ديباجة القصيدة العربية ولكنها محاولة لم يكتب لها النجاح ، ولم تزد أن جعلت للقصيدة العربية ديباجتين كما أن أبا نواس لم يساير مذهبه إلى النهاية . فكان يعود إلى الديباجة القديمة خشية السلطان أو ترضية له ضماناً لنواله[5] .

لكن أبا نواس ومن لف لفه أصروا على التجديد ، فاتجهوا مرة أخرى إلى قلب القصيدة القديمة ، ودققوا النظر فيها ، فوجدوا أن العبارات الجزلة القوية قد استأثر بها القدماء ، والمعانى فى المديح والهجاء والرثاء قد طرقها من قبلهم منذ ثلاثة قرون أو يزيد ، فالمجال ضيق عليهم والأبواب مغلقة فى وجوههم ، وأينما اتجهوا ، وجدوا القدماء ، قد عبـــدوا القول ، وذللوه ، وأتوا على كل مافيه ، فاعتقدوا أو اعتقد الكثير منهم أن المعانى نضبت وأن لا ملكية فيها ولا فضل[6]

وفى النهاية عثروا على تعبيرات وصور وردت فى القرآن الكريم وجاء بها الجاهليون والإسلاميون عفوا من غير قصد ، وأحسوا لها رونقاً وبهاء وأنها تزيد

---

(١) انظر تأويل مشكل القرآن ص ١٠ ، ١١ وأدب الكاتب ص ١٣ — ١٦
(٢) الشعر والشعراء حـ ١ ص٦٦ ، ٦٧ بتحقيق الاستاذ أحمد محمد شاكر دار المعارف
(٣) انظر تأويل مشكل القرآن ص ٣٧٨ (٤) الشعر والشعراء حـ ١ ص ٦٦
(٥) العمدة لابن رشيق ص ٢٣٢ حـ ١ بتحقيق محى الدين (٦) انظر تاريخ النقد العربى ص ٩٨ لطه ابراهيم

الكلام حسناً وجمالا ، فأخذوها وأدخلوها فى أشعارهم ، وتفننوا فيها ، وجاء الرواة[1] وسموا هذا النوع « البديع » .

وكلما تقدم بهم الزمن جاءت منهم طبقة تفننت فى هذه التعبيرات والصور وأضافت هذا التفنن تحت اسم البديع وسموه تجديداً .

لقد ظهر فى الشعر العربى مذهب البديع فى عصر المحدثين زعيمه بشار بن برد ومن رجاله ابن هرمة والعتابى ، والنمرى ، وأبو نواس ، ومسلم بن الوليد ، وأبو تمام والبحترى وابن المعتز ، ولكنهم ليسوا سواء فى هذه الصنعة من حيث الاقلال والاكثار والتسهيل والتوعير .

ويعتبر مسلم بن الوليد أول من بالغ فى الاكثار من أنواع البديع حتى أنكر عليه بعض العلماء هذا الاكثار ورموه بالتكلف ، وعدوا إسرافه إفساداً للشعر وإجحافا باللغة ، وخلفه أبو تمام الذى بلغ البديع على يديه من التكلف والتعقيد مبلغا لم يبلغه على يد شاعر كان قبله أو بعده .

وقد كان لوصول «البديع» إلى هذه الحالة على يد مسلم بن الوليد وأبى تمام أثر سىء فى نفوس اللغويين والنحويين . فقد حكى أن ابن الأعرابى قال : وقد أنشد شعرا لأبى تمام : « إن كان هذا شعراً فما قالت العرب باطل[2] .

وقد حاول اللغويون والنحويون أن يردوا الشعراء إلى عمود الشعر أو طريقة القدماء وألف المبرد كتابه « قواعد الشعر » وكذلك أبو العباس ثعلب ألف كتابه « قواعدالشعر » ولكن لم تفلح هذه الجهود فى إقناع شعراء البديع وتمادوا فى طريقهم وادعوا أن « البديع » طارىء على اللغة العربية وأنه من اختراعهم . فتصدى لهم عبد الله بن المعتز أحد الشعراء والعلماء ومن رجال البديع ، أخذ الأدب عن

---

(١) البيان والتبيين للجاحظ ص ٥٥ حـ ٤

(٢) اخبار أبى تمام ص٢٤٤ للصولى نشر خليل محمود وآخرين وانظر الموازنة للآمدى ص ٢١ بتحقيق محى الدين

أبى العباس المبرد ، وأبى العباس ثعلب وغيرهما وهو صاحب كتاب البديع الذى ألفه سنة أربع وسبعين ومائتين[1] .

وقد أعلن فى صدره أنه ألفه ليدل دلالة قاطعة على أن ما أتى به المحدثون وأكثروا فيه مما يسمى بديعاً موجود فى القرآن الكريم والحديث النبوى وشعر الجاهليين والإسلاميين يقول : « وإنما غرضنا فى هذا الكتاب تعريف الناس أن المحدثين لم يسبقوا المتقدمين إلى شىء من أبواب البديع »[2] .

وقد قسم ابن المعتز كتابه إلى قسمين : القسم الأول خمسة أنواع أطلق عليها اسم البديع وهى : الاستعارة وقد عرفها بقوله : هى استعارة الكلمة لشىء لم يعرف بها من شىء قد عرف بها مثل قوله تعالى : (واشتعل الرأس شيبا) ومن الحديث الشريف : « خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه فى سبيل الله كلما سمع هيعة طار إليها » ومن كلام الصحابة قول على رضى الله عنه لابن عباس « أرغب راغبهم وأحلل عقد الخوف عنهم » ومن الشعر القديم قول امرىء القيس :

وليل كموج البحر مرخ سدوله   علىّ بأنواع الهموم ليبتلى
فقلت له لما تمطى بصلبه   وأردف أعجازا وناء بكلكل

ويعلق على هذا البيت بما يعد كشفا لقرينة الاستعارة يقول : « هذا كله من الاستعارة ، لأن الليل لا صلب له ولا عجز .

ومن كلام المحدثين قول أشجع :

تمص بأنياب المنايا سيوفه   وتشرب من أخلاف كل وريد

وبعد أن ذكر أمثلة كثيرة للاستعارة المستحسنة التى يجب أن تتبع ختم الباب بذكر المعيب من الاستعارة ليجتنب[3] .

---

(١) ابن المعتز وتراثه فى الأدب والنقد ص ٦٨٩   (٢) المرجع السابق ص ٦١١
(٣) المرجع السابق ص ٦١٢ — ٦٤٤

وعلى هذا المنهج الذى رسمه ابن المعتز فى كتابه تناول الطباق والتجنيس ورد العجز على الصدر وكذلك المذهب الكلامى .

أما القسم الثانى ويسميه : « محاسن الكلام والشعر » ذكر منها ثلاثة عشر لونا هى الالتفات والاعتراض والرجوع وحسن الخروج وتأكيد المدح بما يشبه الذم وتجاهل العارف والهزل يراد به الجد وحسن التضمين ولزوم مالا يلزم والكناية والتعريض والإفراط فى الصفة وحسن التشبيه ، وحسن الابتداء[1] .

نقد الشعر :

ألفه قدامة بن جعفر المتوفى سنة ٣٣٧ هـ [2] وأعلن فى صدره أن علم تمييز جيد الشعر من رديئه يخبط فيه الناس منذ تفقهوا فى العلوم ، وقليلا مايصيبون[3]

ثم حد الشعر بقوله : « أنه قول موزون مقفى يدل على معنى[4] » ثم مضى يخرج محترزات التعريف على نهج يدل على اتصاله بالمنطق ، ثم حكم على الشعر بأنه صناعة كسائر الصناعات[5] وأن الشعر له طرفان . أحدهما : غاية الجودة والآخر : غاية الرداءة ، وحدود بينهما تسمى الوسائط ، ولكل من ذلك أسباب ، فالشعر الجيد هو الذى اجتمعت فيه أسباب الجودة وخلا من الخلال المذمومة بأسرها .

والشعر الردىء هو : الذى اجتمعت فيه أسباب الرداءة ، وخلا من الصفات المحمودة ، وما يجتمع فيه من الحالين أسباب ينزل له اسم بحسب قربه من الجيد أو إلى الردىء ، أو وقوعه فى الوسط الذى يقال لما كان فيه . صالح ، أو متوسط ، أو لا جيد ولا ردىء[6] .

---

(١) ابن المعتز وتراثه فى الادب والنقد ص ٦٨٤ — ٧١٣

(٢) معجم الأدباء لياقوت ص ١٢ـ٥ ١٥ حـ ١٧ مراجعة وزارة المعارف طبع دار المأمون

(٣) نقد الشعر لأبى الفرج قدامة بن جعفر ص ٩ بتحقيق كمال مصطفى الطبعة الأولى مكتبة الخانجى (٤) المرجع السابق ص ١١ (٥) المرجع السابق ص ١١ ، ١٢

(٦) المرجع السابق ص ١٢ ، ١٣

ولكى يوضح أسباب الجودة والرداءة يذكر أن عناصر الشعر أربعة[1] :

(١) (٢) الوزن (٣) القافية (٤) المعنى .

ثم يذكر ائتلاف هذه العناصر مع بعضها فينتج عنده أربعة ائتلافات هى :

(١) ائتلاف اللفظ مع المعنى . (٢) ائتلاف اللفظ مع الوزن .

(٣) ائتلاف المعنى مع الوزن . (٤) ائتلاف المعنى مع القافية .

ثم يتكلم عن محاسن وعيوب هذه العناصر وائتلافاتها ، ويخرج لنا بعشرين لوناً من ألوان البديع هى : الترصيع والتشبيه وصحة التتميم وصحة المقابلة وصحة التفسير، والتتميم ، والتكافؤ، والالتفات، والمساواة والإشارة والإرادف ، والتمثيل ، والمطابق والمجانس وائتلاف القافية مع ما يدل عليه سائر البيت ، والتوشيح والايغال والاستعارة والتصريح[2] وقد حدها ومثل لها من الشعر القديم والحديث . وواضح أن قدامة كان بحثه خالصا فى الشعر العربى حيث يبرز محاسن الكلام ثم ينبه على مساوئه وكنا نتمنى أن نجد عنده بياناً عن دور هذه المحسنات فى التعبير الفنى ولكنه اكتفى بالإشارة إلى أن وجودها فى الكلام من أسباب حسنه .

عيار الشعر :

ألفه محمد بن طباطبا العلوى المتوفى سنة ٣٢٢ هـ ، ليتحدث فيه عن علم الشعر، وعن السبب الذى يتوصل به إلى نظمه ، وتقريبه على الأفهام[3] .

وقد استهله بتعريف الشعر ولابد فيه من الطبع والذوق ومن اضطرب عليه الذوق صححه بمعرفة العروض وللشعر أدوات لابد من حذقها وهى التوسع فى علم اللغة والنحو ودراسة العربية وآدابها وفنونها ، وطريقة العرب فى كلامهم وأيامهم وتقاليدهم وعاداتهم وجماع هذه الأدوات كمال العقل الذى به تتميز الأضداد[4] .

---

(١) نقد الشعر لأبى فرج قدامة ص ١٨ — ٢٠ (٢) نقد الشعر ص ٣٢ — ١٧٥

(٣) عيار الشعر تحقيق الحاجرى وسلام ص ٣ (٩) المرجع السابق ص ٣ ، ٤ ، ٥

ثم رسم الخطة التى يجب أن يسير عليها الشاعر حتى يصل إلى نتاج محكم[١]

ويتحدث عن المعانى والألفاظ ، ويرى أن للمعانى ألفاظاً تشا كلها فتحسن فيها وتقبح فى غيرها .

وعيار الشعر عنده[٢] الاعتدال فى الأساليب ، وموافقة الشعر للحال التى يعد معناه له ، حتى تسكن النفس وتطرب ويحدث لها أريحية عند سماعه ويتحدث عن التشبيه[٣] وهو عنده على ضروب مختلفة ، ويلاحظ الفروق التى بين أدوات التشبيه فما كان من التشبيه صادقاً قلت فى وصفه كأنه أو قلت كذا ، وما قارب الصدق قلت فيه تراه أو تخاله ، أو يكاد .

ويتحدث عن التعريض الذى ينوب عن التصريح ، والاختصار الذى ينوب عن الإطالة[٤] ، ويذكر بعض سنن العرب ، وتقاليدهم وعاداتهم مما قد يغبهم على قارىء أشعارهم ، ويعرض للأشعار المحكمة ، ولطائفة من الأبيات المستكرهة الألفاظ المتفاوتة النسج ، ولطائفة أخرى أفرط الشعراء فى معانيها[٥] ، ثم يتحدث عن المعانى المشتركة[٦] ، وينتهى الكتاب بالحديث عن الشعر من حيث الألفاظ والمعانى ، ولا يخلو حديثه من إشارات إلى أنواع المجاز والتشبيه .

نقد النثر :

ينسبه[٧] بعض المحدثين إلى قدامة بن جعفر ، والبعض[٨] الآخر ينسبه إلى أبى الحسن إسحاق بن ابراهيم بن وهب باسم آخر هو « البيان » وهذا الكتاب يقول

---

(١) عيار الشعر تحقيق الحاجرى وسلام ص ٥ ، ٦

(٢) نقد الشعر ص ١٤ — ١٧ (٣) المرجع السابق ص ١٧ — ٢٨

(٤) المرجع السابق ص ٢٩ (٥) عيار الشعر ص ٣٢ — ٦٧

(٦) المرجع السابق ص ٧٦ (٧) انظر ص ٤٦ مقدمة نقد النثر تحقيق فى حياة قدامة بقلم العبادى الطبعة الرابعة مطبعة مصر (٨) مقال الدكتور على حسن عبد القادر الذى نشر فى مجلة المجمع العلمى بدمشق المجلد ٢٤ ص ٧٣ وقد وافقه الدكتور شوقى ضيف انظر البلاغة تطور وتاريخ ص ٩٣ دار المعارف

عنه مؤلفه : إنه لم يخرج عن دائرة السابقين ، وقد وضع على سبيـــل المعارضة لكتاب « البيان والتبيين » للجاحظ للاستدراك به عليه[1] .

وقد صرح كثيراً بالأخذ عن اليونان والنقل عن أرسطو ، وذكر أنواعا من البديع منها . التشبيه ، والكناية ، والاستعارة ، والحذف ، والالتفات ويسميه الصرف ، وذكر المبالغة ، والتقديم والتأخير ، ودعا إلى دراسة اللغـــة العربية والتمرس بآدابها ، وتكلم عن الطلب ومنه الاستفهام عنده وذكر خروجها عن المعنى الحقيقي .

المواز نة :

فى القرن الرابع الهجرى اشتدت الخصومة بين أنصار البحترى من ناحية وبين أنصار أبى تمام من ناحيـــة أخرى ، فألف أبو القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدى ، المتوفى سنة ٣٧٠ هـ كتابه « الموازنة بين الطائيين » ، وقد وردت فيه مسائل بلاغية قيمة كالاستعارة ، والطباق ، والتجنيس ، والتشبيه ، والحذف ، والمجاز والاستفهام ، وخروجه إلى التقرير وذكر القلب ، وحسن الابتداءات ، ويعد كتاب « الموازنة » أول كتاب فى النقد عند العرب بمعناه العلمى الدقيق .

الوساطة بين المتنبى وخصـــومه :

فلما تقدم القرن الرابع الهجرى ظهرت الخصومة قوية أيضاً بين أنصار المتنبى وخصومه فألف القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى المتوفى سنة ٣٦٦هـ — كتابه القيم « الوساطة بين المتنبى وخصومه » ذكر بعض المسائل البلاغية كالاستعارة والتشبيه وفرق بين التشبيه البليغ والاستعارة كما تحدث عن الجناس والطباق والحذف والمجاز وحسن النظم ورداءته وخروج بعض الأساليب من معناها الحقيقى إلى معنى مجازى .

---

(١) نقد النثر ص ١

وقد أفاد الآمدى والجرجانى من المقاييس البلاغية فى الحكم فى هاتين الخصومتين إذا استعملت المقاييس البلاغية عمليا فى النقد الأدبى باعتبارها من أدواته فضلا عن أنها ترشد الأديب إلى التعبير الفنى الجميل . كما كان الأسلوب القرآنى هو الفيصل فى كل مسألة أدبية ولغوية اشتدت الخصومة حولها .

وهنا تهيأت الأذهان وتساءل الناس ، هل يمكن تعليل وجه الإعجاز البلاغى للقرآن الكريم بالمقاييس البلاغية ؟ وإذا أمكن فما دورها فى التعبير القرآنى ؟ هذا ما يلقانا عند الرمانى وأبى هلال العسكرى .

النكت فى إعجاز القرآن :

ألف أبو الحسن[1] على بن عيسى الرمانى المتوفى سنة ٣٨٤هـ رسالته « النكت فى إعجاز القرآن » ، وهى تأخذ شكل جواب عن سؤال وجه إليه عن « ذكر النكت فى إعجاز القرآن دون التطويل بالحجاج » فيجيب الرمانى أن وجوه الإعجاز تظهر من سبع جهات « ترك المعارضة مع توفر الدواعى وشدة الحاجة والتحدى للكافة والصرفة ، والبلاغة ، والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلة ، ونقض العادة ، وقياسه بكل معجزة »[2]

ثم ترك الوجوه الثلاثة الأولى والوجوه الثلاثة الأخيرة ليتكلم عنها باختصار فى آخر الكتاب ، وبدأ بالحديث عن البلاغة . وهى عنده على ثلاث طبقات . منها ما هو فى أعلى طبقة ، ومنها ماهو فى أدنى طبقة ، ومنها ما هو فى الوسائط بين أعلى طبقة ، وأدنى طبقة ، فأعلاها طبقة فى الحسن بلاغة القرآن . وهى لهخاصة ،

---

(١) ابن خلكان ص ٤٦١ حـ ٢ تحقيق محى الدين الطبعة الأولى سنة ١٩٤٨ م مطبعة السعادة ، وبغية الوعاة للسيوطى حـ ٢ ص ١٨٠ ، ١٨١ طبع الحلبى وانباء الرواة للقفطى ٢٩٤ — ٢٩٦ طبع دار الكتب . (٢) النكت فى اعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل فى اعجاز القرآن الكريم للخطابى والرمانى ، وعبد القاهر الجرجانى ص ٦٩ بتحقيق الدكتورين خلف الله وسلام دار المعارف

وهى معجزة للعرب والعجم ، وما كان منها دون ذلك فهو : ممكن كبلاغة البلغاء من الناس .

ثم يعرف البلاغة بقوله : « وإنما البلاغة إيصال المعنى إلى القلب فى أحسن صورة من اللفظ » فالبلاغة عنده فى اللفظ والمعنى ، لذلك لا يرضى أن تكون فى المعنى فقط ، لأنه قد يفهم المعنى متكلمان أحدهما بليغ ، والآخر عيى ، ولا أن تكون فى اللفظ فقط ، لأنه قد يحقق اللفظ على المعنى وهو غث مستكره ، ثم حصر البلاغة فى عشرة أقسام هى : الإيجاز ، والتشبيه ، والاستعارة ، والتلاؤم ، والفواصل ، والتجانس ، والتصريف ، والتضمين ، والمبالغة ، وحسن البيان . ثم مضى يفسرها بابا بابا .

والرمانى هو الذى قسم الايجاز إلى قسمين . إيجاز(1) حذف وإيجاز قصر ووضح السر البلاغى ، ووضع الصورة البيانية فى مرحلة صباها وحـــدد بعض الأبواب التى ذكرها تحديداً نهائياً .

ويرى الرمانى أن حسن البيان فى الكلام على مراتب فأعلاها مرتبة ماجمع أسباب الحسن فى العبارة من تعديل النظم حتى يحسن فى السمع ويسهل على اللسان وتتقبله النفس تقبل البرد ، وحتى يأتى على مقدار الحاجة فيما هو حقه من المرتبة .

وواضح من صنيع الرمانى أن أعلى مراتب حسن البيان له ناحيتان

الأولى . التلاؤم أو تعديل النظم أو خلو الكلام من كل مايشين الفصاحة.
والثانية : دلالة التاليف التى لانهاية لها أو يمكن أن يقال . المعانى التى يحدثها النظم ، وهاتان الناحيتان هما اللتان يقوم عليهما النظم عند الشيخ عبد القاهر .

الصناعتين :

ألف . أبو هلال (2) الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكرى المتوفى

---

(1) النكت ٦٩، ٧٠ (2) معجم الأدباء لياقوت ص ٢٠٨ – ٢٦٧ طبع دار المأمون وبغية الوعاة للسيوطى ص ٥٠٦ جـ ١

سنة ٣٩٥ هـ للهجرة كتاب « الصناعتين . الكتابة والشعر » وقد استهله ببيان أن القرآن الكريم معجزة بما خصه الله به من حسن التأليف وبراعة التركيب وماشحنه به من الإيجاز البديع ، والاختصار اللطيف ، وضمنه من الحـــلاوة ، وجلله من رونق الطلاوة ، مع سهولة كلمه وجزالتها ، وعذوبتها وسلاستها ، إلى غير ذلك من محاسنه ، التي عجز الخلق عنها وتحيرت عقولهم فيها (١) .

ولا يرضى بالتقليد في معرفة وجه إعجاز القرآن البلاغي ، لأنه طريق الجاهل الغبي ، وعلى المرء أن يتعلم البلاغة فهي أحق العلوم بالتعلم ، وأولاها بالتحفظ إذ بها يعرف إعجاز القرآن الكريم . معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم — ودلالة صدقه فيما يبلغ عن ربه .

وبها يستطيع الناقد أن يميز الكلام الجيد من الرديء ، واللفظ الحسن من القبيح ، والشعر النادر من البارد ، كما أنها تمكنه من خلق الكلام الجيد وابتكار المعـــاني الرائعة في شعر أو نثر ، لأنها تربي فيه الفنية الأدبية القادرة على الخلق والابتكار والإختيار (٢) :

ثم يعيب على الأصمعي اختياره لبعض الشعر وكذلك المفضل الضبي من علماء العربية ويناقشهم فيما اختاروه

ثم يذكر الحافز له على تأليف كتابه « الصناعتين . « الكتابة والشعر » قال : « فلما رأيت تخليط هؤلاء الاعلام فيما راموه من إختيار الكلام ، ووقفت على موقع علم البلاغة من الفضل ، ومكانه من الشرف والنبل ، ووجدت الحاجة إليه ماسة ، والكتب المصنفة فيه قليلة ، وكان أكبرها وأشهرها كتاب « البيان والتبيين » لابي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ وهو لعمري كثير الفـــوائد ، جم المنافع ، لما أشتمل عليه من الفصول الشريفة والفقر اللطيفة ، والخطب الرائعة ، والأخبار البارعة ، وماحواه من أسماء الخطباء والبلغاء ، ومانبه عليه من مقاديرهم في البلاغة

---

(١) الصناعتين . الكتابة والشعر ص ١ تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد ابو الفضل ابراهيم طبع الحلبي (٢) انظر المرجع السابق ص ١ — ٤

والخطابة ، وغير ذلك من فنونه المختارة ، ونعوته المستحسنة ، إلا أن الإبانة عن حدود البلاغة ، وأقسام البيان والفصاحة مبثوثة فى تضاعيفه ، ومنتشرة فى أثنائه، فهى ضالة بين الأمثلة ، لا توجد إلا بالتأمل الطويل ، والتصفح الكثير ، فرأيت أن أعمل كتابى هذا مشتملا على جميع مايحتاج إليه فى صنعة الكلام، نثره ونظمه ، ويستعمل فى محلولة ومعقودة ، من غير تقصير وإخلال ، وإسهاب واهزاز»

لأجل هذا ألف أبو هلال العسكرى كتابه الصناعتين وجعله فى عشرة أبواب مشتملة على أربعة وخمسون فصـــلا ، الباب الأول جعله فى الإبانة عن موضوع البلاغة فى أصل اللغة ، وذكر حدودها وشرح وجوهها : وضرب الأمثلة فى كل نوع منها ، وتفسير ماجاء عن العلماء فيها ثلاثة فصول : والباب الثانى فى تمييز الكلام جيده من رديه ومحموده من مذمومه فصلان : والباب الثالث : فى معرفة صفة الكلام ، فصلان . والباب الرابع فى البيان عن حسن السبك وجودة الرصف، فصل واحد ، والباب الخامس فى ذكر الايجاز والاطناب والمساواة ، فصلان . والباب السادس . فى حسن الأخذ وقبحه وجودته ورداءته ، فصلان : والباب السابع : القول فى التشبيه . فصلان : الباب الثامن فى ذكر السجع والازدواج ، فصلان : والباب التاسع فى شرح البديع والإبانة عن وجوهه ، وحصر أبوابه وفنونه خمسة وثلاثون فصلا ، والباب العاشر فى ذكر مقاطع الكلام ومباديه ، والقول فى الإساءة فى ذلك والإحسان فيه ، ثلاثة فصول [١] .

وكتاب الصناعتين من الكتب الجامعة التى حوت بين دفتيها خلاصة ماكتبه السابقون فى النقد والبلاغة، بعد أن هذبها أبو هلال وأضاف إليها .

بيان إعجاز القرآن :

ألفه . أبو سليمان [٢] حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابى البستى المتوفى سنة ٣٨٨هـ من أعلام المحدثين .

---

(١) الصناعتين ص ٥ (٢) وفيات الأعيان لابن خلكان حـ١ ص ٤٥٣ – ٤٥٥ وبغية الوعاة حـ١ص ٥٤٦، ٥٤٧

يرى الخطابي أن السر البلاغي الذي أعجز العرب عن الإتيان بمثل القرآن أو بسورة من مثله هو :

١ — أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وألفاظها التي هي ظروف المعاني والحوامل .

٢ — أن أفهامهم لا تدرك جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ .

٣ — وأن معرفتهم لا تستطيع استيفاء جميع وجوه النظوم التي بها يكون ائتلاف الألفاظ وارتباط بعضها ببعض .

٤ — عدم قدرتهم على اختيار الأفضل عن الأحسن من وجوه النظوم

وببيانه للسر البلاغي الذي أعجز العرب يصل إلى وضع نظريته في الكلام يقول : وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة .

١ — لفظ حامل . ٢ — ومعنى به قائم ٣ — ورباط لهما ناظم[1] .

هذه الأشياء الثلاثة إذا جاءت مجموعة وعلى أحسن ما يكون كان الكلام المشاد الذي يصل إلى حد الإعجاز ، وإذا تأملت القرآن وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة ، أما في كلام البشر فإنك ترى هذه الفضائل توجد على التفرق ثم مضى الخطابي يشرح هذه الأسس الثلاثة مبرزا عناصر الجمال في العبارة وحصرها في ثلاثة : اللفظ والمعنى الأصلي ونظوم تأليف العبارة ، فتحدث عن اللفظ بما لا يدع مجالا لمستزيد، وأما عن المعنى الأصلي ،فلم يزد فيه عما قاله السابقون

أما نظوم تأليف العبارة فقد ذكر أن رسوم النظم تحتاج إلى حذق ومهارة ووضح أمرين هامين :

الأمر الأول : أن رسوم النظم عبارة عن ارتباط الكلمات بعضها ببعض والتئامها.

---

(١) بيان اعجاز القرآن للخطابي ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن تحقيق خلف الله وسلام دار المعارف ص ٢٣ ، ٢٤

والأمر الثانى : أن هذا الارتباط وذلك الالتئام يحدث صورة فى النفس يتشكل بها البيان ، ولكنه لم يكشف لنا عن سبب هذا الارتباط ، وبم يكون ؟ وعن أى شيء يحدث ؟ وما الأمور التى تقوى الارتباط ، والالتئام بين أجزاء العبارة . هذا ما تركه الإمام عبد القاهر الجرجانى .

إعجاز القرآن :

ألفه . (١) القاضى أبو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم ، المعروف بالباقلانى البصرى المتكلم المشهور ، والمتوفى سنة ٤٠٣ هـ .

الذى أجمع المتأخرون على أنه لم يصنف مثله (٢) .

يرى القاضى الباقلانى أن من وجوه إعجاز القرآن . نظمه البديع ، وتأليفه العجيب ، وأنه متناه فى البلاغة إلى الحد الذى يعلم عجز الخلق عنه .

ويرسم منهجاً للوقوف على وجه الاعجاز البلاغى للقرآن الكريم وهو :

أ) أن ينظر بتأمل فى نظم القرآن ، ثم فى شيء من كلام النبى صلى الله عليه وسلم وكلام صحابته ، وسوف يعرف الفصل بين النظمين والفرق بين الكلامين .

ب) ينظر ويتأمل تحليله لبعض الشعر المجمع على حسنه ، ثم ما يذكره من تفصيل أعجاز القرآن وفصاحته ، وعجيب براعته ، فيستدل أستدلال العالم ويستدرك استدراك الناقد — على إعجاز النظم القرآنى وسموه عن كلام البشر .

وتطبيقاً لهذا المنهج يسوق طائفة من خطب الرسول صلى الله عليه وسلم وطائفة من خطب الصحابة والتابعين وغيرهما ويقول . أنظر بتفريغ لب وجمع فى ذلك ، فسيقطع لك الفصل بين كلام الناس ، وبين كلام رب العالمين وتعلم أن نظم القرآن يخالف نظم كلام الآدميين ، وتعلم الحد الذى يتفاوت بين كلام البليغ والبليغ ، والخطيب والخطيب والشاعر والشاعر ، وبين نظم القرآن جملة (٣) .

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان جـ ١ ص ٤٠٠

(٢) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ص ١٠ جـ ٢

(٣) اعجاز القرآن ص ١٤٤ — ١٨١ بتحقيق د . خفاجى طبع صبيح

ثم يتناول قصيدة من الشعر القديم وهى قصيدة أمرىء القيس إمام الشعراء المجمع على جـــودتها ويحللها مبينا مافيها من خلل فى اللفظ والمعنى ، ومن تكلف وخروج عن اعتدال الكلام ، ومن استعانة وحشو غير مليح ولا بديع . وتشبيه لم يأت على جهة التمام ، وما فيها من تناقض وتعسف ولفظ غريب ، وكيف تتفاوت أبياتها بين الجودة والرداءة والسلاسة والغرابة وغير ذلك مما سطره الأدباء من خطأ فى العروض والنحو والمعانى (١).

ثم يقول . فأما نهج القرآن ونظمه وتأليفه ووصفه ، فان العقول تتيه فى جهته وتحار فى بحره ، وتضل دون وصفه (٢) ، وإذا أردت أن تعرف الفرق بين الشعر وبين القرآن ، فأنظر فى جمال النظم القرآنى ، وكيف وزع الجمال على كلمة من كلماته وكل آية من آياته ، وكل قصة من قصصه ، وكل باب من أبوابه بدون تفاوت (٣) وكذلك يتناول قصيدة بديعية للبحترى .

ويرفض الباقلانى أن تستقل ألوان البديع أو وجوه البلاغة ببيان جمال العبارة أو جمال النظم القرآنى ، ويرى أنه لابد أن يكون مضموماً إليها أمور أخرى يشتمل عليها النظم أو العبارة . ومن هنا تأتى أهمية جهد الباقلانى إذ لفت أنظار العلماء بقوة إلى بيان تلك الأمور وعن سببها ولنضرب لذلك مثلا يقول الباقلانى . تأمل قوله تعالى . (فالق الأصباح وجعل الليل سكنا ، والشمس والقمر حسبانا ، ذلك تقدير العزيز العليم) (٤) يقول : أنظر إلى هذه الكلمات الأربع التى ألف بينها واحتج بها على ظهور قدرته ، ونفاذ أمره ، أليس كل كلمة منها فى نفسها غرة ، وبمفردها درة ؟ وهو مع ذلك يبين أنه يصدر عن علو الأمر ، ونفاذ القهر ، ويتجلى فى بهجة القدرة ، ويتحلى بخالصة العزة ، ويجمع السلاسة إلى الرصانة ، والسلامة إلى المتانة ، والرونق الصافى ، والبهاء الصافى ولست أقول: أنه شمل الأطباق المليح ، والإيجاز اللطيف ، والتعديل والتمثيل والتقريب والتشكيل ، وإن كان قد جمع ذلك ، وأكثر منه ، لأن العجيب مابينا من انفراد كل كلمة بنفسها ، حتى تصلح أن

---

(١) اعجاز القرآن ص ١٨١ — ٢١٠ (٢) المرجع السابق ص ٢١٠
(٣) المرجع السابق ص ٢١٦ ، ٢١٧ (٤) سورة الأنعام آية ٩٦

تكون في عين رسالة ، أو خطبة ، أو وجه قصيدة أو فقرة ، فاذا ألفت أزدادت حسنا وزادتك إذا تأملت معرفة وإيمانا (١) .

فأنت ترى أن المقاييس البلاغيـــة واضحة فى تعليقه على الآية مثل (شمل الاطباق المليح ، والإيجاز اللطيف ...) وأما الأمور الأخرى فقد طويت تحت قوله : الرونق الصافى والبهاء الضافى وغرة ودرة والسلاسة والرصانة والمتانة ... وهذا مارفضه الامام عبد القاهر الجرجانى ورأى أنه لابد أن تكون أسباب الجمال موضوعية وخصائص الروعة من الممكن أن نضع اليد عليها .

لكن القاضى الباقلانى بحق لفت أنظار العلماء إلى البحث عن منشأ جمال النظم وجمال الكلام الفنى بعامة ، كما نقل بحوث النقد من النقد الموضوعى الجزئى إلى دائرة النقد الشامل العام فيعتبر السورة أو القصيدة أصغر وحدة فنية ، ويدعوك بعد ذلك أن تنظر فى القرآن كله (٢) أو فى ديوان الشاعر كله لتستطيع أن تكشف جمال النظم القرآنى أو تحكم على الشاعر يقول فى ابن المعتز بعد أن ذكر له أبياتاً : « فأنظر فى القصيدة كلها ، ثم فى جميع شعره ، تعلم أنه ملك الشعر ... (٣) » .

الجزء السادس عشر من كتاب المغنى :

ألفه أبو الحسن (٤) الأسد آبادى قاضى قضاة الدولة البويهية المتوفى سنة ٤١٥ هـ وكتب فيه فصلا قيما (٥) فى البلاغة العربية تناول فيه أجزاء الكلام ، وأدلى فى كل واحد منها برأيه . فبخصوص الالفاظ يرى أن المزية البلاغية أو الفصاحة لاتتعلق بالألفاظ من حيث ذواتها — أى أن الالفاظ لاتكون فصيحة فى نفسها ، وإنما تكون فصيحة — بملاحظة صفات مختلفة لها ، كالابدال التى تختص به ، وحركاتها فى الاعراب ، وموقعها فى التقديم والتأخير أو بمعنى آخر تكون الكلمة فصيحة

---

(١) إعجاز القرآن ص ٢١٤ ، ٢١٥ (٢) المرجع السابق ص ٢١٩

(٣) المرجع السابق ص ٢٩٢

(٤) انظر ترجمته فى طبقات الشافعية ﺣ ٣ ص ١١٤ للسبكى ، وشذرات الذهب فى أخبار من ذهب ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ ﺣ ٣ مكتبة القدس

(٥) المغنى ﺣ ١٦ ص ١٩٩ — ٢٠١ تحقيق الخولى

بملاءمتها لجاراتها ، وتعلقها بأخواتها ، وارتباطها بهم ووقوعها فى موقعها التى لا ترضى به بدلا ، ولا نبغى عنه حولا ، ويحدث من ارتباطها وتعلقها بجاراتها صورة تؤدى معنى زائدا عن أصل المعنى ، ويقول . إن الدليل على أن الكلمة لاتتعلق بها الفصاحة من حيث ذاتها أن نجدها فصيحة فى موطن وغير فصيحة فى موطن آخر .

وأما المعانى ، ويقصد بها المعانى الغفل الخام . فيرى القاضى عبد الجبار أنها لا تصلح أن تكون مقياساً للفصاحة ، وإن كان لابد منها ، والدليل على ذلك ، أننا نجد الشاعرين يعبران عن المعنى الواحد ، ويكون أحدهما أفصح من الآخر وإنما تظهر مزة الكلام فى جزئه الثالث الذى هو ضم الكلمات بعضها إلى بعض بطريقة مخصوصة ، وهذه الطريقة تكون بالابدال الذى تختص به الكلمات — أى اختيار الكلمة — أو التقدم والتأخر الذى يختص به الموقع ، أو الحركات التى تختص الاعراب .

فهل كان القاضى عبد الجبار يريد بضم الكلمات بعضها إلى بعض على طريقة مخصوصة توخى معانى النحو فيما بين الكلم ؟ ندع صاحب توخى معانى النحو الإمام عبدالقاهر الجرجانى يعترف لنا بذلك يقول موضحاً عبارة القاضى عبدالجبار (ضم الكلمات بعضها إلى بعض بطريقة مخصوصة) مانصه : فقولهم (بالضم) لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة من غير اتصال يكون بين معنييهما ، لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضم اللفظ إلى اللفظ تأثير فى الفصاحة لكان ينبغى إذا قيل (ضحك خرج) أن يحدث من ضم (خرج) إلى (ضحك) فصاحة وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى فى ضم الكلمة إلى الكلمة هو توخى معنى من معانى النحو فيما بينها ، وقولهم : (على طريقة مخصوصة) يوجب ذلك أيضاً، وذلك أنه لا يكون للطريقة إذا أنت أردت مجرد اللفظ معنى ، وهذا سبيل كل ما قالوه إذا أنت تأملته تراهم فى الجميع قد دفعوا إلى جعل المزية فى معانى النحو وأحكامه من حيث لم يشعروا ذلك ، لأنه أمر ضرورى لا يمكن الخروج منه(١) .

---

(١) دلائل الاعجاز ص ٢٥١ للشيخ عبد القاهر الجرجانى تصحيح المراغى الطبعة الاولى ١٣٦٩ هـ ١٩٥٠ م

ويستدل القاضي عبد الجبار على ماذهب إليه بقوله : على أنا نعلم . أن المعانى لا يقع فيها تزايد ، فإذن يجب أن يكون الذى يعتبر التزايد عنده الألفاظ التى يعبر بها عنها ، فاذا صحت هذه الجملة فالذى به تظهر المزية ليس إلا الابدال الذى به تختص الكلمات ، أو التقدم والتأخر ، الذى يختص الموقع أو الحركات التى تختص الاعراب ، فبذلك تقع المباينة (١) .

ويقول الشيخ عبد القاهر الجرجانى : ومما تجدهم يعتمدونه ، ويرجعون إليه قولهم : « إن المعانى لاتتزايد ، وإنما تتزايد الألفاظ» وهذا كلام إذا تأملته لم تجد له معنى يصح عليه غير أن تجعل تزايد الألفاظ عبارة عن المزايا التى تحدث من توخى معانى النحو وأحكامه فيما بين الكلم ، لأن التزايد فى الألفاظ من حيث هى ألفاظ ونطق لسان محال (٢)

وعلى ذلك إذا قلنا إن القاضي عبد الجبار حينما يشير إلى الحركات التى تختص الإعراب أنه يريد بذلك معانى النحو وتوخيها بين الكلم لم نبعد ، ومهما يكن من شيء ، فقد أبقى القاضي عبد الجبار للإمام عبدالقاهر الجرجانى شرح هذه النظرية ، وتقريرها ، وتصويرها ، والتدليل عليها ، والدفاع عنها وإطلاق اسم النظم عليها والبرهنة على ذلك ، كما سنرى .

وأما حسن النغم ، وعذوبة القول فيراه القاضي عبد الجبار مما يزيد الكلام حسنا على السمع ، لا أنه يوجد فضلا فى الفصاحة ... ولا فرق بين الحقيقـــة والمجاز والخصوص والعموم ، والإيجاز والإطناب فى الفصاحة ، وإنما يمتاز أحدهما على الآخر إذا صادف موقعه وكان على الوجه الفصيح .

تلخيص البيان فى مجازات القرآن :

كتبه : أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الرضى الموسوى العلوى المتوفى سنة ٤٠٦ هـ

---

(١) المغنى جـ ١٦ ص ٢٠٠ ، ٢٠١ (٢) دلائل الاعجاز ص ٢٥١

تناول فيه مجاز القرآن واستعاراته بالتوضيح والشرح ، وأبرز سر المجاز فيها وكشف عن مواطن الإعجاز ، وأعاد للصورة البيانية رونقها وبهاءها الذى عهدناه عند الرمانى ، وهو يعنى المجازات التى تقابل الحقيقة ، وليس طريق التعبير كما رأينا فيما سبق عند أبى عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١٠ هـ .

والشريف الرضى فى عرضه لمجازات القرآن واستعاراته لايحرمنا من لفتات قيمة حول النظم القرآنى ، وبراعته فى اختيار الكلمات ، ووضعها فى مكانها اللائق بها .

أنظر إليه وهو يقول : فى قوله تعالى : (أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم)[1] .

وهذه استعارة ، والمعنى أنهم استبدلوا الغى بالرشاد ، والكفر بالإيمان ، فخسرت صفقتهم ، ولم تربح تجارتهم ، وإنما أطلق سبحانه على أعمالهم اسم التجارة ، لما جاء فى أول الكلام بلفظ الشرى تأليفاً لجواهر النظام ، وملاحمة بين أعضاء الكلام[2] وتراه يتعرض لأسلوب الحذف فى ثنايا عرضه للاستعارة[3] ، وهو لاينظر إلى الاستعارة وحدها فى بيان جمال الآية بل ينظر إلى الكلمات الأخرى التى تشتمل عليها الآية ، يقول فى قوله تعالى : (ما يأكلون فى بطونهم إلا النار[4]) وهذه استعارة ، كأنهم إذا أكلوا مايوجب العقاب بالنار كان ذلك المأكول مشبها بالآكل من النار ، وقوله سبحانه : (فى بطونهم) . زيادة معنى ، وأن كل آكل إنما يأكل فى بطنه ، وذلك أنه أفظع سماعا وأشد إيجاعا ، وليس قول الرجل الآخر : إنك تأكل النار ، مثل قوله : إنك تدخل النار فى بطنك[5] .

وتراه يوازن بين الحقيقة ، والمجاز[6] . ويعرض لأسلوب المشاكلة ويسميه

---

(١) سورة البقرة آية ١٦

(٢) تلخيص البيان فى مجازات القرآن للشريف الرضى ص ١١٤ تحقيق محمد عبد الغنى حسن

(٣) المرجع السابق ص ١١٧ (٤) سورة البقرة آية ١٧٤

(٥) تلخيص البيان ص ١١٩ (٦) المرجع السابق ص ١٢٠

المقابلة(١) بين الالفاظ كما يعرض لاسلوب الكناية(٢).

والشريف الرضى لم يفرق بين الاستعارة وبين المجـــاز (٣) المرسل والمجاز العقلى(٤) والتشبيه(٥) البليغ ثم يقول : إن الالفاظ خدم للمعانى ، لانها تعمل فى تحسين معارضها ، وتنسيق مطالعها(٦) .

العمدة فى محاسن الشعر وآدابه ونقده :

ألفه(٧) أبو الحسن بن رشيق ، القيروانى ، الازدى المتوفى سنة ٤٥٦ للهجرة استهله ببيان الحافز له على تأليفه وذلك أنه وجد الشعر أكبر علوم العرب ، وأوفر حظوظ الادب . . . ووجد الناس مختلفين فيه ، متخلفين عن كثير منه ، يقدمون ويؤخرون ، ويقلون ويكثرون ، قد بوبوه أبوابا مبهمة ، ولقبوه ألقابا متهمة ، وكل واحد منهم قد ضرب فى جهة . فجمع أحسن ماقاله كل واحد منهم وضمنه هذا الكتاب(٨) .

والناظر فى الكتاب يجده فملا قد جمع كل ما قيل وناقش بعض المصطلحات والكتاب سجل حافل لانواع البديع حتى عصر ابن رشيق ، وفى نهاية الكتاب تراه يتحدث عن الشعراء والكتاب وعن الشعر وفنونه الاساسية من نسيب ومدح وافتخار ورثاء واعتزاز وهجاء إلى نهاية الكتاب .

سر الفصاحة :

كتبه الامير أبو محمد(٩) عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجى الحلبى سنة ٤٦٦ للهجرة لانه رأى الناس مختلفين فيها ، وفى حقيقتها ثم أشار إلى فائدة .

---

(١) تلخيص البيان ص ١٢٣ (٢) المرجع السابق ص ٢٠٠
(٣) المرجع السابق ص ٢٢٠ (٤) المرجع السابق ص٣٤٤ ، ٣٤٥
(٥) المرجع السابق ص ٢٤٢ (٦) المرجع السابق ص ٣٣٠
(٧) وفيات الاعيان لابن خلكان حـ ١ ص ٣٦٦ (٨) العمدة حـ ٢ ص ١٦
(٩) النجوم الزاهرة حـ ٥ ص ٩٦ دار الكتب

الوقوف عليها ، فى معرفة نظم الكلام على اختلاف تأليفه ونقده ، ومعرفة مايستحب منه مما يكره ، وأيضاً من أهدافها أن تعين على معرفة الوجه البلاغى للقرآن الكريم لمن يعتقد أن القرآن معجز بما فيه من البلاغة والفصاحة ، حتى خرج عن طوق البشر ، ولمن يعتقد أن وجه الإعجاز فى القرآن الكريم كان بالصرفة ، لابد له من معرفة الفصاحة ليقطع على أنها كانت فى مقدورهم ، ومن جنس فصاحتهم(١) . تحدث عن الفصاحة ، ووضح مأخذها من اللغة ، وذكر الفرق بينها وبين البلاغة فجعل الفصاحة مقصورة على الألفاظ ، والبلاغة وصفا للألفاظ مع المعانى وانتهى بذلك إلى أن كل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغا(٢).

وللفصاحة عنده شروط(٣) منها ما يوجد فى اللفظة الواحدة ومنها مايوجد فى الألفاظ مجتمعة ، فأما الذى يوجد فى اللفظة الواحدة فثمانية وهى : أن تكون الكلمة مؤلفة من حروف متباعدة المخارج لتكون خفيفة على اللسان ، وأن تجد لتأليف اللفظة فى السمع حسناً ومزية على غيرها ، وأن تكون الكلمة — كما قال الجاحظ — غير متوعرة ولا وحشية ، وأن تكون غير ساقطة عامية ، وأن تكون جارية على العرف العربى الصحيح غير شاذة ، ويدخل فى هذا كل ماينكره أهل اللغة ، ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد فى الكلمة ، وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة بعينها غير عربية ، وألا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره ، وأن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف وأن تكون مصغرة فى موضع عبر بها فيه عن شىء لطيف أو خفى .

ثم تحدث عن فصاحة الكلام(٤) ولاحظ أنه لا بد فيها أولا من الشروط الثمانية التى ذكرها فى الكلمة وبعد أن انتهى من ذكر هذه الشروط بدأ يذكر حسن التأليف ومن حسن التأليف عنده وضع الألفاظ موضعها حقيقة أو مجازا ، وذكر تحت هذا الأصل مباحث ، منها ألا يكون فى الكلام تقديم وتأخير يفسدان

---

(٨) سر الفصاحة لابن سنان ص ٣ ، ٤ بتحقيق الصعيدى طبع صبيح
(٩) المرجع السابق ص ٥٩ ، ٦٠ (١٠) المرجع السابق ص ٦٥
(١١) المرجع السابق ص ١٠١

معناه ، أو إعرابه ومنها ألا يكون الكلام مقلوبا فيفسد المعنى ويصرفه عن وجهه ، ومنها حسن الاستعارة وألا تقع الكلمة حشوا وألا يكون الكلام شديد المداخلة ، وألا يعبر عن المدح بالألفاظ المستعملة فى الذم .

ومن شروط فصاحة الكلام عنده أيضا المناسبة[1] بين اللفظين ، وهى عنده على ضربين : مناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة ، ومناسبة بينهما من طريق المعنى ، والمناسبة بين اللفظين عن طريق الصيغة فيذكر الخفاجى أن لها تأثيرا فى الفصاحة ، ويمثل لها بأمثلة تنطبق على ما يسميه المتأخرون بمراعاة النظير[2] ، ويجعل من المناسبة بين الألفاظ فى الصيغ السجع والازدواج[3] ، ومن التناسب عنده والترصيع[4] والمجانس[5] .

وأما تناسب الألفاظ من طريق المعنى[6] فيرى الخفاجى أنها تتناسب على وجهين .

أحدهما : أن يكون معنى اللفظتين متقاربا ، والثانى : أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد ، وإذا خرجت الألفاظ عن هذين القسمين فليست بمتناسبة .

ويجعل الخفاجى من شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز[7] والاختصار وحذف فضول الكلام ، وأن يكون معنى الكلام[8] واضحا ظاهراً جليا لا يحتاج إلى فكر فى استخراجه وتأمل لفهمه . وأن تراد الدلالة[9] على المعنى ، فلا يستعمل اللفظ الخاص الموضوع له فى اللغة ، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة ، فيكون فى ذكر التابع دلالة على ذكر المتبوع وهذا يسمى « الأرداف والتتبيع » ويريد منه الكناية .

---

(١) سر الفصاحة ص ١٨٨ — ١٩٥ (٢) المرجع السابق ص ٢٠٠ ، ٢٠١
(٣) المرجع السابق ص ٢٠١ ، ٢٠٢ (٤) المرجع السابق ص ٢٢٣ ، ٢٢٥
(٥) المرجع السابق ص ٢٢٦ ، ٢٣٣ (٦) المرجع السابق ص ٢٣٣
(٧) المرجع السابق ص ٢٤١ — ٢٥٨ (٨) المرجع السابق ص ٢٥٦ ، ٢٧٠
(٩) المرجع السابق ص ٢٧٠ ، ٢٧٣

ومن شروط الفصاحة عنده «التمثيل»(١)، وهو أن يراد معنى فيوضح بألفاظ تدل على معنى آخر ، وذلك المعنى مثال للمعنى المقصود ، ثم يقول : وسبب حسن هذا مع ما يكون فيه من الإيجاز . أن تمثيل المعنى يوضحه ، ويخرجه إلى الحس والمشاهدة ، وهذه فائدة التمثيل فى جميع العلوم ، لأن المثال لابد من أن يكون أظهر من الممثل فالغرض بإيراده ، إيضاح المعنى وبيانه ثم ذكر الأمثلة .

وبعد أن انتهى من الحديث عن الألفاظ مفردة ومجتمعة ، وكانت البلاغة عنده حسن الألفاظ والمعانى تراه يبدأ بالحديث عن المعانى ، ويذكر أن حصر المعانى(٢) بقوانين تستوعب أقسامها وفنونها على حسب ماذكر فى الألفاظ عسير متعب ، لايليق بهذا الكتاب تكلفه ، ويذكر من المعانى صحة التقسيم ، وصحة التشبيه ، وصحة الأوصاف فى الأغراض ، وصحة المقابلة ، وصحة النسق ، وصحة التفسير ، ثم يتحدث عن المبالغة فى المعنى والغلو فيه ، ويجعل الاستثناء فى مثل قول النابغة :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب

من المبالغة فى المدح .

ويذكر «الاحتراس» ويسميه التحرز مما يوجب الطعن ويصل إلى الاستدلال بالتمثيل وبالتعليل .

وبعد ذلك عرض لآراء (٣) العلماء فى نقـــد الشعر واختياره ، وشكا من اختلاف العلماء فى تلقيب بعض الفنون ، ثم مضى يتحدث عن المنظوم والمنثور والفرق بينهما ، وما يقال فى تفضيل أحدهما على الآخر ، ثم بين مايحتاج إليه الأديب من معرفته من علوم اللغة والنحو ، وما يحتاجه الشاعر من معرفة علمى العروض والقوافى ، ومايحتاج أيضا إلى معرفة المشهور من أخبار العرب، وأحاديثها،

---

(١) سر الفصاحة ص ٢٧٣ — ٢٧٥ (٢) المرجع السابق ص ٢٧٦ — ٣٢٧
(٣) المرجع السابق ص ٣٢٧ — ٣٤٣

وأنسابها وأمثالها ، ومنازلها ، وسيرها ، وصفة الحروب التى كانت لها ، وماله قصة مشهورة وحديث مأثور .

كما يحتاج الكاتب إلى جميع هذا أيضا ، ويختص بما يفتقر إليـــه من معرفة المخاطبات وفنون المكاتبات ورسوم التقليدات مع الاطلاع على كتاب الله تعالى وشريعته وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسنته .

ثم يوصيهما بترك التكلف ، والاسترسال مع الطبع ، وفرط التحرز ، وسوء الظن بالنفس ، ومشاورة أهل المعرفة ، وبغض الإكثار والإطالة ، وتجنب الإسهاب فى فن واحد من فنون الصناعة

« أسرار البلاغة » و « دلائل الإعجاز »

ألفهما أبو بكر[1] عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ وقيل سنة ٤٧٤ من الهجرة النبوية .

أما أسرار البلاغة فقد استهله بفاتحة تحدث فيها عن منزلة الكلام ، وأن ميزته ليست بمجرد اللفظ ، كيف والألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضربا خاصاً من التأليف ، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب ؟

فهو يرى أن الميزة البلاغية أو المقياس الذى تقاس به بلاغة الكلام يكمن فى المعنى الذى تحدثه الألفاظ ، إذا ألفت على ضرب خاص من التأليف ، وترتيب معلوم . بحيث يقع ترتيب الألفاظ فى الكلام على حسب ترتيب معانيها فى النفس ، وهذه المعانى يكون ترتيبها فى النفس حسبما يقتضى العقل .

وأنكر أن يكون للفظ مزية فى ذاته إلا ما كان راجعاً إلى خلوصه من الوحشية والغرابة والعامية .

ثم مضى يطبق رأيه على الألوان البلاغية التى يكثر تداولها بين الأدباء فى

(١) انظر أنباء الرواة على أنباء النحاة للقفطى ص ١٨٨ — ١٩٠ ح ٢ وبغية الوعاة للسيوطى ص ١٠٦ ح ٢

عصره ، ولما كان هدفه أن يكشف عن المعانى من أين تأتلف وتختلف غاص فى أعماق العبارة ، وخاض فى أسرارها النفسية والوجدانية فاستطاع أن يكشف عن جمالها وساعده على ذلك ذوقه البلاغى المرهف ، وحاسته البيانيـــة المنقطعة النظير .

كما استطاع بعقليته العلمية الفذة أن يضع لها القواعد ، ويسن لها القوانين ، ورى من وراء كل هذا أن يضع الأسس التى ينبغى أن يسير عليها النقاد فى نقدهم ، والأدباء فى نتاجهم[1] .

ثم بدأ بتطبيق فكرته على الجناس والحشو ، ويحاول أن يثبت أن الحسن والقبح لا يرجعان فيهما إلى اللفظ والجرس ، وإنما يرجعان فيهما إلى ما يناجى فيه العقل النفس يقول : « أما التجنيس فانك لا تستحسن تجانس اللفظتين إلا إذا كان موقع معنييهما من العقل موقعا حميداً ، ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيداً .

أتراك استضعفت تجنيس أبى تمام فى قوله :

ذهبت بمذهبه السماحة فالتوت فيه الظنون أمذهب أم مذهب

واستحسنت تجنيس القائل : « حتى نجا من خوفه وما نجا »

وقول المحدث :

ناظراه فيما جنت ناظـــراه أو دعانى أمت بما أو دعانى

لأمر يرجع إلى اللفظ ، أم لأنك رأيت الفائدة ، ضعفت عن الأول وقويت فى الثانى ، ورأيتك لم يزدك بمذهب ، ومذهب على أن أسمعك حروفا مكررة ، تروم لها فائدة فلا تجدها إلا مجهولة منكرة ، ورأيت الآخر قد أعاد عليك اللفظة كأنه يخدعك عن الفائدة ، وقد أعطاها ، ويوهمك كأنه لم يزدك ، وقد أحسن

(١) انظر اسرار البلاغة ص ٢ ، ٣ تصحيح رشيد رضا مطبعة الترقى سنة ١٣١٩ هـ

الزيادة ووفاها ، فبهذه السريرة صار التجنيس ، وخاصة المستوفى منه المتفق فى الصورة من حلى الشعر ومذكورا فى أقسام البديع[1] » .

وبعد أن طبق رأيه على التجنيس والسجع والحشو ، ووضح أن الحسن والقبح فيهم لا يرجعان إلى اللفظ ، وإنما يرجعان إلى المعنى ، قرر أن التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع كذلك .

وعرض للتطبيق ثم ذكر المنهج الذى يسير عليه وهو أن يبدأ بجملة من القول فى الحقيقة والمجاز ويتبع ذلك القول فى التشبيه والتمثيل ، ثم ينسق ذكر الاستعارة عليهما .. ويوضح أن المجاز أعم من الاستعارة ، والتشبيه كالأصل للاستعارة[2]

ويتناول الاستعارة المفيدة وغير المفيدة والتشبيه والتمثيل والتخييل والمجاز المرسل وعلاقاته والمجاز العقلى والسرقات الشعرية والمجاز بالحذف والزيادة بطريقة بز فيها السابقين وأخمل بها اللاحقين ، يكثر من الأمثلة ويحللها ويبرز عناصر الجمال فيها ويوازن ويقارن ويلح على فكرته إلحاحا .

فأما دلائل الإعجاز فقد ألفه بعد أسرار البلاغة ليقيم الأدلة على أن القرآن معجز فى نفسه وأن إعجازه فى نظمه وتأليفه .

ثم عرف النظم بأنه « توخى معانى النحو فيما بين الكلم » أى أن المعانى التى يريد أن يقولها الأديب ، ترتب أولا فى النفس ثم تنطق الألفاظ على حسب ترتيب المعانى فى النفس .

وهذا الترتيب لمعانى الألفاظ يقوم على أساس معانى النحو فأنت إذا أردت أن تكوّن من هذه الألفاظ (فهم ، ومحمد ، والدرس) جملة فما عليك إلا أن تسند الفهم لمحمد وتوقعه على الدرس فتصير الجملة : (فهم محمد الدرس) هذا النظام له مراحل ومراتب يبدأ من مرحلة الصحة والفساد ، وينتهى عند مرحلة الإعجاز وبين مرحلة الصحة والفساد ومرحلة الإعجاز مراحل كثيرة .

---

(١) الأسرار ص ٤ ، ٥ (٢) الأسرار ص ٢٠

فإذا ما جاء النظام على الطريقة المباشرة مثل « فهم محمد الدرس » لا تقف عنده البلاغة ، أما إذا تصرف الأديب فى عبارته فقدم أو أخر فمثلا قال « الدرس فهم محمد » أو محمد فهم الدرس فقد انتقل الأديب إلى طريق غير مباشرة وأفاد بذلك معانى بلاغية كالاختصاص والتوكيد أو الابهام . وهكذا جميع التصرفات فى العبارة كالتقييد والاطلاق ، والحذف ، والذكر ، إلى آخر هذه التصرفات وقد خصص لهذه النظرية كتابه (دلائل الاعجاز) من أوله إلى آخره يبدى ويعيد لعله يجد من يفهم عنه .

وهذه النظرية تحولت بعده إلى «علم المعانى» واعتبر الشيخ عبدالقاهر المؤسس لهذا العلم .

تفسير الكشاف :

ألفه أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر ، الخوارزمى ، الزمخشرى[1] ، كان واسع العلم ، كثير الفضل ، غاية فى الذكاء ، وجودة القريحة ، متفنناً فى كل علم[2] .

ولد سنة ٤٦٧ للهجرة بزمخشر وهى قرية كبيرة من قرى خوارزم ، وتوفى سنة ٥٣٨[3] هجرية . يقول عنه ابن خلكان : أنه «الامام الكبير فى التفسير والحديث والنحو ، واللغة والبيان كان إمام عصره غير مدافع . . . وصنف التصانيف البديعة . منها « الكشاف » فى تفسير القرآن العزيز ، لم يصنف قبله مثله[4] » .

لم يكتب الزمخشرى كتابة مستقلة خاصة بالبلاغة والنقد ولكن بلاغته قد أودعها كتابه العظيم فى التفسير الذى سماه « الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، وعيون الأقاويل فى وجوه التأويل » وطبق نظرية الإمام عبد القاهر تطبيقا عمليا على جميع سور القرآن الكريم ، يدلك على ذلك ما سنعرضه لك من أمثلة . يقول

(١) ابن خلكان حـ ٤ ص ٢٥٤ (٢) بغية الوعاة للسيوطى حـ ٢ ص ٢٧٩
(٣) أنباء الرواة للقفطى حـ٣ ص ٢٦٥ وابن خلكان حـ٤ ص ٢٥٩، ٢٦٠
(٤) ابن خلكان حـ٤ ص ٢٥٤

الزمخشرى فى قوله تعالى (آلم ، ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين[1]) . إن (آلم) جملة برأسها ، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها ، (وذلك الكتاب) جملة ثانية . و(لاريب فيه) ثالثة و (هدى للمتقين) رابعة . وقدأصيب مفصل البلاغة ، وموجب حسن النظم ، حيث جىء بها متناسقة ، من غير حرف نسق (عطف) ، وذلك لمجيئها متآخية آخذا بعضها بعنق بعض ، فالثانية متحدة بالأولى معتنقة لها ، وهلم جرا إلى الثالثة والرابعة .

بيان ذلك . أنه نبه — أولا — على أنه الكلام المتحدى به ، ثم أشير إليه بأنه الكتاب المنعوت بغاية الكمال ، فكان تقريرا لجهة التحدى ، وشدا من أعضاده، ثم نفى عنه أن يتشبث به طرف من الريب ، فكان شهادة وتسجيلا بكماله ، لأنه لا كمال أكمل مما للحق واليقين ، ولا نقص أنقص مما للباطل والشبهة ... ثم أخبر عنه بأنه هدى للمتقين . فقرر بذلك كونه يقينا لا يحوم الشك حوله ، وحقا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ثم لم تخل كل واحدة من الأربع — بعد أن رتبت هذا الترتيب الأنيق ، ونظمت هذا النظام السوى — من نكتة ذات جزالة .

ففى الأولى الحذف والرمز إلى الغرض بألطف وجه وأرشقه . وفى الثانية . مافى التعريف من الفخامة . وفى الثالثة مافى تقدم الريب على الظرف . وفى الرابعة . الحذف ، ووضع المصدر الذى هو « هدى » موضع الوصف الذى هو « هاد » وإيراده منكرا . والإيجاز فى ذكر المتقين[2]

وعلى هذا النهج يتناول الزمخشرى القرآن الكريم من أوله إلى آخره مطبقا نظرية النظم الذى ارسى دعائمها الشيخ عبدالقاهر الجرجانى ، ولو قدر لهذا الاتجاه أن يسير مع الأيام لكان لنا فى البلاغة العربية شىء يؤثر ، ولكن الحال تغيرت بعد الإمام الزمخشرى إلى غير ما كنا ننتظر .

---

(١) سورة البقرة آية ١ ، ٢ (٢) الكشاف ج ١ ص ٢٩

نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز

ألفه . أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الرازى ، ولد سنة ٥٤٤ للهجرة بالرى ، و توفى بمدينة هراة سنة ٦٠٦ هجرية(١)

يقول عنه ابن خلكان : « إنه فريد عصره ، ونسيج وحده ، فاق أهل زمانه فى علم الكلام والمعقولات ، وعلم الأوائل ، له التصانيف المفيدة و فنون عديدة(٢)» والذى يهمنا منها كتابه : « نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز » استهله بالثناء على العلم خاصة علم البيان ، ثم أشاد بالإمام عبد القاهر الجرجانى ، وذكر كتابيه : «أسرار البلاغة » و «دلائل الإعجاز » وأثنى على عمله وبراعته فى استنباط أصول علم البيان ، وقوانينه ، وأدلته وبراهينه .

ولكنه يرى أن الشيخ عبد القاهر أهمل رعاية ترتيب الأصول ، والأبواب وأطنب فى الكلام كل الإطناب ، ويذكر أنه لما وفقه الله لمطالعة كتابى الشيخ عبد القاهر — التقط منهما معاقد فوائدهما ، ومقاصد فرائدهما وراعى الترتيب مع التهذيب ، والتحرير مع التقرير ، وضبط أوابد الإجمالات فى كل باب بالتقسيمات اليقينية ، وجمع متفرقات الكلم فى الضوابط العقلية مع الاجتناب عن الاطناب الممل ، والاحتراز عن الاختصار المخل(٣) ، وأودع كل هذا كتابه سالف الذكر .

فالكتاب إذن اختصار لما كتبه الشيخ عبد القاهر اختصارا محددا ومنظما لقواعد البلاغة ، وأقسامها وفروعها تنظيما دقيقا وقد رتبه على مقدمة وجملتين : أما المقدمة فقد تحدث فيها عن إعجاز القرآن وما يتصل به وعن الفصاحة وأما الجملة الأولى فقد تحدث فيها عن مفردات النظم وأما الجملة الثانية فقد خصصها للحديث عن النظم والتأليف وتحت الجملة الأولى ذكر أنواع الدلالات وحقيقة البلاغة والفصاحة ويجعل للكلام طرفين أعلى وأسفل وبينهما مراتب مختلفة ،

---

(١) انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ج ٣ ص ٣٨١ — ٣٨٤

(٢) وفيات الأعيان لابن خلكان ج ٣ ص ٣٨١

(٣) انظر نهاية الايجاز فى دراية الاعجاز ص ٥ طبع مطبعة الآداب والمؤيد بمصر

ويتحدث عن المحاسن والمزايا الحاصلة بسبب الألفاظ وما يتبعها ، ويقول : إن مزية الكلام فى الحسن والجمال تارة تكون بسبب الكتابة وتارة تكون بسبب اللفظ من حيث هو هو وتارة بسبب اللفظ من حيث الدلالة الوضعية الأصلية ، وتارة بسبب اللفظ من حيث الدلالة المعنوية الفرعية ثم يتكلم عن المزايا الثلاث ملخصاً كل ما كتبه الشيخ عبد القاهر فى كتابيه . أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ومستضيئاً ببعض ما كتبه الرمانى والزمخشرى وبعض السابقين وحشر كل ذلك فى وسط مجموعة من الابواب والفصول والأقسام والأركان والأطراف والتحديدات العقلية المنطقية التى صيرت علم البيان إلى قواعد جافة لاروح فيها ولا غناء

الجزء الثالث من كتاب « مفتاح العلوم »

كتبه : يوسف بن أبى بكر بن محمد بن على أبو يعقوب السكاكى سراج الدين الخوارزمى المتوفى سنة ٦٢٦ هـ إمام فى النحو والتصريف والمعانى والبيـــان والاستدلال والعروض والشعر ، وله النصيب الوافر فى علم الكلام وسائر الفنون ، وله كتاب مفتاح العلوم(١) الذى هو غرة مصنفاته وقد جعله ثلاثة أقسام : القسم الأول فى علم الصرف ، والقسم الثانى فى علم النحو ، والقسم الثالث فى علمى المعانى والبيان(٢)

بدأ الحديث بمقدمة(٣) لبيان حدى العلمـــين والغرض منهما فقال : إن علم المعانى هو تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة ، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ما يقتضى الحال ذكره

وأما علم البيان فعرفه بقوله : « هو معرفة إيراد المعنى الواحد فى طرق مختلفة بالزيادة فى وضوح الدلالة عليه ، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ فى مطابقة الكلام لتمام المراد منه »

---

(١) بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى جـ ٢ ص ٣٦٤

(٢) مفتاح العلوم ص ٣ المطبعة الميمنية (٣) مفتاح العلوم ص ٧٠ — ٧١

ثم مضى يرتب مسائل علم المعانى[1] ترتيباً منطقياً دقيقاً بحيث وضع كل مسألة فى مكانها الخاص بها ، ويأخذ فى توزيع مباحث المعانى على الخبر والطلب ويحصر الطلب فى الأبواب الخمسة التى هى : الاستفهام والتمنى والأمر والنهى والنداء ثم يذكر الفنون التى ستتناولها الجملة الخبرية وهى أربعة فنـــون . الإسناد الخبرى وأحوال المسند إليه وأحوال المسند ، والفصل والوصل والإيجاز والإطناب والمساواة .

ثم يعود بالتفصيل والشرح لهذه الفنون الأربعة .

ويصل إلى الفصل الثانى[2] الذى خصه بالحديث عن علم البيان الذى مهد له بقاعدة تحدث فيها عن أنواع الدلالات ، ويرى أن صاحب علم البيان له فضل احتياج إلى معرفة هذا ، كل ذلك ليصل إلى ترتيب مباحث علم البيان : إلى التشبيه والمجاز والكناية — وقد رأينا الشيخ عبدالقاهر يرى وجوب دراسة التشبيه قبل الاستعارة بدون أن يدخل تلك المباحث المنطقية فى علم البيان .

ولكن يبدو أن رغبة السكاكى الجامحة فى أن تأخذ علوم البلاغة الصبغة العلمية هى التى جرته إلى ذلك .

ويتحدث عن التشبيه ويقسمه أقساماً محددة وكذلك الاستعارة والمجاز المرسل والعقلى حتى يصل إلى القول فى الفصاحة والبلاغة ويذكر مجموعة[3] من المحسنات المعنوية ومجموعة من المحسنات اللفظية وبذلك ينتهى السكاكى من تلخيصه لعلمى البلاغة . المعانى والبيان وما ألحقه بهما من المحسنات المعنوية واللفظية .

وإذا كان السكاكى قد تم له ما أراد من ترتيب المسائل البلاغية ترتيبا قائما على أساس منطقى ، واستوفى حدودها وأقسامها وتعاريفها حتى أصبحت تضارع العلوم الأخرى كالنحو والصرف إلا أنه قد أشاع فى علوم البلاغة الحديث عن

---

(٤) مفتاح العلوم ص ٧٢ — ١٤٠ (٥) المرجع السابق ص ١٤٠ — ١٧٥

(٦) المرجع السابق ص ١٧٩ — ١٨٢

مسائل فلسفية ومنطقية لاصلة لها بالبلاغة وبالحديث عن المسائل الدخيلة على البلاغة ضاق المجال على التحليلات الرائعة لنصوص الشعر وآى الذكر الحكيم والتى كنا ننتظر لها اتساعا ، عبر القرون لما لها من أثر قوى فى تربية الذوق والتذوق لدى البلاغيين والنقاد .

التبيان فى علم البيان المطلع على إعجاز القرآن :

ألفه : عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين أبو المكارم المتوفى سنة ٦٥١ ه .

قال السبكى : كان فاضلا خبيرا بالمعانى والبيان والأدب مبرزاً فى عدة فنون(١) ـ ألف فى البلاغة كتاب « التبيـــان فى علم البيان المطلع على إعجاز القرآن » استهله بمقدمه أشاد فيها بعلم البيان ثم قال : « ولم أجد فيه من المصنفات إلا القليل مع أنها مشحونة بالقال والقيل ، ومن أجمعها كتاب « دلائل الإعجاز » للشيخ عبد القاهر الجرجانى (٢) .

ثم مضى فى الكتاب يعرض ويلخص آراء الشيخ عبد القاهر ، حتى إذا تقدم فى الكتاب ناقش الزمخشرى(٣) فى رأيه فى « لن » وكذلك الرازى(٤) فى تعريفه « للاسم » وجعل من الدلالات الافرادية(٥) : الحقيقة والمجاز ، وجعل المجاز ثلاثة أقسام الكناية والاستعارة والتمثيل ، ثم يتحدث عن مراعاة أحوال التأليف(٦) بين المفردات ، والجمل حتى تكون أجزاء الكلام بعضها آخذا بأعناق بعض فيقوى بذلك الارتباط ، ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الاجزاء . ثم يتحدث

---

(١) بغية الوعاة ح ٢ ص ١١٩
(٢) التبيان فى علم البيان المطلع على إعجاز القرآن ص ٣٠ تحقيق الدكتور أحمد مطلوب وخديجه الحديثى مطبعة العانى ببغداد الطبعة الاولى سنة ١٩٦٤
(٣) المرجع السابق ص ٨٤ ، ٨٥ (٤) المرجع السابق ص ٥١
(٥) المرجع السابق ص ٣٧ — ٨٦
(٦) المرجع السابق ص ٨٩ — ١٦٢

عن معرفة أحوال اللفظ ، وأسماء أصنافه فى علم البديع ، ويذكر فيه ستة وعشرين لونا من ألوان البديع[١] .

ويعتبر كتاب « مفتاح العلوم » للسكاكى وكتاب « التبيان فى علم البيان المطلع على إعجاز القرآن » للزملكانى من أهم الكتب التى قامت بتلخيص البلاغة العربية التى ازدهرت بجهود الشيخ عبد القاهر والزمخشرى .

ولم يكتب الذيوع والانتشار إلا لواحد منها وهو القسم الثالث من كتاب « مفتاح العلوم » للسكاكى ، وذلك بإقبال العلماء عليه شرحا ونظما وتلخيصا .

وكان من أهم شروحه : شرح قطب الدين محمود بن مصلح الشيرازى المتوفى سنة ٧١٠ هـ ويسمى شرحه : مفتاح المفتاح ، وشرح سعد الدين بن مسعود بن عمر التفتازانى المتوفى سنة ٧٩٢ هـ ، وشرح على بن محمد المعروف بالسيد الشريف الجرجانى المتوفى سنة ٨١٦ هـ وغيرها .

ونظمه أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الضرير المراكشى وشرحه بكتاب سماه — « ضوء المصباح على ترجيز المصباح » . وممن قام بتلخيص القسم الثالث من كتاب « المفتاح » للسكاكى . بدر الدين بن مالك ، والخطيب القزوينى ، وسنخص كل منهما بحديث .

المصباح فى علم المعانى والبيان والبديع :

ألفه بدر الدين بن مالك المتوفى سنة ٦٨٦ هـ .

يقول عنه الصفدى : إنه كان إماما فهما ذكيا حاد الخاطر ، إماما فى النحو والمعانى والبيان والبديع والعروض والمنطق ، جيد المشاركة فى الفقه والأصول[٢] وهو أول من لخص القسم الثالث من كتاب « مفتاح العلوم » للسكاكى — فيما نعلم — فى كتابه : « المصباح فى علم المعانى والبيان والبديع » الذى استهله

(١) التبيان فى علم البيان ص ١٦٣ — ١٩٠ (٢) بغية الوعاة ص ٢٢٥ ج ١

بالإشادة[1] بعلم البلاغة والفصاحة ، ثم قسمه ثلاثة أقسام . القسم الأول : فى علم المعانى والثانى : فى علم البيان ، والثالث فى توابع البلاغة من طرق الفصاحة وهو علم البديع ، ومضى يتابع السكاكى ، ويلخص ماقاله ، ويحذف ماغمض من أبحاثه المنطقية والفلسفية والكلامية التى أودعها مقدمات الاقسام والفصول حتى إذا وصل إلى الإيجاز والإطناب توسع فيهما عن السكاكى الذى تحدث عنهما بإيجاز ، ونقل الحديث عن البلاغة فى أول كتابه مخالفا بذلك السكاكى الذى تحدث عنها بعد الفراغ من علمى المعانى والبيان .

وتابع السكاكى فى رد الألوان البديعية إلى الفصاحة اللفظية والمعنوية إلا أنه خالفه فأطلق عليها اسم البديع ، وبصنيعه هذا تم تقسيم البلاغة إلى علومها الثلاثة من معان وبيان وبديع ، كما أربى على السكاكى فى ذكر المحسنات البديعية ، وجعل أنواعا منها تعود إلى الفصاحة اللفظية كالترديد والتعطيف ، والتشطير ، والتسجيع ، والتجزئة ، او التسميط .

وما يرجع إلى الفصاحة المعنوية قسمان : قسم يعود إلى الإفهام والتبيين كالإيضاح والمذهب الكلامى ، والتبيين ، والتتميم ، والتقسيم ، والتكميل ، والاعتراض .

وقسم يعود إلى تحسين الكلام وتزيينه كاللف والنشر والتفريق والجمع مع التقسيم وبانتهاء عرضه لألوان البديع ينتهى الكتاب .

تلخيص المفتاح :

كتبه : قاضى القضاة جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزوينى الشافعى العلامة يقول عنه ابن حجر : إنه ولد سنة ست وستين وستمائة ، واشتغل وتفقه ، حتى ولى قضاء ناحية الروم ، وله دون العشرين ثم قدم دمشق ، واشتغل بالفنون ، وأتقن الأصول والعربية والمعانى والبيان .

---

(١) كتاب المصباح فى علم المعانى والبيان والبديع المطبعة الخيرية الطبعة الاولى .

ويقول السيوطى : وله من التصانيف . تلخيص المفتاح فى المعانى والبيان ، وهو من أجل المختصرات فيـــه ، وقد ملكته بخطه الحسن المليح ، ونظمته فى أرجوزة . وله . إيضاح التلخيص[1] .

قام الخطيب بتلخيص القسم الثالث من كتاب « مفتاح العلوم » للسكاكى فى كتاب سماه : (تلخيص المفتاح) يقول فى مقدمته ، «وكان القسم الثالث من «مفتاح العلوم» الذى صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكى أعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعا ، لكونها أحسنها ترتيباً ، وأتمها تحريراً ، وأكثرها للأصول جمعا ، ولكن كان غير مصون من الحشو والتطويل والتعقيد قابلا للاختصار مفتقراً إلى الإيضاح والتجريد .

ألفت مختصراً يتضمن مافيه من القواعد ، ويشتمل على مايحتاج إليه من الأمثلة والشواهد ، ولم آل جهداً فى تحقيقه وتهذيبه ، وترتيبه ترتيبا أقرب تناولا من ترتيبه . ولم أبالغ فى اختصار لفظه ، تقريبا لتعاطيه وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه ، وأضفت إلى ذلك فوائد عثرت فى بعض كتب القوم عليها ، وزوائد لم أظفر فى كلام أحد بالتصريح بها ، ولا الإشارة إليها ، وسميته تلخيص المفتاح[2] .

وقد نال هذا التلخيص شهرة فائقة ، وأقبل عليه العلماء شرحا وتلخيصاً ونظما ، وممن شرحه الخطيب القزوينى نفسه بكتاب سماه «الإيضاح» قال فى مقدمته : «هذا كتاب فى علم البلاغة وتوابعها ترجمته (بالإيضاح) وجعلته على ترتيب مختصرى الذى سميته (تلخيص المفتاح) وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له ، فأوضحت مواضعه المشكلة ، وفصلت معانيه المجملة ، وعمدت إلى ماخلا عنه المختصر مما تضمنه « مفتاح العلوم » وإلى ماخلا عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجانى رحمه الله فى كتابيه : (دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة) وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرهما ، فاستخرجت زبدة ذلك كله ، وهذبتها ، ورتبتها ،

---

(١) بغية الوعاة ص ١٥٦ ، ١٥٧ ح ١

(٢) التلخيص فى علوم البلاغة شرح البرقوقى نشر دار الكتاب العربى ص ٢٢ ، ٢٣

حتى استقر كل شيء منها فى محله ، وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكرى ولم أجده لغيرى ، فجاء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم [١] .

وسنعرض لبلاغته من خلال «الإيضاح» لأنه أوفى من التلخيص والممثل الأخير لرأيه . ونرى الخطيب قد وزعه على مقدمة وثلاث فنون وخاتمة .

أما المقدمة [٢] فقد تحدث فيها عن الفصاحة والبلاغة مخالفا بذلك السكاكى الذى تحدث عنها بعد علم البيان .

ومضى فيها يقول : إن فصاحة المفرد هى : خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى ، وفصاحة الكلام هى خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات ، والتعقيد مع فصاحتها ، وأما فصاحة المتكلم فهى ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ، ومن خلال شرحه لهذه الأمور يظهر أثر الجاحظ وابن سنان الخفاجى واضحا بجانب تأثره بالسكاكى وينتقل إلى البلاغة ويقول : إن بلاغة الكلام هى مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ، ومقتضى الحال مختلف ، لأن مقامات الكلام متفاوتة فمقام التنكير يباين مقام التعريف ، ومقام الاطلاق يباين مقام التقييد — إلى غير ذلك ، ويقول : إن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب ، وتطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم .

ثم يجعل البلاغة تشمل علوم المعانى والبيان والبديع ، ويقول : إن كثيرا من الناس يسمى الجميع علم البيان ، وبعضهم يسمى البيان والبديع بالبيان ومنهم من يسمى العلوم الثلاثة بعلم البديع .

ويخرج إلى الفن [٣] الأول ، وقد خص الحديث فيه عن علم المعانى ، ونراه

---

(١) الايضاح فى علوم البلاغة ص٣ للخطيب القزوينى طبع صبيح سنة ١٣٩٠ هـ ١٩٧١م
(٢) المرجع السابق ص ٣ — ٩
(٣) المرجع السابق ص ١٠ — ١٢٠

يترك تعريف السكاكى ، ويعرفه بقوله : « هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضى الحال . ويورد تعريف السكاكى لعلم المعانى ، ويناقشه كما يورد تعريفه للبلاغة ، ويعترض عليه .

وعلى هدى من السكاكى يحصر أبواب علم المعانى ، ولكنه يجعل الإنشاء قرين الخبر بدلا من الطلب كما فعل السكاكى ، ويقدم الإنشاء على الفصل والوصل .

ثم مضى يعالج الخبر الصادق والكاذب ، وأضرب الخبر على نحو ما فعل السكاكى حتى إذا ألم بالحقيقة والمجاز العقليان ، نقل الحديث عنهما من البيان إلى المعانى ، وجعل المجاز العقلى فى الإسناد لا الكلام مخالفا بذلك السكاكى وخالفه أيضا فى رده المجاز العقلى إلى الاستعارة بالكناية ، وجعله بابا قائما بنفسه . ولكنه لم يختلف عنه فى طريقة المعالجة لهذا الباب .

ومضى يلخص ماقاله السكاكى فى أحوال المسند إليه والمسند والقصر والإنشاء ، والفصل والوصل ، مهتديا بآراء الإمام عبدالقاهر ، والإمام الزمخشرى ، ولم يخالفه إلا فى مواضع ليست ذات بال كتقديم المسند إليه وتوكيده ...

حتى إذا وصل إلى الإيجاز والإطناب ، توسع فيهما عن السكاكى ، وجعل لهما واسطة هى : المساواة مهتديا بصنيع بدر الدين بن مالك قبلهما .

ويصل إلى الفن الثانى (١) ، وهو علم البيان ، ويعرفه بأنه : علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه ، وحصر مباحثه مستعينا بمقدمة عن الدلالات ، مقتديا بالسكاكى ، وخاص إلى أن مباحث علم البيان تنحصر فى التشبيه والمجاز والكناية . ويعرف التشبيه بقوله : الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى ، ثم يلخص كل ما قاله السكاكى فى أقسام التشبيه ، ويخالفه فى التشبيه التمثيلى ، إذ يطلقه على كل تشبيه كان وجه الشبه فيه مركبا حسيا بينما السكاكى

---

(١) الايضاح ص ١٢٠ — ١٩٢

يطلقه على التشبيه الذى يكون وجه الشبه فيه مركبا عقليا . ثم يأخذ فى بيان المجاز والكناية على نحو مافعل السكاكى ، ويخالفه ى الاستعارة المكنية . إذ يرى أنها تشبيه بلاحظة المتكلم ويضمره فى نفسه ، فلا يصرح بشىء من أركانه سوى المشبه بينما يراها السكاكى فى لفظ المشبه المذكور المستعمل فى المشبه به بادعاء أن المشبه عين المشبه به أى من جنسه .

ويصل إلى الفن الثالث[1] وهو عنده علم البديع ، ويعتبر الخطيب أول من هذبه بعد بدر الدين بن مالك وقد عرفه بقوله : « هو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال ، ووضوح الدلالة ويقول : إن هذه الوجوه ضربان . ضرب يرجع إلى المعنى ، وضرب يرجع إلى اللفظ وهو بذلك ينظر إلى البديع نظرة السكاكى ، فيعتبره وجوها يؤتى بها لتحسين الكلام ثم ساق ألوان البديع المعنوية واللفظية متوسعا فيها عن السكاكى .

أما الخاتمة[2] فقد وزعها على فصلين ، تحدث فى الفصل الأول عن السرقات الشعرية وما يتصل بها وفى الفصل الثانى عن ابتداء الكلام وفى التخلص من النسيب إلى غيره ، وفى الانتهاء وبذلك ينتهى الكتاب .

هذه هى البلاغة التى كانت أساسا لبلاغة السبكى والتى على ضوئها وضح منهجه ودلل على آرائه وكان فى اعتقاده أن يجدد فى علوم البلاغة ويحيى منها الرفات ، ولكى نقف على مدى جهوده البلاغية وصدقه ى دعوى التجديد ينبغى أن نضع بين يدى بلاغته ، رغبات البلاغيين قبله فى التجديد ، ومدى تشوقهم إلى منهج بلاغى أرقى يحقق الأهداف المرجوة من دراسة البلاغة وهذا ما سنتحدث عنه بعد قليل .

---

(١) الايضاح ص ١٩٢ — ٢٢٦
(٢) المرجع السابق ص ٢٢٦ — ٢٤٤

الفصل الثالث

محاولات تجديد الدراسات البلاغية

منذ نشأة البلاغة التعليمية ، وقيام اللغويين والنحويين ورواة الأخبار والمفسرين بها ، التصقت بها أشياء خارجة عن البحث البلاغي هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لم يصل البحث البلاغي في نظر النقـــاد والبلاغيين — إلى مرحلة تحقق الأهداف المقصودة من دروس البلاغة ومن هنا رأينا البلاغيين والنقاد عبر التاريخ البلاغي يبذلون قصارى جهدهم للوصول بالدرس البلاغي إلى درجة يرضون عنها .

فنجد الجاحظ المتوفى سنة ٢٥٥ هـ لاتعجبه طريقة دراسة الأدب والبيان التي كانت قائمة في عصره ، والتي كان يقوم بها النحويون واللغويون والرواة يقول: « ولم أر غاية النحويين إلا كل شعر فيه إعراب ، ولم أر غاية رواة الأشعار إلا كل شعر فيه غريب ، أو معنى صعب يحتاج إلى الاستخراج . ولم أر غاية رواة الأخبار إلا كل شعر فيه الشاهد والمثل (١).

وأعجبته طريقة الكتاب ، وحذاق الشعراء فهم « لايقفون إلا على الألفاظ المتخيرة ، والمعاني . وعلى الألفاظ العذبة والمخارج السهلة والديباجة الكريمة ، وعلى الطبع المتمكن ، وعلى السبك الجيد ، وعلى كل كلام له ماء ورونق ، وعلى المعاني التي إذا صارت في الصدور عمرتها ، وأصلحتها في الفساد القديم ، وفتحت للسان باب البلاغة ، ودلت الأقلام على مدافن الألفاظ ، وأشارت إلى حسان المعاني ، ورأيت البصر بهذا الجوهر من الكلام في رواة الكتاب أعم ، وعلى ألسنة حذاق الشعراء أظهر »(٢) .

ويقول في موضع آخر عن طريقة الكتاب . « أما أنا فلم أرقط أمثل طريقة

(١) البيان والتبيين ص ٢٤ حـ ٤ (٢) المرجع السابق

فى البلاغة ، من الكتاب ، فأنهم قد التمسوا من الألفاظ مالم يكن متوعرا وحشيا ولا ساقطا سوقيا (١) .

وترى الجاحظ يبذل جهدا فى رسم المنهج الصحيح لتربية الفنية الأدبية التى تستطيع الخلق والابتكار والتمييز بين جيد الكلام ورديئه ، وتعرف الفرق بين نظم القرآن ، ونظم سائر الكلام ، فأول شيء يشترطه الجاحظ فى تربية الفنية الادبية ، أن يكون طالب البيان يتمتع باستعداد عقلى ذكى ، وأدبى ، يستطيع الابتكار الفنى والتوليد فى المعانى ، فهو يوصى طالب الأدب ألا يدع التماس البيان والتبيين إن ظن أن له فيهما طبيعة ، وأنهما يناسبانه بعض المناسبة ويشاكلانه فى بعض المشاكلة .

كما يوصيه ألا يهمل طبيعته ، فيستولى الإهمال على قوة القريحة ، ويستبد بها سوء العادة ثم ناشده أن كان ذا بيان ، وأحس من نفسه النفوذ فى الخطابة والبلاغة وبقوة المنة يوم الحفل ، فلا يقصر فى التماس أعلاها سورة ، وأرفعها فى البيان منزلة ، ولا يقطعنه تهيب الجهلاء ، وتخويف الجبناء ، ولا تصرفنه الروايات المعدولة عن وجوهها . المتأولة على أقبح مخارجها (٢) .

ويوصى بدراسة اللغة العربية واتقان آدابها وأن يكون طالب له حظ موفور من تلك الآداب ، فأنها ضرورية لفهم القرآن الكريم والسنة . يقول . « فالعرب أمثال ، وأشتقاقات ، وأبنية ، وموضع كلام يدل عندهم على معانيهم وإرداتهم ، ولتلك الألفاظ مواضع أخر ، ولها حينئذ دلالات أخر ، فمن لم يعرفها جهل تأويل الكتاب والسنة والشاهد والمثل ، فإذا نظر فى الكلام وفى ضروب من العلم ، وليس هو من أهل هذا الشأن هلك وأهلك (٣) .

ولابد من الدربة والتمرس بالأساليب العربية الفصحى ، فيحكى . « رأس الخطابة الطبع ، وعمودها الدربة ، وجناحاها رواية الكلام ، وحليها الاعراب ،

---

(١) البيان والتبيين ص ١٧٣ (٢) انظر المرجع السابق جـ ١ ص ٢٠٠
(٣) الحيوان جـ ١ ص ١٥٣ ، ١٥٤

وبهاؤها تخير الألفاظ . والمحبة مقرونة بقلة الاستكراه » .[١]

كما يوصى « بطول الاختلاف إلى العلماء ، ومدارسة كتب الحكماء[٢] ، بذلك يجود لفظه ويحسن أدبه »[٣] « وكفاك من علم الأدب أن تروى الشاهد والمثل »[٤] « فتذوق عيون الشعر ، وأمثـــال العرب تربى ملكة التذوق للقول الفنى الجميل وتوسع الأفق ، وتكشف للأديب الطريق كيف يلبس المعنى الشريف اللفظ الشريف » . ولعل الجاحظ لهذا القصد حشد فى كتابيه « البيان والتبيين » و « الحيوان » كثيراً من روائع الأدب العربى ليفيد منه طالب البيان ، ويعلق على بعض الأبيات الشعرية بقوله : وهذا يصلح للحفظ والمذاكرة[٥] ، من أجل هذا شكا الجاحظ من الذين يزهدون فى رواية الشعر وإنشاده ، فيحكى قول الأصمعى . قيل لسعيد بن المسيب : هاهنا قوم نساك يعيبون إنشاد الشعر ، قال : نسكوا نسكا أعجميا[٦] .

ويوصى الجاحظ صاحب البيان بعرض نتاجه الأدبى على ذوق الصفوة المختارة من العلماء ، فإن قبلوه ادعاه لنفسه ، وأذاعه بين الناس ، ولا يعتمد الأديب على رأى نفسه فى تقدير نتاجه يقول : « فلا تثق فى كلامك برأى نفسك ، فإنى ربما رأيت الرجل متماسكا ، وفوق المتماسك ، حتى إذا صار إلى رأيه فى شعره ، وفى كلامه ، وفى ابنه ، رأيته متهافتا وفوق المتهافت[٧] »

ولما كان البيان كما يعتقد الجاحظ — يحتاج إلى تمييز وسياسة ، وإلى ترتيب ورياضة ، وإلى تمام الآلة ، وإحكام الصنعة ، وإلى سهولة المخرج وجهارة المنطق ، وتكميل الحروف ، وإقامة الوزن ، وأن حاجة المنطق إلى الحـــلاوة والطلاوة كحاجته ، إلى الجزالة والفخامة ، وأن ذلك من أكثر ما تستمال به القلوب ، وتثنى به

---

(١) البيان والتبيين حـ ١ ص ٤٤ (٢) المرجع السابق حـ ١ ص ٨٦
(٣) المرجع السابق حـ ١ ص ٨٦ (٤) المرجع السابق حـ ١ ص ٨٦
(٥) المرجع السابق حـ ١ ص ١٨٦ ، ٣٩٦ وانظر الحيوان ص ١٦٧ جـ ٤
(٦) البيان جـ ١ ص ٢٠٢ (٧) المرجع السابق حـ ١ ص ٢٠٣ ، ٢٠٤

الأعناق ، وتزيّن به المعاني[1]

فقد بين صفة الخطيب وحلاوة المنطق ، وذكر أمثلة لتفرق الخطباء والشعراء بحلاوة منطقهم ، وسلامة مخارج حروفهم[2] .

وجاء ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ وهاجم أهل عصره لكساد سوق العلم بينهم يقول : « فالعلماء مغمورون ، وبكثرة الجهل مقموعين . . . فأبعد غايات كاتبنا فى كتابته أن يكون حسن الخط قويم الحروف ، وأعلى منازل أديبنا أن يقول من الشعر أبياتا فى مدح قينة أو وصف كأس ، وأرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئا من تقويم الكواكب ، وينظر فى شيء من القضاء وحد المنطق ، ثم يعترض على كتاب الله بالطعن ، وهو لا يعرف معناه ، وعلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكذيب ، وهو لا يدرى من نقله[3] ثم ينعى على معاصريه تقصيرهم فى تربية ملكتهم الأدبية بالطريقة التى رسمها والتى تقوم على دراسة اللغة العربية وآدابها ، وفهم النصوص الجيدة القديمة . دينية كانت أو غير دينية ، وبطول الممارسة يستطيع الذوق أن يحكم على النظم القرآنى ، ويدرك سر تفوقه على سائر المنظوم ، ولكن المعاصرين له تنكبوا هذه الطريق ، واعتمدوا على علوم ووجوه لا تربى ملكة ، ولا تشحذ عقلا ، ولا تثقف لسانا ، وإذا استعملها صاحبها كانت وبالا على لفظه ، وقيداً للسانه ، وعياً فى المحافل ، وغفلة عند المتناظرين ، يقول : « . . . ولو أن هذا المعجب بنفسه الزارى على الإسلام برأيه ، نظر من جهة النظر لأحياه الله بنور الهدى ، وثلج اليقين ، ولكنه طال عليه أن ينظر فى علم الكتاب ، وفى أخبار الرسول صلى الله عليه وسلم ، وصحابته ، وفى علوم العرب ولغاتها وآدابها ، فنصب لذلك وعاداه ، وانحرف عنه إلى علم قد سلمه له ولأمثاله المسلمون وقلّ فيه المناظرون ، له ترجمة تروق بلا معنى ، واسم يهول بلا جسم ، فاذا سمع الغمر ، والحدث الغر قوله : الكون والفساد ، وسمع الكيان ، والأسماء المفردة ،

(١) المرجع السابق حـ ١ ص ١٤

(٢) المرجع السابق حـ ١ ص ١ — ١٠٠ وخاصة ص ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٥

(٣) أدب الكاتب على هامش المثل السائر ص ٣٠٢ الطبعة الأولى سنة ١٣٠٤هـ ١٩٣٥م

والكيفية ، والكمية ، والزمان ، والدليل ، والأخبار المؤلفة ، راعه ما سمع ، وظن أن تحت هذه الألقاب كل فائدة ، وكل لطيفة ، فإذا طالعها لم يحل منها بطائل ، إنما هو الجوهر يقوم بنفسه ، والعرض لا يقوم بنفسه ، ورأس الخط النقطة ، والنقطة لا تنقسم ، والكلام أربعة : أمر ، وخبر ، واستخبار ، ورغبة ، ثلاثة لا يدخلها الصدق والكذب ، والآن حد الزمانيين ، مع هذيان كثير ، والخبر ينقسم إلى تسعة آلاف وكذا كذا مائة من الوجوه ، فإذا أراد المتكلم أن يستعمل بعض تلك الوجوه في كلامه ، كانت وبالا على لفظه ، وقيداً للسانه ، وعيا في المحافل ، وغفلة عند المتناظرين[1] .

ولما جنح بعض الشعراء إلى الإكثار من البديع في شعرهم ، اعتبر اللغويون والنحويون هذا إفساداً للغة والشعر ، فقد حكى أن ابن الأعرابي قال : وقد أنشد شعراً لأبي تمام .

إن كان هذا شعراً فما قالته العرب باطل[2] .

وسمع أعرابي قصيدة أبي تمام :

طلل الجميع لقد عفوت حميدا   وكفى على رزئي بذاك شهيدا

فقال : إن في هذه القصيدة أشياء أفهمها ، وأشياء لا أفهمها ، فإما أن يكون قائلها أشعر من جميع الناس ، وإما أن يكون جميع الناس أشعر منه[3] .

تصدى ابن المعتز المتوفى سنة ٢٩٦ هـ لشعراء البديع الذين أفرطوا في إيراده في شعرهم ، وفضل على طريقتهم طريقة القدماء التي تمتاز بالاعتدال في إيراد المحسنات البديعية ، ورسم المنهج الذي يجب أن يسير عليه الشعراء في شعرهم ، والنقاد في نقدهم .

---

(١) أدب الكاتب على هامش المثل السائر ص ٣ ، ٤

(٢) أخبار أبي تمام ص ٢٤٤ للصولي نشر وتحقيق عساكر وآخرين سنة ١٣٥٦هـ ١٩٣٧م وانظر الموازنة للآمدي ص ٢١ تحقيق محي الدين

(٣) المرجع السابق ص ٢٤٥ والصناعتين ص ١١

ويأتى معاصره قدامة بن جعفر المتوفى سنة ٣٣٢هـ ويستهل كتابه «نقد الشعر» بالحديث عن حال «علم الشعر» ويقسمه أقساما . فقسم ينسب إلى علم عروضه ووزنه ، وقسم ينسب إلى علم معانيه ومقاطعه ، وقسم ينسب إلى علم غريبه ولغته ، وقسم ينسب إلى علم معانيه والمقصد به ، وقسم ينسب إلى علم جيده ورديئه .

وقد عنى الناس بوضع الكتاب فى القسم الأول ، وما يليه إلى الرابع عناية تامة ... أما القسم الأخير وهو : علم جيد الشعر من رديئه ، فان الناس يخبطون فى ذلك منذ تفقهوا فى العلوم ، فقليلا مايصيبون(١) .

وصاحب كتاب « نقد النثر » أو «البيان» على الخلاف فى ذلك ، له مآخذ على تأليف المتقدمين عليه فى علم البيان اسمعه يقول : « وقد ذكرت فى كتابى هذا جملا من أقسام البيان ، وفقرا من آداب حكماء أهل هذا اللسان ، لم أسبق المتقدمين إليها ، ولكنى شرحت فى بعض قولى ما أجملوه ، واختصرت فى بعض ذلك ما أطالوه ، وأوضحت فى كثير منه ما أوعروه ، وجمعت فى مواضع منه مافرقوه ، ليخف بالاختصار حفظه ، ويقرب بالجمع والإيضاح فهمه(٢) .

مع أن العلماء من بعده عزفوا عن كتابه لمخالفة ماجاء به للذوق العربى الأصيل .

وأبو هلال العسكرى المتوفى سنة ٢٩٥ هـ يعيب على الأصمعى اختياره لبعض الشعر وكذلك المفضل الضبى وغيرهما من علماء العربية ويناقشهم فيما اختاروه ، ومن أجل تخليط هؤلاء الأعلام — كما يرى — ألف كتابه . الصناعتين . الكتابة والشعر . وأيضا ألفه ، لأنه وجد الكتب المصنفة فيه قليلة ، وعلى الرغم من أنه يثنى على كتاب البيان والتبيين للجاحظ إلا أنه يرى «أن الإبانة عن حدود البلاغة ، وأقسام البيان والفصاحة مبثوثة فى تضاعيفه ، ومنتشرة فى أثنائه فهى ضالة بين الأمثلة ، لا توجد إلا بالتأمل الطويل ، والتصفح الكثير ، فرأيت أن أعمل كتابى

---

(١) نقد الشعر لقدامة ص ١٠-٩ بتحقيق كمال مصطفى الطبعة الأولى مكتبة الخانجى بمصر
(٢) نقد النثر ص ٥

هذا مشتملا على جميع ما يحتاج إليه فى صنعة الكلام . نثره ونظمه ، ويستعمل حلوله ومعقوده ، من غير تقصير وإخلال ، وإسهاب وإهذار[١] » .

ثم مضى ينقد طريقة المتكلمين فى تفسير الفصاحة والبلاغة[٢] .

والخطابى المتوفى سنة ٣٨٨ هـ يرى أن البلاغة من الممكن أن يتحقق بها معرفة وجه إعجاز القرآن البلاغى ، وتمييز جيد الكلام عن رديئه — إذا ما عرضت العرض الصحيح ، ولذا تراه يعيب معالجة السابقين لها يقول : « وفى كيفيتها (أى البلاغة) يعرض لهم الإشكال ، ويصعب عليهم منه الانفصال[٣] » .

ونعى على معاصريه تسليمهم بصفة البلاغة للقرآن الكريم على نوع من التقليد وضرب من غلبة الظن ، دون التحقيق له وإحاطة به ، وصاروا إذا سئلوا عن تحديد هذه البلاغة التى اختص بها القرآن ، الفائقة فى وصفها سائر البلاغات ، وعن المعنى الذى يتميز به عن سائر أنواع الكلام الموصوف بالبلاغة أجابوا : بأنهم لا يمكنهم تصويره ولا تحديده ، وقد يخفى سببه عند البحث ، ولكنه يظهر أثره فى النفس ، حتى لا يلتبس على ذوى العلم والمعرفة به ، وقد توجد لبعض الكلام عذوبة فى السمع وهشاشة فى النفس لا توجد مثلها لغيره منه ، والكلامان معا فصيحان ، ثم لا يوقف لشىء من ذلك على علة ، وتمثلوا بأبيات جرير التى نحلها ذا الرمة . ذكرت الرواة أن جريرا مر بذى الرمة ، وقد عمل قصيدته التى أولها :

نبت عيناك عن طلل بحزوى ... عفته الريح وامتنح القطارا

فقال : ألا أنجدك بأبيات تزيد فيها . فقال : نعم فقال :

يعد الناسبون بنى تميم ... بيوت المجد أربعة كبارا
يعدون الرباب وآل تيم ... وسعدا ثم حنظلة الخيارا

---

(١) الصناعتين ص ٤ ، ٥
(٢) المرجع السابق ص ٩
(٣) بيان أعجاز القرآن للخطابى ص ٢١

ويذهب بينها المرئ لغوا كما ألغيت فى الدية الحوارا

فوضعها ذو الرمة فى قصيدته ، ثم مر به الفرزدق ، فسأله عما أحدث من الشعر ، فأنشده القصيدة ، فلما بلغ هذه الأبيات قال : ليس هذا من بحرك ، مضيفها أشد لحيين منك . قال : فاستدركها بطبعه ، وفطن لها بلطف ذهنه[1] .

فالخطابى إذ يهاجم التقليد فى معرفة وجه إعجاز القرآن البلاغى فإنما هو يدعو إلى تعلم البلاغة وتربية الذوق السليم ، كما أنه لا يرضى لمعاصريه الاعتماد على الذوق والإحساس وحدهما وإنما يريد الذوق العالم الذى يضع يديه على الخصائص الفنية والأسباب الموضوعية للعمل الفنى يقول : لأن الباحث المدقق عن باطن العلة لابد أن يعتقد أن الذى يوجد لهذا الكلام من العذوبة فى حس السامع والهشاشة فى نفسه ، وما يتحلى به من الرونق والبهجة ، التى يباين بها سائر الكلام حتى يكون له هذا الصنيع فى القلوب ، والتأثير فى النفوس فتصطلح من أجله الألسن على أنه كلام لا يشبهه كلام ، وتحصر الأقوال فى معارضته ، وتنقطع به الأطماع عنها ، أمر لابد له من سبب موجود ، يجب له هذا الحكم ، وبحصوله يستحق هذا الوصف[2] .

وجاء الباقلانى المتوفى سنة ٤٠٣ هـ رفض أن تستقل ألوان البديع أو وجوه البلاغة ببيان جمال العبارة أو جمال النظم القرآنى ، ورأى أنه لابد أن يكون مضموما إليها أمور أخرى يشتمل عليها النظم أو العبارة كما نقل بحوث النقد من النقد الموضوعى الجزئى إلى دائرة النقد الشامل العام .

وفى القرن الخامس الهجرى قدر لدولة الألفاظ أن تسيطر على الحياة الأدبية والنقدية فقام الإمام عبد القاهر الجرجانى المتوفى سنة ٤٧١ هـ يرفع عن البيان الضيم الذى لحقه ، ويدفع عنه الحيف الذى منى به ، ويصحح أغلاط الناس فيه ، فقد صار أفصحهم ، إذا سمع الفصاحة والبلاغة والبراعة ، فلا يعرف لها معنى سوى الإطناب فى القول ، وأن يكون المتكلم فى ذلك جهير الصوت ، جارى اللسان ،

---

(١) بيان إعجاز القرآن ص ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣

(٢) انظر المرجع السابق ص ٢٢ ، ٢٣

لا تعترضه لكنة، ولا تقف به حبسة وأن يستعمل اللفظ الغريب، والكلمة الوحشية. فإن استظهر الأمر، وبالغ فى النظر، فألا يلحن فيرفع فى موضع النصب، أو يخطىء فيجىء باللفظة على غير ما هى عليه فى الوضع اللغوى.

ثم رد على الذين يزهدون فى دراسة النحو والشعر والذين يعتمدون فى نقدهم على الأوصاف العامة التى ليس وراءها طائل.

وبينما كان الإمام عبد القاهر يكافح لنصرة علم البيان ويبعد عنه ماليس منه، ويرسم المنهج السليم لفهمه، كان معاصره ابن سنان الخفاجى المتوفى سنة ٤٦٦ هـ يقحم فى الدراسات البلاغية والنقدية ذكر الأصوات والحروف وصفاتها وهيئاتها. على الرغم من أن ابن سنان يشكو من الهوان الذى أصاب علم البيان يقول «انى لم أر أقل من العارفين بهذه الصناعة والمطبوعين على فهمها ونقدها، مع كثرة من يدعى ذلك ويتحلى به، وينتسب إلى أهله، ويمارى أصحابه فى المجالس، ويجارى أربابه فى المحافل، وقد كنت أظن أن هذا شىء مقصور على زماننا اليوم، ومعروف فى بلادنا هذه، حتى وجدت هذا الداء قد أعيا أبا القاسم الحسن بن بشر الآمدى، وأبا عثمان عمرو بن بحر الجاحظ قبله، وأشكاهما حتى ذكراه فى كتبهما، فعلمت أن العادة به جارية، والرزية فيه قديمة، ولما ذكرته رجوت الانتفاع به من هذا الكتاب، وأملت وقوع الفائدة به، إذ كان النقص فيما أبقته شاملا، والجهل به عاما، والعارفون حقيقته قرحة الأدهم[1] بالإضافة إلى غيرهم، والنسبة إلى سواهم[2]».

وابن رشيق المتوفى سنة ٤٥٦ هـ، وجد الشعر أكبر علوم العرب وأوفر حظوظ الأدب... ووجد الناس مختلفين فيه، متخلفين عن كثير منه. يقدمون ويؤخرون ويقلون ويكثرون، قد بوبوه أبوابا مبهمة، ولقبوه ألقابا متهمة، وكل واحد منهم قد ضرب فى جهة... فجمع أحسن ما قاله كل واحد، وضمنه كتابه «العمدة فى محاسن الشعر، وآدابه، ونقده»[3].

---

(١) الأدهم. الأسود من الخيل، والقرحة بياض فى وجهه دون الغرة

(٢) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجى ص ٥٣ شرح عبد المتعال الصعيدى طبع صبيح

(٣) العمدة حـ ٢ ص ١٦

فإذا ماوصلنا إلى الإمام فخر الدين الرازى وجدناه يقحم حديث الدلالات وذكر الحروف وصفاتها ، ويزهق روح البلاغة المزدهرة التى ورثها عن الشيخ عبد القاهر الجرجانى والزمخشرى — بكثرة التقسيمات والتفريعات والفصول ، والأبواب ، والأركان ، وحذف التحليلات الأدبية الرائعة للنصوص الأدبية منها ، ويشتق من ألعاب الحريرى ومعاصريه فى نسج الكلام نسجا معقدا بعض الأمور التى سماها محاسن . مع أنه يرى أن الإمام عبد القاهر أهمل رعاية ترتيب الأصول ، والأبواب ، وأطنب فى الكلام كل الاطناب (١) .

وجاء أبو يعقوب السكاكى فقطع أوصال البلاغة وقسمها إلى بيان ومعان ومحسنات بديعية ، وأقحم بقوة فى البلاغة — مسائل منطقية وفلسفية ، وكلامية وكان يعاصر السكاكى ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧ للهجرة النبوية وقد ذكر فى صدر كتابه أن الناس ألفوا فى علم البيان كتبا ، وجلبوا ذهبا ، وحطبوا حطبا ، وما من تأليف إلاوقد تصفح شمينه وسمينه ، وعلم غثه وسمينه ، فلم يجد ماينتفع به فى ذلك الاكتاب « الموازنة » لأبى القاسم الحسن بن بشر الآمدى ، وكتاب « سر الفصاحة » لأبى محمد عبـــد الله بن سنان الخفاجى ويرى ابن الأثير أن كتاب « الموازنة » أجمع أصولا ، وأجدى محصولا ، وكتاب « سر الفصاحة » وإن نبه على نكت مثيرة ، فانه قد أكثر — مما قل به مقدار كتابه من ذكر الاصوات والحروف والكلام عليهـــا ، ومن الكلام على اللفظة المفردة ، وصفاتها ، مما لا حاجة إلى أكثره ، ومن الكلام فى مواضع شذ عن الصواب فيها . . .

على أن كلا الكتابين قد أهملا من هذا العلم أبوابا ، ولربما ذكرا بعض المواضع قشورا ، وتركا لبابا وكان قد عثر على ضروب كثيرة من البيان فى غضون القرآن الكريم ، ولم يجد أحدا ممن تقدمه تعرض لذكر شىء منها ويرى أنها إذا عدت ، كانت فى هذا العلم بمقدار شطره ، وإذا نظر إلى فرائدها وجدت محتوية عليه بأسره ، وقد أوردها فى كتابه ، وشفعها بضروب أخر مدونة فى الكتب المتقدمة ،

---

(٤) نهاية الايجاز فى دراية الاعجاز ص ٥

بعد أن حذف منها ماحذف وأضاف اليها ما أضاف ، وهداه الله لابتداع أشياء لم تكن من قبله مبتدعة ، ومنحه الله درجة الاجتهاد التى لاتكون أقوالها تابعة وإنما هى متبعة ، وكل ذلك يظهر عند الوقوف على كتابه « المثل السائر » وعلى غيره من الكتب (١)

هذا رأى ابن الأثير فى دراسة البيان وكتبه كما وصلته لكننا لانوافقه فى اهماله لكتابى الشيخ عبد القاهر الجرجانى . « أسرار البلاغة » و « دلائل الاعجاز » ونشير بأنه نقل عن الشيخ عبد القاهر فى المقالة الاولى (٢) الخاصة بالصناعة اللفظية وإن كان لم يشر اليه .

ومضى ابن الأثير فى كتابه «المثل السائر» يتجه اتجاهامخالفا لمعاصره السكاكى ، ورفض بقوة أن يكون للبلاغة اليونانية أثر ما فى تربية الفنية الأدبية العربية ، وكان مما قاله فى هذا الصدد : « ولقد فاوضنى بعض المتفلسفين فى هذا ، وانساق الكلام إلى شىء ذكره لأبى على ابن سينا فى الخطابة والشعر ، وذكر ضربا من ضروب الشعر اليونانى ، وقام فأحضر كتاب « الشفاء » لأبى على ، ووقفنى على ، ماذكره ، فلما وقفت عليه استجهلته ، فانه طول فيه وعرض كأنه يخاطب بعض اليونان وكل الذى ذكره لغو لايستفيد به صاحب الكلام العربى شيئا (٣) » .

وابن الزملكانى المتوفى سنة ٦٥١ هـ ينكر اقحام الكلام عن مخارج الحروف ومايتعلق بها فى علوم البلاغة ، يقول وهو يتحدث عن سهولة اللفظ ، وملاءمة المفردات بعضها لبعض مانصه : « ويتعلق بمخارج الحروف وبيان خفيفها من ثقيلها ، والكيفيات التى تعرض لها ، وما به يقع اعتبار الثقيل من الخفيف كلام ليس هذا موضع ذكره (٤) » وإن كان ابن الزملكانى أدخل فى البلاغة بعض أبحاث النحو .

---

(١) انظر المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر القسم الأول ص ٣٥ — ٣٧ تحقيق الدكتورين طبانه والحوفى الطبعة الأولى سنة ١٣٧٩ هـ نشر مكتبة نهضة مصر ومطبعتها.
(٢) المرجع السابق ح ١ ص ٢١٠ — ٤١٤ (٣) المرجع السابق ح ٢ ص ٥ ، ٦
(٤) التبيان فى علم البيان المطلع على اعجاز القرآن ص ١٦٥

والعلوى المتوفى سنة ٧٤٩ هـ ينكر على الفخر الرازى ولوعه بكثرة التقسيمات والتفريعات فيقول — بعد أن ذكر خمسة عشر قسما للمجاز المفرد . « أعلم أنا قد أشرنا إلى تقسيم المجـــاز فى مفرده ومركبه ، وذكرنا فى المفرد أنواعا ترتقى إلى خمسة عشر ، وهى وإن تفرقت فى التعديد فى الحقيقة راجعة إلى أودية المجاز المعتمدة وهى . التوسع ، والاستعارة ، والتمثيل ، لا تخرج عنها ، وإنما أوردناها مفصلة لما أوردها ابن الخطيب وكان مولعـــا بتكثير التقسيم والشغف به »[1] مع ذلك فقد أكثر العلوى من التقسيمات والإشارات والأحكام والدقائق .

وصاحب الأقصى القريب فى علم البيان أبو عبدالله محمد بن محمد بن عمرو التنوخى أحد أعيان المائة السابعة للهجرة النبوية يقول فى مقدمة كتابه سالف الذكر مانصه : « فانى ألفت هذا المختصر فى « علم البيان » أجابة لسؤال من سأله ، ورعاية لما شرفه الله به من طلب العلم وفضله ، متوخيا أن يكون كما رجاه وأمله مبنيا على تحقيق المعانى ، وتبيينها والاختصار ، مبتدئا فيه بما يجب تقديمه من القواعد المنطقية ، ومعانى الأدوات العربية » .

ثم مضى يتحدث عن مسائل منطقية ، فتكلم عن العلم وتقسيمه إلى تصور وتصديق ، وشرحهما شرحا منطقيا ، وتكلم على القضية والجملة باصطلاح أهل المنطق ، وأدخل فى هذا مالا يمت إلى البيـــان بصلة ، وتكلم عن الأصوات والحروف ، و« أن » وأخواتها ، وحروف الشرط وأسمائه ، والنواصب ، وحروف الاستفهام ، والتحضيض ، والايجاب والنداء ، والتنبيه ، والاستثناء ، والجر ، والقسم والنسق وغيرها ، وبعد أن انتهى من هذه المقدمة بدأ البحث فى علم البيان ، يقول « واذ قد أتينا على ماذكرنا أنه يحتاج اليه فى طريق البيان من بعض القواعد المنطقية ، ومعانى الحروف ، ومايشبهها من الأسماء والأفعال . وذكرنا ماتيسر من ذلك ، فلنشرع الآن فى ذكر البيان ، والكلام فيما جرت العادة أن

---

(١) الطراز للعلوى ص ٧٧ ج ١

يسمى علم « البيان » (١) وإذا نظرنا إلى منهجه الذى سار عليه فى كتابه نجده سار على منهج ابن الأثير الذى لايحتاج إلى مثل هذه المقدمات ، وجدناه لم يفد بها كثيرا ، فلماذا ذكرها ؟ لايمكن تفسير هذا إلا بأنه أراد أن يبرهن لقرائه أنه على علم بهذه الفنون عارف بأصولها ، وكأنه يقول لهم . هذا ماتريدونه وهذا مايريده الواجب فى دراسة البيان .

وسعد الدين التفتازانى ينقد السكاكى ، فى المقدمة التى وضعها فى « علم البيان » وبناها على مبحث الدلالات يقول التفتازانى — بعد أن انتهى من شرح هذه المقدمة : « هذا هو الكلام فى شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكى، وأنت خبير بما فيه من الاضطراب والأقرب أن يقال علم البيان » علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات إلى الابحاث التى أوردها فى صدر هذا الفن (٢)» ومع ذلك سار التفتازانى على منهج السكاكى والتزم طريقته .

صاحبنا بهاء الدين السبكى أحد أقطاب المدرسة السكاكية يثور على شروح التلخيص التى وصلته ويقول : « فحدانى ذلك على أن أشد جياد الحزم ، وأمدد ركاب العزم ، إلى شرح للتلخيص يحى من هذا العلم الرفات ، ويدرك منه سافات ، ويعتلى من معاليه أقصاها ، ولايغادر صغيرة ولا كبيرة من أعمال مصنفيــــة الا أحصاها (٣)» .

فواضح من هذا العرض الطويل أن البحث البلاغى لم يصل إلى الدرجة المرضية عند أغلب البلاغيين والنقاد وأن معظم المؤلفين كان الحافز لهم على تأليفهم هو إكمال النقص الذى يشعرون به عند دراسة المؤلفات التى سبقتهم وهذا شىء طبيعى فى

---

(١) انظر الأقصى القريب فى علم البيان ص٢ — ٣٢ الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨هـ م السعادة

(٢) المطول ص ٣٠٩ ، ٣١٠ طبع سنة ١٣٣٠ هـ

(٣) انظر عروس الأفراح لبهاء الدين السبكى ص ٧٦ ، ٨ ضمن شروح التلخيص جـ ١ طبع الحلبى

باب البحث البلاغى لأنه إذا كانت البلاغة تضع القواعد التى يسير عليها الشعراء والكتاب فإن النمط العالى من النظم العربى مازال فيه ضروب من الفن كثيرة لم تضع لها البلاغة القواعد التى بمراعاتها يصل الكاتب أو الشاعر بنتاجه إلى هذا النمط ويعجبنى موقف حازم القرطاجنى إذ يتعجب ممن يظن أن صناعة البلاغة يتأتى تحصيلها فى الزمن القريب ، وهى البحر الذى لم يصل أحد إلى نهايته مع استنفاد الأعمار فيها ، وإنما يبلغ الإنسان منها مافى قوته أن يبلغه (١) .

قدمنا هذا لأننا سنتناول بلاغة السبكى بالدراسة وهو فى مقدمته ادعى أنه سيحيى من هذا العلم الرفات ، ويدرك منه ما فات .

ونحب أن نضع بين يدى دراستنا لبلاغة السبكى هذه الكلمات لتكون نبراسا لنا نهتدى به فى دراستنا وقانونا يعصمنا من الشطط وهى :

أولا — بلاغة السبكى امتداد لبلاغة الشيخ عبد القاهر والزمخشرى والرازى والسكاكى والخطيب .

ثانيا — التجديد البلاغى من وجهة نظرنا يقوم على الأسس الآتية :

(ا) فهم تاريخ التأليف البلاغى فهما يمتاز بالعمق والدقة فيكون واضحا فى ذهن دارس البلاغة أن أبا عبيدة معمر بن المثنى كانت مهمته شرح الأساليب البيانية للدارسين وقد سد حاجة المجتمع فى عصره وكذلك فعل أبو زياد الفراء .

أما الجاحظ فكانت مهمته تختلف عما سبقه فكانت ذات شقين دفاعا عن الأدب العربى بعامة وخاصة بعض الأساليب كالمجاز العقلى والسجع ، والشق الثانى كان إبراز محاسن الكلام وقد وفق تمام التوفيق وكان زعيم البيان العربى بلا منازع مقننا ومنشئا .

وابن قتيبة وضع الخطوط النهائية لما أجمله أبو عبيدة . فهما قد شرحا الأسلوب

---

(١) انظر منهاج البلغاء وسراج الادباء ص ٨٧ ، ٨٨ تحقيق د. محمد الحبيب بن الخوجه دار الكتب الشرقية بتونس سنة ١٩٦٦م .

غير المباشر فى اللغة الغربية أو ما كان يسمى فى عهد ابن قتيبة بالمشكل . ومعلوم فى الدراسات البلاغية الحديثة أن الأسلوب غير المباشر هو الأسلوب البيانى أو البلاغى وسيزداد هذا المعنى توضيحا أثناء دراستنا لبلاغة السبكى .

وابن المعتز كانت مهمته رسم الخطوط الواضحة للنمط العالى فى الأدب العربى ورد شعراء البديع الذين أفرطوا فى إيراد المحسنات البديعية إلى عمود الشعر العربى ومن مهمته أيضا إبراز محاسن الكلام ليتبع ومساوئه لتجتنب .

وكذلك فصل قدامة بن جعفر وابن طباطبا والعلوى .

أما الرمانى فأراد أن يوضح بلاغة القرآن الكريم من خلال جمال الوجوه البلاغية المشهورة لعهده وأما الخطابى فقد أراد أن تتسع النظرة إلى المقاييس البلاغية وأن يوضع فى الاعتبار النظام كله وعلى هذا المنهج تقريبا يسير الباقلانى ويرى القاضى عبد الجبار تعميق نظرة الخطابى والباقلانى ويوجه النظر إلى البحث فى نظام الكلام ودقة تأليفه وتصرفاته .

ويأتى الشيخ عبد القاهر ويشرح نظم الكلام ويحلله ويدافع عنه ويطبق عليه ويعجب الزمخشرى بنظرية الشيخ عبد القاهر ويشرح جمال النظم القرآنى على ضوئها .

وكان من الواجب فى البحث البلاغى أن يسير على هدى عبدالقاهر والزمخشرى ومن قبلهما على بن عبد العزيز الجرجانى والآمدى وابن سنان الخفاجى فيضع الباحثون فى البلاغة والنقد نصب أعينهما عمل هؤلاء الاعلام فنحلل ما أمكن من النصوص الأدبية على ضوء نظرية الإمام عبد القاهر كما فعل هو فى بعض الآيات وكما سار على منهجه الزمخشرى ومن قبلهما ابن سنان الذى حلل بعض الابيات الشعرية محاولا إبراز محاسن الجمال فيها .

وكذلك نقوم بإتمام ما بدأه على بن عبد العزيز الجرجانى حينما تتبع المعانى التى توارد عليها الشعراء وكيف عبر عنها كل من الشعراء بلفظه الخاص وفتح الباب لمن يأتى بعده أن يضيف إليه .

وأيضا نسير فى نقدنا على المنهج الذى رسمه الآمدى فنذكر المحاسن والمساوىء ولا نتعجل بإصدار أحكامنا حتى يشاركنا القارىء فى ذلك الحكم .

لكن الذى حصل أن الرازى كانت له وجهة نظر أخرى وهى توضيح القواعد التى حررها الشيخ عبد القاهر فأراد أن يجمعها ويختصرها بحيث تكون سهلة أمام من يطلبها ، ولم ينظر إلى تطبيق النظرية والمقارنة فيها والتحليلات التى أتى بها الامام عبد القاهر .

أما السكاكى فكان هدفه . أن باحث البلاغة يسير على خط منطق مرتب فى دراسته ويزداد هذا المعنى وضوحا أثناء دراستنا لبلاغة السكاكى .

وعلى العموم هؤلاء العلماء الأعلام أدوا واجبهم نحو البحث البلاغى خير أداء فجزاهم الله خير الجزاء فى جنات تجرى من تحتها الأنهار .

(ب) نرى أن يقوم تجديدنا البلاغى على أساس فهمنا لبلاغة الشيخ عبد القاهر والزمخشرى ونسير فى الخط الذى رسمه ولسنا فى ذلك مبالغين ، فالشيخ محمد عبده — رحمه الله — رأى العودة بالدراسات البلاغية إلى عصرها المزدهر ، عصر الشيخ عبد القاهر الجرجانى — وقام بتدريس كتابيه «أسرار البلاغة» و «دلائل الاعجاز» فى الجامع الأزهر فأقبل على حضور درسه مع أذكياء الطلاب كثيرون من العلماء ، والمدرسين ، وأساتذة المدارس الأميرية وقد قال أحدهم بعد حضور الدرس الأول: إننا قد اكتشفنا فى هذه الليلة معنى علم البيان[١] .

والأستاذ سيد قطب — رحمه الله — فى صدر كتابه «التصوير الفنى فى القرآن» يخبرنا وهو يعرض لفهم السابقين للجمال الفنى للقرآن الكريم — أنه لم يعجبه من المفسرين إلا الإمام الزمخشرى ، ومن البلاغيين وكتاب الإعجاز إلا الإمام عبد القاهر الجرجانى .

---

(١) انظر مقدمة أسرار البلاغة للاستاذ محمد رشيد رضا

(ج) يكون هدفنا من البحث البلاغي والنقد إضافة إلى عمل السابقين فالميدان واسع وفسيح فعندنا أكثر من ثلث البلاغة النظرية لم توضع له قواعد حتى الآن . ومعانى القرآن ومعانى الشعر لم تدرس طرق التعبير عنها بجدية فى العصر الحديث .

(د) وعلى ذلك نرفض الدراسات التى قامت على عرض بلاغة السابقين ترفض منها ماترفض وتقبل منها ماتقبل مع إلقاء الاحكام على أصحابها بروح تجافى الذوق والوفاء لهؤلاء الاعلام ومن العجب أن أصحاب هذه الدراسات يدعون لمعلمهم هذا ثوب التجديد ألا فليعلم هؤلاء الباحثين أن التجديد البلاغى والنقدى إضافة جديدة وليس سباً ولا شتماً ولا تهكما بالسابقين .

ولعل قائلا يقول : إذا كان هدفكم التجديد دائما فلماذا تتناولون بالدراسة بلاغة السبكى ؟

نقول : إن بلاغة السبكى هى البلاغة التى تدرس فى معاهدنا وكلياتنا ومدارسنا ، لذلك رأينا أن يكون هذا البحث مقدمة للتجديد توضح فيه الصلة بين بلاغة السبكى وبلاغة الشيخ عبد القاهر . فاذا ما عرفنا كيف تحولت بلاغة الشيخ عبد القاهر إلى البلاغة التى بين أيدينا كان من السهل الرجوع إليها .

وكان الخط واضحاً لمن أراد أن يأخذ الأمر من بابه ويتناوله بالفحص والدراسة ، وبذلك نكون قد عدنا إلى الدراسة البلاغية المزدهرة على أساس قوى متين .

ثم تكون الخطوة التالية وهى الشرح والتحليل لما أمكن من النصوص الادبية العربية والتقعيد لما بقى من بلاغتنا المفقودة وهدفنا من ذلك كله تربية الملكة الادبية الفنية القادرة على الابتكار وتوليد المعانى .

فما بلاغة السبكى فى ضوء كتابه عروس الافراح فى شرح تلخيص المفتاح ؟

يرى السبكى أن تلخيص المفتاح — للخطيب القزوينى — بإجماع من وقف عليه واتفاق من صرف العناية إليه ، أنفع كتاب فى هذا العلم صنف ، وأجمع

مختصر فيه على مقدار حجمه ألف . وقد وصلت إليه شروح على « التلخيص » لانشرح لبعضها الصدور الضيقة ، يتناول أصحابها المعنى الواحد بالطرق المختلفة ، ويتناوبون المشكل والواضح على أسلوب واحد كلهم قد ألفه . لا يخالف المتأخر منهم المتقدم إلا بتغيير العبارة . ولا يجد له على حل ما أشكل على غيره ، واستشكال ما اتضح جسارة ، ولا يطمع أن يذوق مافى الاستدراك من اللذة ، ولا تطمع نفسه لأن يقال برز على من سبقه وبزه ، بل يسرى خلف من تقدمه حتى فى الكلمة الفذة ، ويسير أثره حذو القذة بالقذة ، قصارى أحدهم أن يعزو أبياتا من الشواهد لقائليها ويوسع الدائرة ، بما لا يقام له وزن من تكميل ناقصها وإنشاد ماقبلها وما يليها . وينشر للراغب مفردات الألفاظ من واضح كلام العرب . ويذكر مالا حرج على مخالفته من اصطلاحات لبعض أهل الأدب ، ولا يزيد فى شرح عبارة المصنف على الإيضاح زينا وجد فيه أم شينا .

فلو نطق لتلا ماجئتم به وهذه بضاعتنا ردت إلينا .

فكم من معضلة فى الكتاب يمرون عليها وهم عن حلاوة حلها معرضون ، ومشكلة يصححون ألفاظها وهم للمعانى ممرضون .

وكم عاود النظر فى شىء من هذه الشروح على سبيل التعزل مطالع ، ثم ثنى طرفه وهو يقول : ياخيبة المطامع . ويحلف صادقا أنها لم تكن تكتب إلا بأطراف الأصابع .

وترى السبكى ينسب ذلك التقصير البادى على المؤلفات البيانية التى وصلته إلى سوء تصرف من لسان الناقل أو يد الناسخ ، وأحال أن يصدر شىء منـــه عن المصنفين فانهم أرباب قدم فى العلم راسخ . ولله در القائل :

أخا العلم لاتعجل بعيب مصنف ولم تتيقن زلة منـــه تعرف
فكم أفسد الراوى كلاما بعقله وكم حرف المنقول قوم وصحفوا
وكم ناسخ أضحى لمعنى مغيرا وجاء بشىء لم يرده المصنـــف

كل ذلك كان الحافز للسبكى أن يؤلف كتابه «عروس الأفراح فى شرح تلخيص

المفتاح، يقول عنه : إنه احتوى من المباحث التى هى من بنات فكره فلم يسبق إليها . وفيه أشياء لم يجدها فى كتاب ولم يسمعها من ذى فطرة ثم يقول : واعلم أن مزجت قواعد هذا العلم بقواعد الأصول والعربية وجعلت نفع هذا الشرح مقسوما بين طالبى العلوم الثلاثة ، وأكاد أقول بالسوية ، وأضفت إليه من إعراب الآيات الواقعة فيه محرر وإن كان رقيق الحاشيـــة ومن ضبط ألفاظها أحاديثه النبوية ما كانت خباياه من الجامع الأزهر الصحيح فى زاوية . وضمنته شيئا من القواعد المنطقية والقاعد الكلامية والحكمة الرياضية أو الطبيعية ، وأتحفته من فوائد الوالد وتحقيقه .

فواضح من النقل عن السبكى أن هذا الشرح مقسم بين علم البيان وقواعد الأصول والعربية بالتساوى ، وفيه أيضا من الاعراب وشىء من المنطق والكلام والحكمة الرياضية وغيرها .

وننبه بادىء ذى بدء أن الذى يهمنا من هذا كله هو علم البيان ، وفى نهاية مقدمة الكتاب يحدثنا السبكى عن مصادره فيقول : إننى لم أضع هذا الشرح حتى استعنت عليه بنحو ثلثمائة تصنيف ، وأنه تضمن الخلاصة من مائة تصنيف فى هذا العلم، منها ما وقفت عليه ، ومنها ما وقفت على كلام من وقف عليه ، وأنى اختصرت فيه أكثر من خمسين مصنفا فى علم البلاغة . وقفت عليها لم أترك منها إلا ماهو خارج عن هذا العلم أو قليل الجدوى فيه ، أو هو فى غاية الوضوح ، أو شواهد لا حاجة لكثرتها أو ما زاغ البصر عنه أو ما أن تأملته علمت أنه فاسد لا ترضيه . فمن ذلك .

١ — دلائل الاعجاز للشيخ عبدالقاهر الجرجانى .
٢ — والبديع لابن المعتز .
٣ — واعجاز القرآن للرمانى .
٤ — والواسطة لعلى بن عبد العزيز الجرجانى .
٥ — والبديع لابن المنقذ .
٦ — وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجى .
٧ — والعمدة لابن رشيق القيروانى .

٨ — والعدة فى اختصار العمدة للصقلى .
٩ — وكنايات البلغاء لأحمد بن محمد الجرجانى .
١٠ — والنصف من حلية المحاضرة للحاتمى .
١١ — ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء لحازم .
١٢ — والصناعتين للعسكرى .
١٣ — ونهاية الإيجاز فى الإعجاز للإمام فخر الدين الرازى .
١٤ — والمعيار للزنجانى .
١٥ — وقوانين البلاغة لعبد اللطيف البغدادى .
١٦ — والمفتاح للسكاكى .
١٧ — وشرحه للإمام قطب الدين الشيرازى .
١٨ — وشرحه للشيخ ناصر الدين الترمذى .
١٩ — وشرحه للشيخ شمس الدين الخطيبى الخلخالى .
٢٠ — وشرحه أيضا للشيخ عماد الدين الكاشى .
٢١ — وشرحه أيضا للقاضى حسام الدين قاضى الروم .
٢٢ — وتنقيح المفتاح للشيخ تاج الدين التبريزى .
٢٣ — وروض الأذهان للشيخ بدر الدين بن مالك .
٢٤ — والمصباح أيضاً له .
٢٥ — وضوء المصباح مختصر المصباح لابن النحوية .
٢٦ — وشرحه له
٢٧ — والأقصى القريب الشيخ زين الدين محمد بن محمد بن محمد بن عمرو التنوخى .
٢٨ — والمثل السائر للصاحب ضياء الدين نصر الله بن الأثير .
٢٩ — والجامع الكبير لأخيه .
٣٠ — ومختصر المثل السائر لابن العسال .
٣١ — والنصف الأول من كنز البلاغة لعماد الدين اسماعيل بن الأثير .
٣٢ — ومختصر كنز البلاغة المذكور لولد مصنفه .

٣٣ — وروضة الفصاحة لزين الدين الرازى الحنفى .
٣٤ — والفلك الدائر على المثل السائر لعز الدين بن أبى الحديد .
٣٥ — وقطع الدابر عن الفلك الدائر لعبد العزيز بن عيسى .
٣٦ — وتحرير التحبير لابن أبى الأصبع .
٣٧ — ومواد البيان لأبى الحسن على بن خلف بن على بن عبدالوهاب الكاتب .
٣٨ — وبديع القرآن والتبيان لابن الزملكانى .
٣٩ — والبرهان له .
٤٠ — والتبيان للشيخ شرف الدين الطيبى .
٤١ — وشرحه له .
٤٢ — والايضاح للمصنف (الخطيب القزوينى) .
٤٣ — وحواشى الإيضاح للجزرى شيخ والد السبكى فى علم الكلام .
٤٤ — وشرح التلخيص للإمام الزاهد ولى الله شمس الدين القونوى .
٤٥ — وشرحه أيضاً للخطيب .
٤٦ — وشرحه للشيرازى .
٤٧ — وشرحه للزوزنى .
٤٨ — وشرح البديعية للصفى بن سرايا الحلى .
٤٩ — والطريق إلى الفصاحة للشيخ الرئيس علاء الدين بن النفيس شيخ والده فى الطب
٥٠ — والمقدمة فى البيان والبديع الموضوعة فى أول تفسير ابن النقيب .
٥١ — والنظم فى علم البديع لابن معطى .
٥٢ — والفوائد الغياثية للشيخ عضد الدين .

ويقول السبكى : وإذا أردت أن تعلم مقدار ما زادته القريحة من المباحث والفوائد فراجع هذه الكتب فانك تعلم أن غالب ماعندك عنها زائد .

هذا كلام السبكى ولن نسارع فى إلقاء الأحكام قبل قيامنا بالدراسة الجادة التى تضع كل شىء فى مكانه الصحيح .

الفصل الرابع

الفصاحة والبلاغة

يقول الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز . وزبدة القول «إن الفصاحة والبلاغة والبيان والبراعة وكل ما شاكل ذلك مما يعبر به عن فضل بعض القائلين عن بعض، من حيث راموا أن يعلموا السامعين ما فى نفوسهم ، ويكشفوا لهم عن ضمائر قلوبهم ، انما هى ألفاظ مترادفة ، لا معنى لها غير وصف الكلام بحسن الدلالة وتمامها ، فيما لو كانت دلالة ، ثم تبرجها فى صورة هى أبهى وأزين ، وآنق وأعجب، وأحق بأن تستولى على هوى النفس ، وتنال الحظ الاوفر من ميل القلوب ، وأولى بأن تطلق لسان الحامد ، وتطيل رغم الحاسد ، ولا جهة لاستعمال هذه الخصال غير أن يؤتى المعنى من الجهة التى هى أصح لتأديته ، ويختار له اللفظ الذى هو أخص به ، وأكشف عنه وأتم له ، وأحرى بأن يكسوه فضلا ويكسبه نبلا ، واذن فرجعها النظم والكلام ، دون الألفاظ المجردة والكلمات المفردة» (1)

فواضح من هذا النقل أن الشيخ عبد القاهر يرى أن الفصاحة والبلاغة والبراعة وكل ماشاكل كل ذلك — ألفاظ مترادفة — وأنها لا ترجع إلى الالفاظ المجردة أو الكلمات المفردة وإنما ترجع إلى النظم والكلام .

ولعل الجاحظ هو أول من جمع بين مفهوم الفصاحة والبلاغة إذ وصف اللفظ بالبلاغة يقول . «وأحسن الكلام ما كان قليلة يغنيك عن كثيره ، ومعناه فى ظاهر لفظه ، وكان الله عز وجل قد ألبسه من الجلالة ، وغشاه من نور الحكمة ، على حسب نية صاحبه ، وتقوى قائله . فإذا كان المعنى شريفا واللفظ بليغا ، وكان صحيح الطبع ، بعيدا عن الاستكراه ، ومنزها عن الاختلال مصونا عن التكلف ، صنع

---

(1) دلائل الاعجاز ص ٥٣ بتحقيق المراغى

في القلوب صنيع الغيث في التربة الكريمة (١)

ويقول أبو هلال (٢) العسكري . البلاغة في اللغة من قولهم . بلغت الغاية إذا انتهيت إليها ، وبلغتها غيري ، وبلغ الشيء منتهاه ، والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته ، فسميت البلاغة بلاغة ، لأنها تنهي المعنى إلى قلب السامع فيفهمه .

ويرى أبو هلال أن البلاغة من صفة الكلام لا من صفة المتكلم ، فلهذا لا يجوز أن يسمى الله عز وجل — بأنه بليغ ، إذ لا يجوز أن يوصف بصفة كان موضوعها الكلام ، وتسميتنا المتكلم أنه بليغ توسع ، وحقيقته أن كلامه بليغ كما تقول . فلان رجل محكم ، وتعني أن أفعاله محكمة .

أما الفصاحة فقد قال قوم : إنها من قولهم : أفصح فلان عما في نفسه إذا أظهره ، والشاهد على أنها هي الإظهار قول العرب . أفصح الصبح إذا أضاء ، وأفصح اللبن إذا انجلت عنه رغوته فظهر ، وفصح أيضا ، وأفصح الأعجمي إذا أبان بعد أن لم يكن يفصح ويبين .

وعلى ذلك يرى أبو هلال أن الفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد ، وإن اختلف أصلاهما ، لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى والاظهار له .

أما إذا كانت الفصاحة كما قال بعض العلماء . هي تمام آلة البيان ، فتكون هي والبلاغة مختلفين ، لأن الفصاحة بهذا التعريف تكون مقصورة على اللفظ ، لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى ، والبلاغة . هي إنهاء المعنى إلى القلب ، فكأنها مقصورة على المعنى .

ومن الدليل على أن الفصاحة تتضمن اللفظ ، والبلاغة تتناول المعنى . أن الببغاء يسمى فصيحا ، ولا يسمى بليغا ، اذ هو مقيم الحروف وليس له قصد إلى المعنى الذي يؤديه .

---

(١) البيان والتبيين جـ ١ ص ٨٢ (٢) الصناعتين ص ٦ — ٢٢

ويرى أبو هلال . أنه على الرغم من الاختلاف بين الفصاحة والبلاغة فانه يجوز أن يسمى الكلام الواحد فصيحا بليغا إذا كان واضح المعنى ، سهل اللفظ ، جيد السبك ، غير مستكره فج ، ومتكلف وخم ، ولا يمنعه من أحد الاسمين شيء ، لما فيه من إيضاح المعنى وتقويم الحروف .

ويحكى عن قوم أنهم يذهبون إلى أن الكلام لا يسمى فصيحا حتى يجمع مع هذه النعوت فخامة ، وشدة جزالة ، فاذا خلا منها سمى بليغا ولم يسم فصيحا ، ويذكر العسكرى : أنهم استدلوا على صحة مذهبهم بقول العاصى بن عدى : الشجاعة قلب ركين ، والفصاحة لسان رزين ، واللسان ها هنا . الكلام ، والرزين الذى فيه فخامة وجزالة .

ثم حد البلاغة بقوله : البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه فى نفسه كتمكنه فى نفسك مع صورة مقبولة ، ومعرض حسن .

ويأتى ابن سنان الخفاجى ولا يزيد فى تعريف الفصاحة فى اللغة عن أبى هلال غير أنه يستشهد بقول الشاعر

وتحت الرغــــوة اللبن الفصيح

ويتابع أبا هلال فى رأيه الثانى عن الفصاحة والبلاغة أنهما مختلفان ويقول : والفرق بين الفصاحة والبلاغة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ ، والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعانى لا يقال كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة ، وإن قيل فيها فصيحة ، وكل كلام بليغ فصيح ، وليس كل فصيح بليغا كالذى يقع فيه الاسهاب فى غير موضعه (١) .

وفرق كذلك بين مفهوم البلاغة والفصاحة ، وابن الأثير ، فى والمثل السائر ، يجعل البلاغة أيضا أعم من الفصاحه فهى تشمل اللفظ والمعنى ، والفصاحة فى اللفظ وحده

---

(١) سر الفصاحة ص ٤٩ ، ٥٠ للخفاجى بتحقيق الصعيدى

ويرى الخطيب القزويني في الايضاح ، أن الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم يجد فيها بلغه منها مايصلح لتعريفهما به ، ولا مايشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام ، وكون الموصوف بهما المتكلم ، ورأى أنه من الأولى أن يقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين فقال : كل واحدة منهما تقع صفة لمعنيين أحدهما الكلام ، كما في قولك : قصيدة فصيحة أو بليغة ، ورسالة فصيحة أو بليغة ، والثاني المتكلم ، كما في قولك : شاعر فصيح أو بليغ ، وكاتب فصيح أو بليغ . والفصاحة خاصة تقع صفة المفرد ، فيقال كلمة فصيحة ، ولا يقال كلمة بليغة [1] .

ويقول سعد الدين التفتازاني في كتابه المطول . « واعلم أن الناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالا شتى لافائدة في ايرادها إلا الاطناب [2] » ويتابع الخطيب في رأيه ويأتي صاحبنا السبكي ونراه لم يشر إلى رأى الشيخ عبد القاهر في البلاغة والفصاحة مع أن كتاب « دلائل الاعجاز » ضمن مصادره وعلى رأسها ، ثم يعرف الفصاحة [3] في اللغة بما لا يزيد عن العسكري وابن سنان الخفاجي غير أنه يسند الكلام عنها إلى الجوهري ويعترض على استشهاده بالبيت .

ونحت الرغـــوة اللبن الفصيـــح

يقول السبكي : إن كلام الجوهري يقتضى أن فصاحة اللبن أخذ الرغوة عنه ، وأنه إنما سمى فصيحا عند ذلك ، والبيت يدل على أنه فصيح قبل نزع الرغوة . بل ظاهره أن بقاء الرغوة شرط حتى لا يسمى فصيحا بعد أخذها ، لأنه ليس حينئذ تحت الرغوة ثم يرد على اعتراضه فيقول : أنه يجوز الاستشهاد بالبيت إذا أريد بقول الجوهري : « أخذت عنه الرغوة » أنها استعملت عليه بعد أن كانت

---

(١) الايضاح للقزويني ص ٣ طبع صبيح ١٣٩٠هـ — ١٩٧١م

(٢) المطول ص ١٤ مطبعة أحمد كامل سنة ١٣٣٠هـ (٣) عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح جـ ١ ص ٧٠ — ٧٥ ضمن شروح التلخيص طبع الحلبي

(٤) المرجع السابق جـ ١ ص ٧٣

منبثة فى أجزائه ، ولكن السبكى يعود ويرى أن هذا الحل بعيد ، لأن عبارة ابن سيدة لا تؤيده فابن سيدة يقول : « ذا ذهبت عنه الرغوة ، وكذلك عبارة الراغب فإنها تقول : إذا تعرى من الرغوة ، فأفصح اللبن إذا زل عنه اللبأ .

ويعترض السبكى على قول الخطيب «والفصاحة يوصف بها المفرد» ويرى أن كلمة « المفرد» لاتشمل المركب الإضافى مثل «عبد الله» وذلك يوصف بالفصاحة، ولاتشمل المركب الناقص مثل قول الشاعر .

اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا

فإن هذا البيت من المركب الناقص لأنه غير مفيد ، لعدم ذكر جواب الشرط مع أنه فصيح باجماع ضرورة فصاحة كلماته .

ويرى السبكى أنه كان من الاحسن أن يقول القزوينى : المفرد والمركب ونحن نقول للسبكى :ماذا تريد بالمركب؟ أتريد به المركب مطلقا ليشمل التام والناقص، فنقول له : إن المركب التام هو الكلام وسيأتى الحديث عنه فيما بعد ، ودخول المركب الناقص مع المركب التام وهو رأى «الخلخالى » المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، اعترض عليه « الدسوقى » بأن هذا يحتاج إلى التجوز — ورأى أن المركب الناقص يدخل مع المفرد باعتبار المفرد ماليس بكلام فلا يحتـــاج إلى التجوز — لأن إطلاق الكلام على المركب مطلقا ليشمل التام والناقص فيه تجوز على طريق المجاز المرسل من باب اطلاق الخاص وإرادة العام .

أما إطلاق المفرد على ماليس بكلام ، فانه حقيقة عرفية ، أما تفسير «المفرد» بأنه ماقابل الجملة فهو غير مقصود ، لأن الجملة مافيها اسناد ، وقد يكون الاسناد مفيدا فهو الكلام ، وقد يكون غير مفيد وهذا هو المركب الناقص ، وكان ينبغى على السبكى أن يحدد ماذا يريد بالمفرد وما ذا يريد بالمركب .

فالمعروف أن الالفاظ على ثلاثة أنواع ، الأول : الكلمات المفردة ، والثانى: المركبات الناقصة . ، والثالث :المركبات التامة ، إذا كان دخول المركب الناقص فى

المفرد حقيقة عرفية فلماذا السبكى عطف المركب على المفرد ؟ إن كان يريد به المركب الناقص وهو يريده قطعا ، لأنه لا يخفى على السبكى أن المركب التام هو الكلام وسيتكلم عنه القزوينى فيما بعد .

ويتابع السبكى القزوينى فيرى أن البلاغة لا يوصف بها الكلمة وإنما يوصف بها الكلام والمتكلم .

وينتقل السبكى إلى نقطة أخرى وهى لماذا قدم القزوينى الفصاحة على البلاغة يرى السبكى أن الفصاحة قدمت لأنها أكثر مجالا من البلاغة ، ولكون الفصاحة كالشرط للبلاغة .

ولا يعجبه رأى من يقول : أن الفصاحة أعم من البلاغة ولذلك قدمت ويصفه بأنه رأى غير جيد .

ويرى السبكى ، أن كل مايوصف بالبلاغة يوصف بالفصاحة صحيح ، لأن شرط البليغ أن يكون فصيحا .

وينسب القول بأن البلاغة والفصاحة مترادفان — إلى الجوهرى ويقول : الظاهر أنه يقصد بذلك أن البلاغة تكون فى الكلمة كما تكون فى الكلام ، وذلك عند السبكى لا يوجب ترادفا بل يوجب أن كل محل صلح للفصاحة صالح للبلاغة ، وإن اختلف مفهومهما ويرى ابن الأثير وبعض البلاغيين أن الفصاحة أعم والبلاغة أخص ، لكنهما لا توجد فى المفرد وعلى ذلك قدم الأعم على الأخص أى قدمت الفصاحة على البلاغة ولكن السبكى يرى أن هذا الرأى ظاهر الفساد ، فليس بين حقيقتى الفصاحة والبلاغة عموم وخصوص بل هما كل وجزء فالبلاغة ، كل ذو أجزاء مترتبة . والفصاحة جزء غير محمول .

ثم يذكر أن حازم يرى أن الفصاحة أخص من البلاغة .

والسبكى متأثر فى تقديم الفصاحة على البلاغة بصاحب سر الفصاحة [1].

---

(١) سر الفصاحة ص ٥١

ويرى السبكى أن مما يوصف به الكلام والكلمة أيضا ، البراعة ، وقد أهملها الجمهور وقد ذكرها القاضى أبو بكر الباقلانى فى كتابه « الانتصار » مع الفصاحة والبلاغة وحدها . بما يقرب من حـــد البلاغة . ومعلوم أن الشيخ عبد القاهر الجرجانى قد ذكرها وسوى بينها وبين الفصاحة والبلاغة .

ألست ترى معى بعد هذا العرض الطويل لموضوع « البلاغة والفصاحة » أنه كان من الخير للبلاغة والبلاغيين أن يكتفى السبكى برأى الشيخ عبد القاهر الذى أثبتناه فى صدر هذا البحث .

فماذا نفيد البلاغة من اعتراض السبكى على الجوهرى لاستشهاده بالبيت .

وتحت الرغوة اللبن الفصيح . ؟

ولماذا الوقوف أمام « لفظ المفرد »؟ مادام أن إطلاق « المفرد » على « المركب الناقص » من الحقيقة العرفية . وما فائدة بيان السر فى تقديم الفصاحة على البلاغة فى الدرس والتحصيل ؟

صحيح !! أن بعض هذه الأبحاث ظل للبلاغة ، لكن كثرتها تجلب السأم والملل على دارس البلاغة . وتطغى على الهدف الأصلى وهو : تربية ملكة التذوق للبيان العربى بعامة

إن السبكى — غفر الله له — يتمتع بمواهب طيبة ، وكم كنا نود أن تكون هذه المواهب فى كيفية التذوق للنظم العربى وفهم ضروبه وأساليبه .

فصاحة المفرد

قال القزوينى (فالفصاحة [1] فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس) .

يرى السبكى أنه كان من الأحسن اجتناب لفظ « الخلوص » لغلبة استعماله فى الانفكاك عن الشىء بعد الكون فيه ، وليس المراد هنا كذلك . وأن الخلوص من

---

(١) عروس الافراح ﺣ ١ ص ٧٦ ، ٧٧

هذه الأمور عبارة عن عدمها . فهو تعريف بالأمور العدمية . وإنما يكون التعريف بالذاتيات أو الخواص الوجودية ، ومن هنا يرى السبكى أنه من الأحسن أن نقول (الفصاحة التئام الحروف وكثرة الاستعمال وموافقة القياس) والمراد بالاستعمال استعمال العرب ، وبالقياس قياس التصريف .

والحق أن عبارة السبكى أوضح وأعزب ، ويحس مدرس البلاغة بالراحة عند استعمالها .

والقزوينى يقصد خلوص المفرد من كل واحد من الثلاثة المذكورة لا من مجموعها .

ولذلك يرى السبكى أن عبارته لا تدل على ذلك ، وكان من الأولى أن يقول : « فالفصاحة فى المفرد خلوصه من تنافر الحروف ومن الغرابة ومن مخالفة القياس » ، لأن مادة « الخلوص » فى معنى النفى وعلى ذلك يكون المعنى

الفصيح : ألا يكون مشتملا على الأمور الثلاثة . وذلك يوهم أن المراد الخلوص من المجموع ، وعليه فلا يضر فى فصاحة الكلمة وجود واحد أو اثنين من الثلاثة وهو باطل .

أ — التنافر[1] :

يقول السبكى : أن القزوينى قسم فى كتابه « الايضاح » التنافر . إلى ما تكون الكلمة بسببه متناهية فى الثقل وعسر النطق بها كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقته فقال : « تركتها ترعى الهعخع » .

وينقل ويروى عن الخليل والخفاجى والصغانى ، وابن شميل وأبى الدقيش وابن سيدة ، وأبى زيد ، وعبد اللطيف البغدادى والليث ، وابن الأعرابى ، والإمام فخر الدين الرازى حديثهم حول كلمة « الهعخع » وينتهى إلى أن هذه الكلمة فيها أربعة أقوال : أحدها . أنه الخعخع . والثانى الهعخ ، وهو فيها يضم الهاء والخاء

---

(١) عروس الأفراح ج ١ ص ٢٧

كما رآه مضبوطا بخط عبد اللطيف . والثالث أنه لا أصل لها ، والرابع أنه الهمخع وهذا فيه الغرابة أيضا — وكان الأولى أن يبعد السبكي هذا البحث حول كلمة «الهمخع» عن علم البلاغة ويؤيد مسلك القزويني في «التلخيص» حيث لم يذكر هذه الكلمة ، ويأخذ بالرأي القائل : أن هذه الكلمة لا أصل لها وبما حكى عن بعضهم أنه قال : سألنا الثقات فأنكروا أن يكون هذا الاسم في كلام العرب .

ومن الثقل ماهو دون ذلك كلفظ «مستشزرات» ويرى السبكي . أن الثقل وجد في مستشزرات ، لتوسط الشين وهي مهموسة رخوة بين التاء وهي مهموسة شديدة ، والزاي وهي مجهورة . وينقل «الدسوقي في حاشيته عن الفنري أن هذا التعليل للخلخالي ويقول : ولو قال امرؤ القيس «مستشرفات مكان مستشزرات لزال الثقل ، واعترض على هذا الرأي بأن الراء المهملة أيضا من المجهورة فهي كالزاي ، وإن كانت الزاي رخوة : والراء المهملة متوسطة بين الرخوة والشديدة . وأجيب بأن الثقل ناشيء من اجتماع الشين ، مع التاء والزاي ، أما الراء المهملة في مستشرفات ، وإن كان من المجهورة إلا أن مجاورة الفاء التي هي من حروف الذلاقة أزالت الثقل الحاصل من توسط الشين بين ماذكر[1] .

ثم مضى السبكي يشرح بيت امريء القيس فيقول : والإشارة بقوله غدائره إلى قول امريء القيس :

وفرع يزين المتن أسود فاحم   أثيث كقنو النخلة المتعثكل
غدائره مستشزرات إلى العلا   تضل المداري في مثنى ومرسل

الفرع : الشعر . والأثيث : الكثير . والقنو : العنقود . والمتعثكل : المتراكم . والغدائر : الذوائب والمستشزرات : روى بفتح الزاي أي مرفوعات وبكسرها بمعنى أي مرتفعات . ويقال استشزر الشعر ، واستشزره صاحبه لازما ومتعديا ، ويروى عقص جمع عقصة أو عقيصة ، وتضل العقاص : أي تخفى تحت الشعر ، هذا كل

---

(١) انظر حاشية الدسوقي بتصرف جـ١ ص ٨١ ضمن شروح التلخيص

ماقاله السبكى شرحا للبيتين . وكنا نود من السبكى أن ينظر إلى امرىء القيس بمنظار آخر ، فامرؤ القيس شيخ شعراء الجاهلية بلا منازع ، فإيراده لهذه الكلمة «مستشزرات» لابد له من هدف لايخفى على السبكى .

فالشاعر عقد مقارنة بين هذه المرأة وبين النخلة المحبوبة عنـــد العرب فالمرأة يزينها هذا الشعر الأسود الذى يخلب لب الرجال فكذلك النخلة تحمل من الثمار التى تتفتح لها النفوس ومهما قيل فى «مستشزرات» فأرى أن امرأ القيس أتى بهذه الكلمة بما فيها من الطول والثقل لغرض بلاغى يظهر عند إنشادنا لهذا البيت ووقوفنا عنـــد كلمة «مستشزرات» بسبب طولها وثقلها فيعطينا فرصة نسبح بخيالنا إلى هذه المرأة وإلى شعرها المرتفع وهنا تنطبع الصورة فى خيالنا ويتجلى لنا مقارنتها بالنخلة ، فيالها من امرأة يجعلنا الشاعر نتأمل فى أعلاها وكأنها مباركة كالنخلة فصحيح أن كلمة «مستشزرات» طويلة وثقيلة ، لكن هذا الطول وذاك الثقل يستدعيه المقام وأصبحت على الرغم من ذلك مطلوبة فى هذا المقام فلا مانع أن نصفها بالفصاحة فى ذلك المكان ، لأنه طلبها وكذلك لفظ «اطلخم» فى قول أبى تمام :

قد قلت لما اطلخم الأمر وانبعثت عشواء تالية غبساً دهاريسا

قالوا(٢) : إن كلمة «اطلخم» فيها ثقل وأرى أن أبا تمام أتى بهذه الكلمة ليشير إلى أن الأمر أصبح ثقيلاً عسيراً لا يمكن التعبير عنه إلا بهذه الكلمة التى تشبهه وتعبر عنه أتم تعبير وأدقه «فاطلخم» فصيحة فى هذا البيت لأن المقام يستدعيها .

ضابط تنافر الحروف :

قالوا : إن الضابط المعول عليه فى ضبط تنافر الحروف «الذوق» ، وهو

---

(١) بغية الايضاح للشيخ عبد المتعال الصعيدى ج ١ ص ٧ المطبعة النموذجية ١٣٧١هـ — ١٩٥٢م

قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه ، فكل ما عده الذوق ثقيلا متعسر النطق به كان ثقيلا وما لا فلا[١] .

ونرى السبكى لا يشير إلى هذا الضابط ويعرض لنا الضابط الآخر فى ضبط التنافر وهو ما نقله ابن سنان الخفاجى وغيره عن الخليل بن أحمد . أن التنافر يكون إما لتباعد الحروف جداً أو لتقاربها ، فإنها كالطفرة والمشى فى القيد ورأى الخفاجى[٢] . أنه لا تنافر فى القرب وإن أفرط واستدل على ذلك بأن لنا ألفاظاً حروفها متقاربة فى المخارج — وهى حسنة كلفظ « الشجر » و « الجيش » و « الفم » .

وعندنا ألفاظ مخارج حروفها متباعدة ومع ذلك نراها قبيحة ، مثل ملع . إذا أسرع .

ويرى السبكى أن ضبط التنافر ببعد المخارج أو بقربها لا يطرد ، لأننا نجد لفظ « الفم » حسن مع تقارب حروفه . وقد يوجد البعد . ولا تنافر مثل لفظ « علم » ومثل لفظ « البعد » ، فان الباء من الشفتين والعين من الحلق . وهو حسن وكذلك « أو » غير متنافرة مع أن الواو بعيدة من الهمزة ، ومثلها « ألم » متباعدة . وكذلك « أمر » ولا تنافر والحق فى الجواب عن ذلك كما يراه السبكى ، أن المقصود أو المراد انما هو الغلبة كما هو الشأن فى العلامات لا اللزوم[٣] ، وبهذا الفهم يجعل السبكى هذا الضابط متصفا بالمرونة بحيث لا ينطبق على ألفاظ القرآن لأنه من المعلوم لدى كل عاقل أن ألفاظ القرآن فصيحة بلا منازع بخلاف بعض الباحثين الذين جعلوا هذا الضابط جامدا فوصفوا بعض ألفاظ القرآن بغير الفصاحة وحاولوا أن يجدوا مخرجا لهذا القول فلم يفلحوا[٤] .

فلماذا لم يشر السبكى إلى ضابط « الذوق » فى التنافر ؟ ألأنه كان يرى —

---

(١) انظر حاشية الدسوقى جـ١ ص ٨٠ (٢) سر الفصاحة ص ٤٧و
(٣) عروس الأفراح جـ ١ ص ٨٠ (٤) تهذيب السعد جـ ١ ص ٨٠

كما نرى فى أيامنا — أن « الذوق الأدبى » يدعيه من يعرف ومن لا يعرف؟ فطرح السبكى القول بالذوق جانبا ، ويبعد هذا بأنه كان من الممكن الاحتراز بقوله : ذوق أولى البصر بالأدب ، أم أنه لم يشر إلى الذوق ، لأن من قمة القائلين بالذوق « ابن الأثير » والسبكى دائما ينحاز إلى رأى الخفاجى ضده ولكن يبعد الاحتمال الأخير « إشارة الخفاجى إلى « الذوق » ، فقد قال بعد عرض ضابط بعد الحروف أو قربها ما نصه . « والشاهد على ماذكرناه الحس ، فان الكلمة فى تأليف المتجاور ظاهرة ، يجدها الانسان من نفسه حال التلفظ » (١) ، ويظهر أن السبكى وجد أن القول بالذوق لايحتاج إلى النص عليه ثم يرى السبكى أن المثلين أو المتضادين مثل المتقاربين أو المتباعدين فى تحصيل التنافر .

وفى نهاية البحث يميل السبكى إلى رأى الخفاجى فيقول مانصه . « وحيث دار الحال بين الحروف المتباعدة والمتقاربة ، فالمتباعدة أخف ، حتى جعل جماعة تباعد مخارج الحروف من صفات الحسن ونقله ابن الأثير (٢) فى كنز البلاغة عن علماء البيان . وقال الخفاجى : أنه شرط الفصاحة . ورد عليه فى المثل السائر ، بأنا نعلم الفصاحة ، قبل العلم « بمخارج الحروف ويرى السبكى أن رد صاحب المثل السائر ضعيف ، لأن الخفاجى لم يجعل العلة ، العلم بتباعد المخارج بل نفس التباعد ، وذلك واضح لكل سامع .

ثم يؤيد السبكى رأيه بالنقل عن العلماء فيقول : قالوا : إن كلام العرب ثلاثة أقسام أغلبه ماتركب من الحروف المتباعدة ، ويليه تضعيف الحرف نفسه ، وأقله المركب من الحروف المتجاورة ، فهو بين مهمل وقليل جدا ، وإنما كان أقل من المتماثلين ، وإن كان المتماثلان فيهما ما فى المتقاربين وزيادة ، لأن المتماثلين يخفان بالادغام . قال ابن جنى ، فى آخر سر الصناعة : التأليف ثلاثة أضرب : أحدها تأليف الحروف المتباعدة وهو الأحسن ، الثانى : تضعيف الحرف نفسه ، وهو يلى الأول فى الحسن . وثالثها الحروف المتقاربة ، فامارفض ، وإماقل استعماله .

---

(١) سر الفصاحة ص ٤٨ ، ٤٩ (٢) ابن الاثير . عماد الدين اسماعيل بن الاثير .

ولذلك لما أرادت بنو تميم اسكان عين « معهم » كرهوا ذلك ، فأبدلوا الحرفين حاءين فقالوا « محم » فرأوا ذلك السهل من الحرفين المتقاربين ، ثم قال: والتضعيف واحتمال الحروف المكروهة والاعتدال بأواخر الحروف أولى منها بأوله (١).

ب — الغرابة :

والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لايظهر معناها ، فيحتاج فى معرفته إلى أن ينقر عنها فى كتب اللغة ، أو يكون المراد من الكلمة محتاجا إلى التخريج على وجه بعيد . ومعنى كونها وحشية أن تكون غير مأنوسة الاستعمال .

ويرى السبكى . أن الغرابة تكون بالنسبة إلى العرب العرباء ، لا بالنسبة إلى استعمال الناس ، ولو أردنا استعمال الناس لكان جميع ما فى كتب الغريب غير فصيح والقطع بخلافه .

ويرى السبكى أيضا أن المراد من الغرابة قلة استعمال الكلمة المعنى الموضوعة له فى أصل اللغة لا لغيره .

فالاول : وهو أن تكون الكلمة وحشية لايظهر معناها ، فيحتاج فى معرفته إلى أن ينقر عنها فى كتب اللغة نحو: تكأكأتم « بمعنى : اجتمعتم » من قول عيسى بن عمرو النحوى « مالكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذى جنة (٢) افرنقعوا عنى (٣) » .

ويظهر أن السبكى يميل إلى رأى ابن سنان الخفاجى حيث ذكر أن الخفاجى نقل الصيغة بلفظ المضارع « تتكأكأون » وقال : إن هذا التركيب أخرجه عن الفصاحة أمران : ضعف للتأليف فى تتكأكأون ، والغرابة فى افرنقعوا . ويعنى بقوله : ضعف التأليف . تنافر الحروف ولم ينتبه السبكى إلى مالم نعثر على نفسير له فى كتب اللغة مثل (جحلنجع) من قول أبى الهميسع .

---

(١) عروس الافراح جـ ١ ص ٨٢ ، ٨٣

(٢) جنون

(٣) انصرفوا — وقال ذلك حين سقط عن دابته فاجتمع الناس حوله

من طمحة صبيرها جحلنجع   لم يحضها الجدول بالتنوع [١]

والثانى من الغرابة . أن يكون المراد من الكلمة محتاجا إلى التخريج على وجه بعيد ، فيحتار السامع فى فهم المعنى المقصود من الكلمة لترددها بين معنيين أو أكثر بلا قرينة :

وذلك مثل كلمة « مسرجا » من قول رؤبة بن العجاج :

أيام أبدت واضحا مفلجا   اغر براقا وطرفا أبرجا
ومقلة وحاجبا مزججا   وفاحما ومرسنا مسرجا

وأبدت : ظهرت ، وواضحا : أى سنا واضحا ، والفلج : تباعد ما بين الأسنان ، والأغر : الأبيض ، والعرب تتمدح ببياض السن ، والهنود يتمدحون بسواده ، والبريق : اللمعان ، والطرف : العين . البرج : بالتحريك وهو عظم العين وحسنها أى وطرفا عظيما حسنا ، والمقلة : بياض العين مع سوادها . وقد تستعمل فى الحدقة ، ومزججا : مدققا مطولا ، وفاحما : أى شعرا أسود كالفحم ، ومرسنا : المراد بها الأنف بإطلاق المرسن : وهو اسم لمحل الرسن وهو أنف البعير ، على أنف الإنسان من باب المجاز المرسل الذى علاقته الإطلاق والتقييد .

« مسرجا » لا يعلم ما أراد الشاعر به ، وحمل هذه الكلمة على الخطأ لا يصح لوقوعها من عربى عارف باللغة ، ومن هنا احتاج علماء اللغة إلى تخريج هذه الكلمة « مسرجا » على وجه تسلم به من الخطأ وإن كان بعيدا فاختلفوا فى تخريجها .

قال « ابن دريد » : يريد الشاعر بقوله « مسرجا » أن أنف المرأة فى الاستواء والدقة كالسيف السريجى ، وقال « ابن سيدة » : يريد الشاعر أن أنف المرأة فى البريق واللمعان كالسراج . فلماذا كانت الكلمة غير ظاهرة الدلالة على المعنى المراد حتى صارت فى عرف البلاغيين « غريبة » ؟

---

(١) الطمحة . النظرة . والصبير السحاب المتراكم — قال صاحب القاموس ذكروا « جحلنجع » ولم يفسروا ، وقالوا : كان أبو الهميسع من أعراب مدين ، وكنا لا نكاد نفهم قوله

قالوا : أن « مسرجا » اسم مفعول مشتق وكل مشتق لابد له من أصل يرجع إليه باشتقاقه منه ، وأصل المشتقات هو « المصدر » ففتش العلماء فى كتب اللغة فلم يجدوا فيها « تسريج » ، لأن « سرَّج » على وزن فعَّل بتضعيف العين ، وفعل مصدره التفعيل فيكون مصــــدر « سرَّج » التسريج ولكنهم وجدوا من مادة «سرّج» سريجى وسراج .

ولما كانت صيغة «فعل» بتضعيف العين فى اللغـة تدل على النسبة إلى الأصل كما يقولون فى مثل كرمته نسبته للكرم وفسقته نسبته للفسق ، كان حق سرّج أن تكون منسوبة إلى التسريج ، ولما لم يوجد « التسريج » الذى حق النسبة أن تكون إليه حاول العلماء أن يجدوا لذلك مخرجا فخالفوا فى أمرين : الأمر الأول جعلوا « مسرّجا » منسوبا « للسراج » ، أو للسريجى » بدلا من النسبة إلى الأصل أى التسريج

الثانى : جعلوا النسبة تشبيهية .

والمعنى حينئذ ومرسنا منسوبا للسراج من حيث أنه شبيه به فى البريق واللمعان . أو منسوبا للسريجى من حيث أنه شبيه به فى الدقة والاستواء[1] .

والمعروف لدى اللغويين والنحويين أن اسم المفعول مثل « مسرّجا » فى قول الشاعر فى الأصل معناه ذات وقع عليها الفعل ، فتفسيره فى قول الشاعر بمعنى ذات شبيهة بذات أخرى مخالف لقاعدتهم .

وعندهم أيضا : مجرد النسبة لا يدل على التشبيه ، فجعلها للتشبيه بعيد . وليس تشبيها حقيقيا بل هو تشبيه مرموز إليه .

ولايخفى مافى تشبيه الأنف بالسيف أو السراج من البرودة ومن خلاف المعتاد

---

(١) راجع فى ذلك حاشية الدسوق حـ ١ ص ٨٣ — ٨٧ وكذلك مواهب الفتاح لأبى يعقوب المغربى حـ ١ ص ٨٣ — ٨٧ ضمن شروح التلخيص

فى تراكيب البلغاء واعتباراتهم حتى لو صرح بالتشبيه لمح فكيف تكون الحال من الرمز إلى التشبيه(١)

وقد حاول بعض البلاغيين أن يخرج كلمة « مسرّجا » على وجه موافق للقياس حاصله أن « فعّل » يجىء بمعنى صيرورة فاعله كأصله تقول : قوس الرجل أى صار كالقوس وحينئذ يكون « مسرج » معنـــاه : الصائر كالسراج أو كالسيف السريجى .

وردّ هذا التخريج بأن سرج بهذا المعنى لازم لا يصاغ منه اسم المفعول فلا يظهر ذلك إلا إذا كان « مسرج » بكسر الراء اسم فاعل مع أن الرواية فتحها « اسم مفعول » .

فلأجل هذا كله كانت كلمة « مسرّجا » غريبة لأننا فى البلاغة نقول كما حكى الجاحظ : « لا يكون الكلام يستحق اسم البلاغة حتى يسابق معناه لفظه ، ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك (٢) وحاول بعضهم أن يخرج كلمة «مسرجا» من الغرابة فقال : ورد فى كتب اللغة تفسير سرج ببهج وحسن . يقال : سرج الله أمرك أى بهجه وحسنه وأجيب بأن «مسرّجا» إذا جعل اسم مفعول من سرج الله أمرك بمعنى بهجه وحسنه — غريب أيضا ، لأنه يحتاج إلى تفتيش عليه فى كتب اللغة المبسوطة لعدم وجوده فى الكتب المشهورة واعترض بأن « سرج الله أمرك » بهذا المعنى موجود فى الديوان والتاج وغيرهما من كتب اللغة فيكون مشهورا فلا يكون غريبا . ولكن اعترض على هذا بأن اشتهار « سرج » فى كتب اللغة من المتأخرين وقد جاء هذا الاشتهار بعد الحكم من قدماء أهل المعانى بغرابة «مسرج» وحينئذ فذلك الاشتهار لا يخرج «مسرجا» عن الغرابة بالنسبة المتقدمين ، لاحتياجهم إلى التفتيش عليه(٣) .

---

(١) مواهب الفتاح فى شرح تلخيص المفتاح جـ ١ ص ٨٥
(٢) البيان والتبيين للجاحظ جـ ١ ص ١١٥
(٣) انظر حاشية الاسوقى جـ ١ ص ٨٦

وبعد فما رأى السبكى فى لفظ « مسرجا » ؟ .

يرى السبكى أن الغرابة فى «مسرّجا» ليست غرابة كلمة وإنما هى غرابة معنى . وعنده لو سمى هذا باسم التعقيد لكان حسنا .

ويخالف السبكى ما عليه العلماء فى أمرين : الأمر الأول ، يقول ما نصه « ولا مانع من تسمية السيف السريجى «مسرجا» من التسريج وهو التحسين بحيث صار يشبه السراج . فن أين أتى بكلمة «التسريج» ، أمن عنده ومن توليده أم من كتب اللغة ؟ الظاهر هو الأول وحينئذ يكون ذكر « التسريج » فى كلام السبكى لا يوهم أن الكلمة أصلا فى كتب اللغة عند الأقدمين وبذلك لايخرج عن الغرابة .

الأمر الثانى : يقيس السبكى التشبيـــه التى دلت عليه كلمة « مسرجا » على التشبيه فى قول الشاعر :

فأمطرت لؤلؤا من نرجس وسقت ورداً وعضت على العناب بالبرد

ويجعل التشبيهات الموجودة فى البيت وفى كلمة « مسرجا » من قبيل التشبيه المحذوف الأداة [1]

والمعروف أن البيت المذكور ليس من قبيـــل التشبيه بل هو من قبيل الاستعارت التصريحية ، فقد استعار : اللؤلؤ ، والنرجس ، والورد ، والعناب ، والبرد الدموع ، والعيون ، والخدود ، والأنامل ، والأسنان .

ولعل السبكى تابع أبا هلال العسكرى إذ أورده فى باب التشبيه[2] ، وعذر أبى هلال أنه أورد هذا البيت فى باب التشبيه ، قبل اتضاح الفرق بين التشبيه المحذوف الأداة وبين الاستعارة على يدى القاضى على بن عبد العزيز الجرجانى فى كتابه « الوساطة بين المتنبى وخصومه » فقد قال ما نصه : « وربما جاء من هذا

---

(١) عروس الافراح ج ١ ص ٨٥
(٢) انظر الصناعتين للعسكرى ص ٢٥٧

الباب مايظنه الناس استعارة ، وهو تشبيه أو مثل ، فقد رأيت بعض أهل الأدب ذكر أنواع من الاستعارة ذكر فيها قول أبي نواس :

والحب ظهر أنت راكبه فاذا صرفت عنانه انصرفا

ولست أرى هذا وما أشبهه استعارة ، وإنما معنى البيت أن الحب مثل ظهر أو الحب كظهر تديره كيف شئت إذا ملكت عنانه ، فهو إما ضرب مثل أو تشبيه شيء بشيء ، وإنما الاستعارة ما اكتفى فيها بالاسم المستعار عن الأصل ، ونقلت العبارة فجعلت في مكان غيرها ، وملاكها تقريب الشبه ، ومناسبة المستعار له للمستعار منه[1] .

والحق أن الغرابة لا تخل بفصاحة الكلمة لأنه يوجد عندنا غريب القرآن وغريب الحديث ، ولم يقل أحد بعدم فصاحتهما .

وما كان من قبيل « مسرجا » فهو تعقيد في فهم المراد ومثله قول الشاعر :

لو كنت أعلم أن آخر عهدكم يوم الرحيل فعلت ما لم أفعل

فلا يعلم ماذا أراد الشاعر بقوله : فعلت مالم أفعل — أكان يبكي إذا رحلوا — أم كان يهيم على وجهه من الغم الذي لحقه — أم يتبعهم إذا ساروا — أم يمنعهم من المضي على نية الرحيل ، وهذا يتفق مع ما نقلناه عن السبكي .

وما كان من قبيل « تكأكأتم » فهو من قبيل تنافر الحروف الموجب للثقل على اللسان ، أو قلة الاستعمال على ألسنة البلغاء الذي يجعل الكلمة وحشية غير مأنوسة .

وما كان من قبيل قول أبي الهميسع : « جحلنجع » الذي لم يعثر على تفسيره ، فيجب أن يطرح ولا يوضع له حساب في كتب البلاغة .

---

(١) الوساطة ص ٤١ تحقيق محمد أبو الفضل وعلى البجاوى طبع الحلبى

ج — مخالفة القياس

والمخالفة هى : أن تكون الكلمة غير جارية على قانون المفردات اللغوية والمفردات اللغوية يتقرر حكمها بالقانون التصريفى . فاذا اقتضى القانون وجوب إدغام المثلين فورد بخلافه مثل لفظ « الاجلل » من قول أبى النجم :

الحمد لله العلى الأجلل — أعطى فلم يبخل ولم يبخل

فقد خرج عن القانون .

وتتقرر مفردات اللغة أيضا بما ثبت عن الواضع وإن خالف ذلك القانون التصريفى كقلب الهمزة من الهاء فى لفظ « ماء » فكل ما ثبت عن الواضع فصيح وإن خالف القانون التصريفى ومن هنا نرى السبكى يقول : إن مخالفة القياس انما تخل بالفصاحة حيث لم تقع فى القرآن الكريم . وينتهى السبكى إلى أن مخالفة القياس مع قلة الاستعمال ، بمجموعها هو المخل بالفصاحة.

وقال الخطيبى : إذا كانت مخالفة الاستعمال فى الكلمة — لدليل فلا تخرج عن الفصاحة كما فى سرر ويتعقبه السبكى بالمناقشة فيقول : يريد الخطيبى أن قياس سرر أن يجمع على أفعله وفعلان مثل أرغفة ورغفان ، فإن عنى بالدليل ورود السماع فذلك شرط لجواز الاستعمال اللغوى لا الفصاحة .

وإن عنى دليلا يصيره فصيحا ، وإن كان مخالفاً للقياس ، فلا دليل فى سرر على الفصاحة إلا وروده فى القرآن الكريم .

وإن أراد الخطيبى . أن سررا خالف القياس لعدم الإدغام فليس بصحيح ، فانه ليس قياس الإدغام ، وليس كل مثلين يدغم أحدهما فى الآخر(١) .

ويقف السبكى أمام الضرورات الشعرية ويقول : إن عبارة القزوينى التى نصها « والمخالفة نحو الحمد لله العلى الأجلل » ظاهرها يقضى بأن كل ضرورة

---

(١) عروس الأفراح ج ١ ص ٨٨ ، ٨٩

ارتكبها شاعر ، فقد أخرج الكلمة عن الفصاحة .

ثم ينقل عن النحاة والخفاجى وحازم ويقول : إنه ذكر كلام حازم لما فيه من الزيادة ونصه « والضرائر السائغة منها المستقبح وغيره ، وهو مالا تستوحش منه النفس كصرف مالا ينصرف ، وقد تستوحش منه النفس فى البعض كالأسماء المعدولة ، وأشد ماتستوحشه النفس تنوين « أفعل من » .

ومالا يستقبح قصر الجمع الممدود ، ومد الجمع المقصور . ويستقبح منه ماأدى إلى التباس جمع بجمع ، مثل رد مطاعم إلى مطاعيم ، أورد مطاعيم إلى مطاعم ، فانه يؤدى إلى التباس مطعم بمطعام

وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية لما ليس أصلا فى كلامهم كقوله :

من حوثما نظروا فانظـــور

أى أنظر .

أو الزيادة المؤدية لما يقل فى الكلام كقول امرىء القيس فى بعض الروايات :

طأطأت شيما لى

أراد شمالى .

وكذلك يستقبح النقص المجحف كقول لبيد :

درس المنـا بمتالع فأبان

أراد المنازل

وكذلك العدول من صيغة لأخرى كقول الحطيئة :

فيها الزجاج وفيها كل سابغة جدلاء محكمة من نسج سلام

أراد سليمان عليه السلام .

ويرى السبكى أن الضرائر المتعلقة بحركة إعراب الكلمة لا ينبغى أن ينظر

إليها المتكلم فى فصاحة الكلمة بل مكان الحديث عنها فى فصاحة الكلام .

ولا نوافق حازما ولا السبكى على اعتبار قول لبيد : درس المنا بمتالع فأبان من النقص المجحف بل نقص اقتضته بلاغة الكلام حيث يريد الشاعر أن يفهمنا بأنه عند التعبير عن هذه المنازل ضاقت نفسه فلا يستطيع من كثرة ما ألم به من الحزن أن يذكر الكلمة كاملة ويناقش السبكى الخفاجى فى جعله حركة الإعراب من فصاحة الكلمة ويرى كما رأى من قبل أن مكان الحديث عن ذلك فى فصاحة الكلام .

قال القزوينى : « قيل ومن الكراهة فى السمع نحو كريم الجرشى شريف النسب وفيه نظر »

يقول السبكى أنه يشير إلى قول المتنبى :

مبارك الاسم أغر اللقب   كريم الجرشى شريف النسب

فان السمع يمج الجرشى والمراد بها النفس ، وربما مج السامع الكلمة وتبرأ منها كما يتبرأ من سماع الصوت المنكر ، وربما استلذ بسماع بعض الألفاظ .

ويشرح السبكى « النظر » الذى أشار إليه القزوينى فيقول : « يريد القزوينى أن الكراهة من جهة الصوت لا تعلق لها بالفصاحة ، لأن السمع قد يستلذ — بغير الفصيح — بحسن الصوت . وبالعكس ، فان كان كراهة الجرشى لاستغرابه فقد دخل فيما سبق .

ويرى الخطيبى أن هذا الرأى مبنى على أن الكراهة فى السمع راجعة إلى النغم ، لكن يجوز أن تكون راجعة إلى اشتمال اللفظ على تركيب ينفر الطبع عنه ، فتكون الكراهة فى السمع حينئذ راجعة إلى نفس اللفظ . ويرى السبكى أن ما فرضه الخطيبى لا يوجد إلا فى الكلام ، فان نفرة الطبع عن تركيب الكلمة انما تكون لتنافر حروفها ، وقد تقدم الاحتراز عنه والقزوينى إنما يتكلم الآن فى فصاحة المفرد .

ويرى السبكي أنه لا كراهة في لفظ « الجرشي » ومع ذلك نراه يعرض رأي حازم فيقول : وقد ذكر حازم كراهة لفظ « الجرشي » وعلله بتتابع الكسرات ، وتماثل الحروف وكونها حوشية ولم يعلق عليه .

ونوافق السبكي إذا كانت « الجرشي » مضافة إلى وصف مستكره مثل : « لئيم الجرشي » فاننا نرى كما يرى السبكي أنه لا كراهة فيها لأن المقام يستدعيها ، لأنه مقام ذم والألفاظ الخشنة تساعد في أداء معنى الذم أما إذا كانت « الجرشي » مضافة إلى وصف محبوب فانها تكون مستكرهة في هذا المقام ، لأن النفس معنى دقيق لطيف يناسبه من الألفاظ الرقة والعذوبة والسهولة ومقام المدح يستدعي ما خف من الألفاظ وحلا منها .

تنبيهات للسبكي

أورد السبكي عدة تنبيهات بعد أن انتهى من فصاحة المفرد عند الخطيب القزويني صاحب « تلخيص المفتاح » يمكن أن نستخلص منها النتائج الآتية التي تكشف نوعا ما عن مذهب السبكي البلاغي وهي :

١ — يرى السبكي : أن ألفاظ القرآن الكريم فصيحة وما قاله الزوزني في في شروح التلخيص من أن الكلمة غـــير الفصيحة قد ترد في القرآن زلة قدم ، وكذلك ما وقع في كلام الطيبي في تفسير سورة الأنعام وفي كلام ابن عصفور مما يوهم ذلك[1]

٢ — يرى السبكي : أن العلماء ذكروا أموراً بعضها يمكن أن يقال : أن الخلوص منه شرط لفصاحة المفرد وبعضها لا يمكن ادعاء ذلك فيه لوروده في القرآن الكريم أي أن القرآن الكريم كما يرى السبكي هو الفيصل في فصاحة المفرد فما ورد فيه ، فهو فصيح بلا منازع وما لم يرد فيه فهو قابل للمناقشة ووضعه تحت حدود ورسوم فصاحة المفرد[2]

---

(١) عروس الافراح جـ١ ص ٩١ (٢) انظر المرجع السابق

٣ — ينقل السبكي عن حازم شرطا من شروط فصاحة المفرد وهو . أن تكون الكلمة متوسطة بين قلة الحروف وكثرتها . والمتوسطة ثلاثة أحرف : فان كانت الكلمة على حرف واحد مثل « قه » فعل أمر من وقى — فى الوصل — قبحت . وإن كانت على حرفين لم تقبح إلا بأن يليها مثلها .

والمفرط فى القصر ما كان على مقطع مقصور .

والذى لم يفرط ما كان على سبب .

والمتوسط ما كان على وتد أو على سبب ومقطع مقصور أو على سببين .

والذى لم يفرط فى الطول ما كان على وتد وسبب .

والمفرط فى الطول ما كان على وتدين أو على وتد وسببين

والطول تارة يكون بأصل الوضع ، وتارة تكون الكلمة متوسطة فتبطلها الصلة وغيرها . كقول المتنبى :

خلت البلاد فى الغزالة ليلها فأعاضهاك الله كى لا تحزنا

وقول أبى تمام :

ورفعت للمستنشــــرين لوائى

ولما كان هذا الشرط موضوعا على اعتبار أن الفصاحة تعود(١) إلى ذات الكلمة، لا باعتبار وضعها بين جاراتها والتئامها مع أخواتها ، أحس السبكى أن هناك اعتراضا سيوجه إلى هذا الشرط فقال : فان قلت زيادة الحروف لزيادة المعنى كافى اخشوشن بمعنى « خشن » واقتدر فى قوله تعالى : (فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر(٢)) وقوله تعالى : (فكبكبوا فيها هم والغاوون (٣)) ، وغير ذلك ، فكيف جعلتم كثرة الحروف مخلا بالفصاحة مع كثرة المعنى فيه ؟

---

(١) عروس الافراح حـ ١ ص ٩١ (٢) سورة القمر آية ٤٢
(٣) سورة الشعراء آية ٩٤

ويحاول السبكي أن يجيب عن هذا الاعتراض ليسلم هذا الشرط ولكنه كان محايداً فيعرض جميع وجهات النظر الممكنة فيقول :

ا — لا مانع من أن تكون إحدى الكلمتين أقل معنى من الأخرى وهي أفصح منها إذ الأمور الثلاثة — التنافر والغرابة ومخالفة القياس — التي يشترط خلوص المفرد منها ، ليكون فصيحا لا تعلق لها بالمعنى .

ب — يرى السبكي أن زيادة الحروف لزيادة المعنى . المراد به أن يكون اللفظان لمعنى واحد ومادة واحدة . فخرج بالأول نحو علم واستعلم وكسر وانكسر . وبالثاني المادتان المستقلتان فلا تفاضل بينهما .

ويحكي أن التنوخي نقل عن بعض الناس أن صيغة فاعل أبلغ من فعيل لكثرة استعمالها ، وذكره ابن الأثير في « المثل السائر » وأخوه في « الجامع » وقال : لأن اسم الفاعل لا يكون إلا بمعنى الفاعل والفاعل قوي . وفعيل يكون بمعنى الفاعل والمفعول فهو دائر بين قوي وضعيف ، وما يختص بقوي أبلغ مما دار بين قوي وضعيف ، ولأن فاعل ، أشمل لشموله المتعدي والقاصر . ورده التنوخي بأن المفاضلة إنما تكون بين كلمتين ومادة واحدة لا بين الأوزان .

جـ — وقاعدة « زيادة الحروف لزيادة المعنى يرد عليها أيضا استعمال « ياء التصغير » فإننا نراها تنقص المعنى وتحقره غالبا مع أنها تزاد على أصل الكلمة وكان المقتضى أن تزيد المعنى ويعود السبكي ويرد على هذا الاعتراض بقوله : « إنما يكثر المعنى بزيادة حرف ليس لمعنى . أما إذا كان الحرف المزيد من الحروف التي تفيد معنى فانه لا يتجاوز معناه فنحن نجد حرف المضارعة لا يزيد المعنى في يضرب على ضرب بل يغير الزمان فقط .

أو يمكن أن يقال : إن « ياء التصغير » زادت المعنى ، لأن مدلول الاسم قبل التصغير مطلق الحقيقة ، وبعد التصغير يفيد الحقارة أو التحبيب ونحو ذلك من أسباب التصغير . وينقل عن ابن النفيس ما يؤيد كلامه[4] . كما يرد عليها أيضا

---

(٤) عرس الأفراح جـ ١ ص ٩١ ، ٩٢

قولهم : لمن مات «ميت» بالاسكان ولمن قارب الموت «مائت» ، وإن كان «مائت» يطلق أيضا على من مات ، فان قيل أنهما لمعنيين مختلفين فجوابه : أن المعنى الذى فى المقارب للموت بعينه موجود فى « الميت » حقيقة وزيادة عليه .

ويرد عليها أيضا . أن جموع القلة أقلها حروفا : «أفعل وفعلة» وهما أكثر حروفا من جموع الكثرة مثل «فُعل وفِعل وفَعْل» بل غالب جموع الكثرة لا يتجاوز خمسة أحرف .

وكذلك « أفعال وأفعلة » وهما جمعا قلة ، وجموع السلامة أى جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم كلها للقلة ، وأقلها خمسة أحرف فنحن نجد فى كثير من المواد جمع قلة حروفه أكثر من نظيره من تلك المادة وهو جمع كثرة .

ويرد عليها أيضا . أن اسم الفاعل من الثلاثى على أربعة « ف ا ع ل » فاذا أردت المبالغة ساغ لك أن تحوله إلى مثله عددا وهو «فعيل» أو أقل وهو «فعل» وقد يجاب عن «فعيل» بأنا لم ندع أن القاعدة مطردة منعكسة ولا قلنا : إن عدم زيادة الحروف يدل على عدم زيادة المعنى .

ويجاب عن «فعل» بأنه حصل فيه معارض ، وهو : أنه على وزن أفعـــال السجايا فكان أبلغ من جهة أخرى . وأيضا فان « فاعل » لم نزد حروفه على «فعل» حتى يلزم أن يكون أبلغ ، بل الذى حصل عند التحويل من صيغة «فاعل» إلى صيغة «فعل» أن «فعل» نقصت حروفه عن «فاعل» فان «فاعلا» هو الأصل . والقضية والقاعدة التى يدور حولها الكلام ، وأن اللفظ إذا حول إلى أكثر حروفا منه كان أبلغ ، وأما إذا حول إلى أنقص فلا يلزم أن ينقص المعنى بل قد يقترن بما يجعله أبلغ .

ثم ينهى السبكى هذا البحث بمناقشة ابن المنير فى شرحه لما ورد عن الزمخشرى، إذ نقل الزمخشرى قاعدة : زيادة الحروف لزيادة المعنى بعد أن قال : قيـــل ، رحمن الدنيا والآخرة ، ورحيم الدنيا ، فقال ابن المنير : حاصله أن الرحمة المستفادة من رحمن أعم من الرحمة المستفادة من رحيم والدلالة للعموم على قصور المبالغة

أولى كما أن « ضاربا » أعم من « ضراب » ، و « ضراب » أبلغ منه بخصوصه . واستحسنه صاحب الإنصاف .

يقول السبكى : أن مافهمه ابن المنير واستحسنه صاحب الإنصاف فيه نظر من وجوه ، أولا : أنهما بنيا رأيهما على أساس أن مراد الزمخشرى « برحمن الدنيا والآخرة » أنه يراد به ماهو أعم من كل منهما والسبكى لايسلم لهما هذا لجواز أنه يريد أن «الرحمن» يراد به مجموع الرحمتين ، فيكون مدلول الرحيم بعض مدلول الرحمن ، ولا يكونان أعم وأخص بل كل وجزء فيتم ماقاله حينئذ .

ثانيا : أن قول ابن المنير : والدلالة بالعموم على قصور المبالغة أولى فيه نظر . يقول السبكى : سلمنـــا أن الأخص أكثر معنى من الأعم ، لأنه يدل على الأعم وزيادة . ولكن الزمخشرى لا يعنى بزيادة المعنى هنا ذلك بل المبالغة فى المعنى فى غير انضمام معنى إليه زائد ، ولا منافاة بين كون الأخص أزيد معنى ، والأعم أبلغ منه فى الدلالة على أصل المعنى ، فإن معنى الإنسان أكثر من معنى الحيوان والظاهر أن دلالة الحيوان على معناه أبلغ من دلالة الإنسان على الحيوان ، لأن الأولى بالمطابقة ، والثانية بالتضمن . وإذا صح لنا هذا فى ذلك فلننقله إلى مقصودنا وهو أعم وأخص من مادة واحدة .

ثالثا : أن «ضرابا» و « ضاربا » ليس أحدهما عند التحقيق أعم من الآخر ، لأن «ضرابا» لا يتميز عنه بوصف ذاتى بل ضراب عبارة عن ذى ضروب كثيرة أو ذى ضرب بوصف القوة ، وذلك لا يوجب له وصف الأخص لما تقرر فى علم المنطق .

وفى النهاية يحس السبكى أن هذا الجدل وهذا النقاش لا يؤدى إلى نتيجة تفيد البحث البلاغى فيقول ما نصه : « وليس عندى فى الجواب عن ذلك كله إلا أن هذه علامات لايشترط اطرادها » .

فلو أن السبكى فى فصاحة المفرد أخذ برأى الشيخ عبد القاهر الجرجانى لوفر جهداً عظيما كان من الممكن بذله فى النواحى البلاغية التى تفيد .

فرأى الشيخ عبد القاهر أن الفصاحة لا تتعلق بالكلمة بذاتها ولكن تتعلق بها من حيث وقوعها مع أخواتها والتئامها مع جاراتها فقد تكون الكلمة فصيحة فى مكان وغير فصيحة فى مكان آخر وضرب الشيخ عبدالقاهر أمثلة لذلك منها أن كلمة « الأخدع » من قول أبى تمام تراها فصيحة فى قوله :

تلفت و الحى حتى وجدتنى وجعت من الاصغاء ليتا وأخدعا

وتراها غير فصيحة فى قوله أيضا :

يا دهر قوم من أخدعيك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك

ولذلك نجد السبكى يحس باعتراضات ترد عليه فيقول : فان قلت : قد اشتمل القرآن على كثير من الرباعى والخماسى فليكن فصيحا . يجيب السبكى بقوله : لم يدعوا أن غير الثلاثى غير فصيح بل الثلاثى أفصح ثم يضع السبكى قاعدة مهمة يقول : « ومع هذا فمن شرط ذلك أن تكون كلمتان لمعنى واحد إحداهما ثلاثية والأخرى رباعية ، ولا يكون ثم مرجح لإحداهما على الأخرى فيكون العدول إلى الرباعية عدولا عن الأفصح .

ونحن نقول للسبكى : ما معنى قولك : « ولا يكون ثم مرجح لإحداهما على الاخرى» . أليس ذلك مايستدعيه الحال والمقام ؟ — وإذا كانت الكلمة تخضع للحال والمقام كانت الفصاحة لا تتعلق بذاتها . نعم أحيانا يكون الحال والمقام فى أصل وضعها كعامل الخفة الذى يتعلق بأصل الوضع ، فتكون الخفة فى الثلاثية مرجحة لها على أختها الرباعية . وقد يقال : إننا لا ننظر إلى الحال والمقام فى فصاحة المفرد بل ننظر إليه فى فصاحة الكلام ، والجواب أن البلاغة والفصاحة فى رأى الشيخ عبد القاهر الجرجانى والجاحظ لا تنظر إلى مفردات الألفاظ إلا فى حدود ضيقة كالبعد عن الغرابة والحوشية والعاميه والابتذال والسقوط .

ثم يضع أساساً يلتزم به فى كتابه «عروس الأفراح» ، أنه ليس لكل معنى كلمتان فصيحة وغيرها ، فربما لا يكون للمعنى إلا كلمة فصيحة أو غير فصيحة ويضطر إلى استعمالها .

٤ — ومن أسباب فصاحة المفرد أن تجتنب الحركة الثقيلة على بعض الحروف كالضمة على الجيم وكنا نود أن نعرف رأى السبكي فى قراءة « كأنه جمالات صفر [١] » بضم جيم « جمالات » فعنده أن ألفاظ القرآن كلها فصيحة ولكن نريد أن نعرف رأيه فى قراءات القرآن الكريم بعامة .

٥ — ومن أسباب فصاحة المفرد أن تجتنب الأسباب الخفيفة المتوالية كقولهم : « القتل أنفى للقتل » ، ويرد عليه وروده فى القرآن قال تعالى : (ولا تمنن تستكثر [٢]) وقال تعالى : (قل لو أنتم تملكون [٣]) وقد يقال : إن هذا كله يتعلق بفصاحة الكلام ، لأن الأسباب لم تجتمع فى كلمة واحدة .

٦ — ومن أسباب فصاحة المفرد ألا تجتمع الأفعال المتوالية كقول المتنبى :

عش ابق اسم سد قد جد مر أنه رف أسر نل
غظ ارم صب احم اغز اسب رع زع دل اثن نل

وينقل السبكي عن حازم قوله : إن بيت المتنبى إنما قبح لقصر كلماته المتوالية التى على حرفين — وينبغى أن يذكر هذا فى شروط فصاحة الكلام .

٧ — ومن أسباب فصاحة المفرد ألا تكون الكلمة مبتذلة إما لتغيير العامة لها إلى غير أصل الواضع كلفظ « القالق » ولهذا عدل فى التنزيل إلى قوله : (فأوقد لى ياهامان على الطين [٤]) لسخافة لفظ الطوب وما رادفه كما قال الطيبى .

ولاستثقال جمع الأرض لم تجمع فى القرآن . وجمعت السماء . وحيث أريد جمعها قال : (ومن الأرض مثلهن [٥]) ثم ينقل السبكي تقسيم حازم فى المنهاج للابتذال والغرابة ما ملخصه :

---

(١) سورة المرسلات آية ٣٣
(٢) سورة المدثر آية ٦
(٣) سورة الاسراء آية ١٠٠
(٤) سورة القصص آية ٣٨
(٥) سورة الطلاق آية ١٢

الأول : ما استعملته العرب دون المحدثين ، وكان استعمال العرب له كثيراً في الأشعار وغيرها فهذا حسن فصيح .

الثاني : ما استعملته العرب قليلا ، ولم يحسن تأليفه ، ولا صيغته فهذا لا يحسن إيراده

الثالث : ما استعمله العرب وخاصة المحدثين دون عامتهم فهذا حسن جدا ، لأنه خاص من حوشية العرب وابتذال العامة .

الرابع : ما كثر في كلام العرب وخاصة المحدثين وعامتهم ، ولم يكثر في ألسنة العامة فلا بأس .

الخامس : ما كان كذلك ولكنه كثر في ألسنة العامة ، وكان لذلك المعنى اسم استغنت به الخاصة عن هذا ، فهذا يقبح استعماله لابتذاله .

السادس : أن يكون ذلك الاسم كثيرا عند الخاصة والعامة ، وليس له اسم آخر ، وليست العامة أحوج لذكره من الخاصة ، ولم يكن من الأشياء التي هي أنسب بأهل المهن ، فهذا لا يقبح ، وليس يعد مبتذلا مثل لفظ الرأس والعين .

السابع : أن يكون كما ذكرناه إلا أن حاجة العامة له أكثر فهو كثير الدوران بينهم كالصنائع فهذا مبتذل .

الثامن : أن تكون الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب والمحدثين لمعنى وقد استعملها بعض العرب نادرا لمعنى آخر فيجب أن يجتنب هذا أيضا .

التاسع : أن يكون العرب والعامة استعملوها دون الخاصة ، وكان استعمال العوام لها من غير تغيير فاستعمالها على ما نطقت به العرب ليس مبتذلا ، وعلى التغيير قبيح مبتذل .

ثم يضع لنا السبكي قاعدة في الابتذال من الأهمية بمكان يقول : « ثم اعلم أن الابتذال في الألفاظ وما يدل عليه وصفا ذاتياً ولا عرضا لازما بل لاحقا من

اللواحق المتعلقة بالاستعمال فى زمان دون زمان وصقع دون صقع[1] .

٨ — ومن أسباب فصاحة المفرد : ألا تكون الكلمة مشتركة بين معنيين : أحدهما مكروه ، كقولك : لقيت فلانا فعزرته إلا بقرينة ، وكقوله تعالى : (فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه[2]) ، ولك أن تقول: القرينة، لابد منها لكل إطلاق لفظ مشترك ، فان لم تكن قرينة لم يجز ذلك إلا لغرض الإبهام ، وإن وجدت القرينة فهو فصيح لوروده فى القرآن الكريم . ويقول السبكى : إن هذا السبب قد يقال فيه ، أنه يتعلق بفصاحة الكلام لا الكلمة .

٩ — ومن أسباب فصاحة الكلمة أيضاً أن تكون الحروف لذيذة عذبة ويقول السبكى أيضا قد يقال : إن غالب ذلك راجع إلى التنافر فدخل فى كلام القزوينى .

١٠ — ومن أسباب فصاحة المفرد ألا يجمع بين ثلاث حركات متوالية ، ويرى السبكى أن هذا ليس بصحيح لوروده فى القرآن الكريم ، ولو صح فهو من التنافر وأيضا فهو فى الكلمة الواحدة ، أما الكلمات فيرى السبكى أنها تجتمع فيها الحركات المتوالية وتصل إلى ثمانية ،قال تعالى : (إنى رأيت أحدعشر كوكبا[3]).

١١ — ينقل السبكى عن حازم أنه من المستقبح تتابع الكسرات وحروف العلة .

من هذا العرض نرى أن السبكى وإن أتى بنكت تفيد البلاغى والناقد إلا أنه أطال فى فصاحة المفرد ومن الغريب أنه يرد معظمها إلى فصاحة الكلام فلماذا ذكرها إلا أنه قرأها عن العلماء فأحب أن يوردها ثم يناقشها هذا محتمل .

ثم نراه يعود إلى الثلاثة التى ذكرها القزوينى فيقول ، ليس من شرط الكلمة أن تكون قابلة هذه الأمور الثلاثة (التنافر والغرابة ومخالفة القياس) فقد لا تقبلها كالكلمة التى على حرف واحد فلا تنافر فيها ، بل الحروف كلها ليس فيها تنافر حروف .

---

(١) عروس الأفراح جـ ١ ص ٩٢ ، ٩٣ (٢) سورة الأعراف آية ١٥٧

(٣) سورة يوسف آية ٤

١٢ — يناقش السبكى الخطيب فى قوله فى « الإيضاح » : (ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها) . يقول السبكى : ان قول الخطيب القزوينى « أو أكثر من استعمالهم ما بمعناها » فيه نظر ، لاستلزامه أن مراتب الفصاحة لا تتفاوت ، لأنه إذا كان استعمالهم لها أكثر من غيرها ، وجعلناه دليل الفصاحة ، فلايكون غيرها فصيحاً بحال .

ولا يقال قوله : (كثيراً) يرفع هذا الوهم ، لأنه انما يقصد بقوله أن يكون استعمالهم لها كثيراً كون الكلمة ليس لها مرادف فكثرة استعمالها دليل فصاحتها .

أما إذا كانت كلمتان مترادفتين فقد شرط فى فصاحة إحداهما الأكثرية ولا شك أن رتب الفصاحة متفاوتة ، ولو كان مراده الكثرة من كلمة لها مرادف لما قال أو أكثر لأن الأكثر كثير (١) .

١٣ — ينقل السبكى من كتاب طريق الفصاحة لابن النفيس — نقطا تعتبر مهمة لترشيد الذوق البلاغى النقدى وهى : قد تنقل الكلمة من صيغة لأخرى ، أو من وزن لآخر ، أو من مضى لاستقبال وبالعكس فتحسن بعد أن كانت قبيحة وبالعكس . فمن ذلك (خود) بمعنى أسرع قبيحة ، فاذا جعلت اسما « خودا » وهى المرأة الناعمة قل قبحها وكذلك «ودع» يقبح بصيغة الماضى ، لأنه لا يستعمل «ودع» إلا قليلا .

ويحسن فعل أمر ، أو فعلا مضارعا

ولفظ « اللب » بمعنى العقل يقبح مفردا ، ولا يقبح مجموعا كقوله تعالى : (لأولى الألباب (٢)) قال ابن النفيس : ولم يرد لفظ « اللب » مفردا الا مضافا كقوله صلى الله عليه وسلم : « ما رأيت من ناقصات عقل ودين . أذهب للب الحازم من احداكن » ، أو مضافا اليها كقول جرير :

(١) عروس الافراح جـ ١ ص ٩٤ (٢) سورة آل عمران آية ١٩٠

يصرعن ذا اللب حتى لاحراك به   وهن أضعف خلق الله أركانا

وكذلك « الارجاء » تحسن مجموعة كقوله تعالى : (والملك على أرجائها[١]) ، ولاتحسن مفردة إلا مضافة كقولنا : « رجا البئر » .

وكذلك الأصواف تحسن مجموعة نحو قوله تعالى : (ومن أصوافها) ، ولا تحسن مفردة كقول أبي تمام :

فكأنما لبس الزمان الصوفا

ومما يحسن مفردا ، ويقبح مجموعا المصادر كلها ، وكذلك طيف وطيوف ، وبقعة وبقاع ، وإنما يحسن جمعها مضافا مثل بقاع الأرض .

١٤ — يرى السبكي أن رتب الفصاحة متقاربة ، وأن الكلمة تخف ، وتثقل بحسب الانتقال من حرف إلى حرف لايلائمه قربا أو بعدا

ا) فان كانت الكلمة ثلاثية فتراكيبها إثنا عشر .

الأول : الانحدار من المخرج الأعلى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ع د ب

الثاني : الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ع م د

الثالث : الانتقال من الأعلى إلى الأدنى إلى الأعلى نحو ع م هـ

الرابع : الانتقال من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو ع ل هـ

الخامس : الانتقال من الأدنى إلى الأوسط إلى الأعلى نحو م ل ع

السادس : الانتقال من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ب ع د

السابع : من الأدنى إلى الأعلى إلى الأسفل نحو ف ع م

---

(١) سورة الحاقة آية ١٧

الثامن : من الأدنى إلى الأوسط إلى الأدنى نحو ف د م

التاسع : من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى نحو د ع م

العاشر : من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى نحو د م ع

الحادى عشر : من الأوسط إلى الأعلى إلى الأوسط نحو ن ع ل

الثانى عشر : من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط نحو ن م ل

ويقول السبكى : إذا تقرر هذا فاعلم أن أحسن هذه التراكيب وأكثرها استعمالا ما انحدر فيه من الأعلى إلى الأوسط إلى الأسفل .

ثم ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأدنى إلى الأعلى .

ثم من الأعلى إلى الأدنى إلى الأوسط

وما انتقل فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى فهما سيان فى الاستعمال وإن كان القياس يقتضى أن يكون أرجحهما ما انتقل فيه من الأوسط إلى الأعلى إلى الأدنى .

وأقل الجميع استعمالا ما انتقل فيه من الأدنى إلى الأعلى إلى الأوسط هذا إذا لم ترجع إلى ما انتقلت عنه ، فإن رجعت ، فإن كان الانتقال من الحرف الأول إلى الثانى فى انحدار من غير طفرة ، والطفرة الانتقال من الأعلى إلى الأدنى أو عكسه كان التركيب أخف وأكثر .

وإن فقدا بأن يكون النقل من الأول فى ارتفاع مع طفرة كان أثقل وأقل استعمالا .

وأحسن التراكيب ما تقدمت فيه نقلة الانحدار من غير طفرة بأن ينتقل من الأعلى إلى الأوسط إلى الأعلى أو من الأوسط إلى الأدنى إلى الأوسط . ودون هذين ما تقدمت فيه نقلة الارتفاع من غير طفرة .

ب) وأما الرباعى والخماسى فعلى نحو ماسبق فى الثلاثى ، ويختص ما فوق الثلاثة بكثرة اشتماله على حروف الذلاقة ، لتجبر خفتها ما فيه من الثقل .

أكثر ماتقع الحروف الثقيلة فيما فوق الثلاثى مفصولا بينهما بحرف خفيف وأكثر ماتقع أولا وآخر . وربما قصد بها تشنيع الكلمة لذم أوغيره وبعد فأنت ترى أن السبكى أجهد نفسه وأجهدنا معه حينما يحاول أن يضع ميزانا لخفة الكلمة أو ثقلها وبالتالى فصاحتها أو عدم فصاحتها ولسنا نريد أن نناقش هذه القواعد ويكفينا أنه يرى أنها علامات ليست لها صفة اللزوم والاطراد .

لقد أراح ابن الأثير ومن لف لفه أنفسهم حينما قالوا . أن المعول فى ذلك على الذوق الصحيح .

ولسنا ندرى لماذا لم ينص السبكى على الذوق ويكتف به ؟ .

ونقف أمام نص له ذكرناه قريبا وهو « وربما قصد بها تشنيع الكلمة لذم أو غيره » يتحدث عن الرباعى والخماسى وعن طول الكلمة ، وكأنه يقول معنا : إن طول الكلمة أو قصرها ليس هو المقياس لفصاحتها أو عدم فصاحتها وإنما المقياس فى ذلك المقام الذى يطلب الكلمة فإذا كانت الكلمة طويلة ولكن المقام يطلبها فهى فصيحة فى هذا المكان ويجرنا ذلك إلى مذهب الشيخ عبد القاهر الذى يرى أن الفصاحة لاتتعلق بذات الكلمة وإنما تتعلق بالتئامها بجاراتها وطلب الحال أو المقام لها .

فصاحة الكلام

والفصاحة فى الكلام خلوصه من ثلاثة أشياء : من ضعف التأليف ، ومن تنافر الكلمات ، ومن التعقيد مع فصاحة كلماته

١ — ضعف التأليف :

وضعف التأليف . هو أن يكون تأليف الكلام على خلاف المشهور من قواعد النحو المعتبرة عند جمهور العلماء ، وإنما قيد الخلاف بالمشهور من القواعد لأن خلاف المجمع عليها خطأ لاضعف تأليف .

نحو (ضرب غلامه زيدا) فان فيه رجوع الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبه وقد اختلف فى جواز ذلك فالجمهور على منعه ، وجوزه أبو الحسن والطوال وابن جنى وابن مالك مستدلين بقول الشاعر :

جزى ربه عنى عـــدى بن حاتم   جزاء الـكلاب العاويات وقد فعل

وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى وكذلك قول الشاعر :

جزى بنوه أبا الغيــلان عن كبر   وحسن فعـــل كما يجزى ســـنمار

وأجيب عنه بجواز أن يكون الضمير لمتقدم فى بيت سابق .

ومن ضعف التأليف : وقوع ضمير الوصل بعد إلا فى قول الشاعر :

وما علينا إذا ما كنت جارتنـــا   ألا يجـــاورنا إلاك ديار

ومنه حذف « أن » مع بقاء عملها ، كقول طرفه :

ألا أيهذا الزاجرى أحضر ـــالوغى   وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

ويناقش السبكى قول القزوينى وشراح التلخيص « إنما كان ضعيفا » لان ذلك ممتنع عند الجمهور ، ويرى أنه لايجتمع القول بضعفه وكونه غير فصيح مع القول بامتناعه فان أرادوا أنه جائز ولكنه ضعيف ، لأن الأكثر على امتناعه قلنا لهم ، لايلزم من القول بجواز مامنعه الجمهور الاعتراف بضعفه ، فربما ذهب ذاهب إلى جواز شىء وفصاحته مع ذهاب غيره إلى امتناعه .

ثم يناقش «الخفاجى» فى قوله : « إن التصرف الفاسد يخل بالفصاحة » ، بقول السبكى : إن أراد ما ليس بكلام ففيه نظر ، لأن الفصاحة من صفات الكلمة والكلام ، فما ليس بكلام لا يسمى غير فصيح ، إذ لا تسلب الصفة عن غير القابل .

ويرى السبكى أن ما نصفه بالضعف ربما كان فى النثر دون الشعر ، لأن ضرورة

الشعر كما تجيز ماليس بجائز ، فقد تقوى ماهو ضعيف ، فعلى البيانى أن يعتبر ذلك . فربما كان الشيء فصيحا فى الشعر غير فصيح فى النثر . وعند السبكى أن ضعف حركة الإعراب لاتخل فصاحة الكلمة ذاتها ولكنها قد تخل بفصاحة مجموع الكلام الذى فيه تلك الكلمة إذا أوجب تعقيدا فى فهم المراد نحو «ضرب غلامه زيدا» وقد لا تخل بفصاحة الكلام إذا لم تتعلق تلك الضرورة بالمعنى كصرف المنصرف وعكسه ، فإن الإفادة التى هى مقصودة من الكلام لاتختل بذلك .

والحق أن البلاغيين يحرصون على الأسلوب الأدبى ويحافظون على وضوحه وسهولته وعدم التوائه ، فاذا كانت الآراء النحوية غير المشهورة لا تتعلق بالمعنى فانها لاتخل بفصاحة الكلام ، أما إذا تعلقت بالمعنى واحتمل الأسلوب التأويلات والتخريجات فانها تكون بذلك قد أخرجت الأسلوب الأدبى من هدفه ومقصوده .

ب — تنافر الكلمات :

ويحصل الخلوص من تنافر الكلمات بعدم ثقل اجتماعها على اللسان ، فاذا لم تثقل الكلمات ولكن كانت معانيها غير متناسبة «كسطل ، وقفل ، وسيف» إذا عطفت كان ذلك مخلا بالبلاغة لا بالفصاحة[1] ، لأن الوصل يشترط فيه التناسب بين المعطوفات .

ويمثلون لتنافر الكلمات المخل بفصاحة الكلام بقول القائل :

وقبر حرب بمكان قفر　　　وليس قرب قبر حرب قبر

والسبكى لا يوافق بعض شراح التلخيص الذين جعلوا هذا البيت من تنافر الحروف ، لأن كل كلمة على انفرادها لا تنافر فيها .

وعنده ، أن كل ما حصل فيه تكرار الحروف فان فيه هذا التنافر ، ولا يرد

---

(١) حاشية الدسوقى ح ١ ص ٩٥ ضمن شروح التلخيص

قوله تعالى : « وعلى أمم ممن معك[1] » لأن فى مخرجى الميم والنون ، وهما طرف اللسان والشفة وذلاقتهما ، وتوسطهما بين الضعف والقوة كل ذلك قد أزال ثقل التكرار ويقول السبكى : إن الخفاجى جعل ثقل هذا البيت لتقارب الحروف المتماثلة وتكررها أيضا .

ثم يقول : ومن التكرار القبيح ، ماذكره ابن الأثير فى الجامع :

وأزور من كان له زائر　　وعف عافى العرف عرفانه

وهذا النوع من الثقل أوجبه التقاء مجموع كل كلمة مع مجموع الأخرى ولايخفى مافيه من التناهى فى الثقل

وأما الثقل الذى يوجبه اجتماع بعض حروف كل كلمة مع حروف من كلمة أخرى وهو دون ماسبق فى الثقل نحو قول أبى تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى　　معى وإذا مالمته لمته وحدى

قال القزوينى : فى هذا البيت تنافر ، لأن فى قول الشاعر : أمدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من التنافر ، فانهما حرفان متنافران لتقاربهما فى المخرج ، فإن التقارب قد يكون سببا للتنافر ، ولذلك حكم على الكلمات التى تكررت فيها الحروف المتماثلة بالثقل .

ولكن السبكى يرى أن اجتماع الحاء والهاء فصيح لوروده فى القرآن الكريم قال تعالى : « ومن الليل فسبحه[2] » . ورأى السبكى أن الثقل فى البيت جاء من تكرار أمدحه وبذلك قال حازم فى المنهاج وبه جزم الخفاجى فى سر الفصاحة[3] .

وينقل السبكى عن قوم أن الثقل جاء فى البيت من اجتماع الحاء والهاء بعد الفتحة ، وليس ذلك فى الآية الكريمة أو أن الثقل جاء من الهاء والحاء والهمزة .

---

(١) سورة هود آية ٤٨　　(٢) سورة ق آية ٤٠

(٣) عروس الأفراح ج ١ ص ١٠١

ويرد السبكى على من يزعم أن التنافر فى البيت من قبيل تنافر الحروف ويقول : إن التنافر فى البيت من قبيل الكلمات لأن الهاء ضمير فهى كلمة وليست حرفا .

ثم يرى السبكى أن فى بيت أبى تمام نقداً وهو الإتيان فى المدح بمتى وفى اللوم بإذا . والمعنى على العكس ، فإن إذا دالة على ماتحقق أو رجح وجوده . ومتى لا تدل على ذلك . غير أن الذى دعاه إلى متى ، احتياجه لجزم الفعل بعدها

وأما «إذا» فكان مستغنياً عنها بأن يقول : ومتى ملته وكان أولى لموافقته الأول لفظاً ومعنى وعدم اقتضائه مالا يليق من نسبة توقع اللوم إلى نفسه .

وقد اعترض على أبى تمام بأن المدح لا يقابله اللوم بل الذم ، ويجيب السبكى عن هذا الاعتراض بقوله : الإتيان باللوم فى مقابلة المدح أحسن ، لأنه ينفى الذم من باب أولى . على أنه وردت رواية للبيت أخرى تقول : ذمته وحدى. يقال : ذامه يذيمه أى عابه[1] . ونحن نوافق السبكى على أن إتيان الشاعر باللوم أولى ولا نوافقه فى التعليل له . والحق أن أبا تمام ، أتى باللوم ليشير بأن ذم الممدوح لا ينبغى أن يخطر بالبال لعلو مقامه ولو على سبيل التعليق ، ولو دعا داع فانما يفرض لومه دون ذمه[2] .

جـ — التعقيد :

والتعقيد : ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد للمتكلم ، وبالتالى يكون المعنى غير ظاهر عند السامع ، وعدم ظهور المراد من الكلام يكون لخلل حاصل إما فى النظم يعنى فى اللفظ وهو أن يختـــل على السمع نظم الكلام فلا يدرى كيف يصل إلى معناه كقول الفرزدق : يمدح ابراهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومى خال هشام بن عبد الملك بن مروان ،

وما مثله فى الناس إلا مملكا   أبو أمه حى أبوه يقاربه

يريد وما مثل ابراهيم الممدوح فى الناس حى يقاربه إلا مملكا وهو هشام

---

(١) عروس الافراح جـ ١ ص ١٠٢   (٢) حاشية الدسوقى جـ ١ ص ١٠٢

أبو أمه والضمير فى أمه للممالك وهو هشام وفى أبوه للممدوح ، ففصل بين «أبو أمه» وهو مبتدأ ، و«أبوه» وهو خبر «بحى» الأجنبى ، وفصل بين المبتدأ والخبر وهما ، «مثله» و«حى» بقوله : «فى الناس إلا مملكا أبو أمه» وفصل بين «حى» وهو موصوف «يقاربه» «بأبوه» وهو أجنبى ، وقدم المستثنى على المستثنى منه . فلذلك كان البيت ضعيفاً ذا تعقيد . فالخالى من التعقيد مالا يكون فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلا بقرينة ظاهرة لفظا أو معنى مع نكتة[1] .

والسبكى شرح النظم باللفظ ، ولاشك أنه يريد باللفظ ، التركيب ، فهو قد عرف النظم فى أثناء شرحه لمقدمة التلخيص فقال : النظم ترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعانى فى النفس كما ذكره الشيخ عبدالقاهر[2] .

وترى السبكى يبذل جهداً عظيما فى تحقيق نسبة البيت إلى قائله وسلامة هذه النسبة وحقيقتها ويذكر المراجع والمؤلفين ويقارن بينهم . ويعترض الخطيبى: بأن التعقيد اللفظى يمكن أن يستغنى عنه بضعف التأليف وعكسه . ويرد عليه السبكى موضحاً : أن التأليف قد يؤدى إلى التعقيد كما فى «ضرب غلامه زيداء» ، لأنه يوهم عوده على غير زيد ، وقد لا يؤدى لذلك والتعقيد : قد يكون لاعن ضعف تأليف فبينهما عموم وخصوص من وجه[3] ومعنى ذلك أنهما يجتمعان فى مثال واحد كما فى بيت الفرزدق ، وينفرد ضعف التأليف فى مثل:

وما علينا إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

وينفرد التعقيد اللفظى فى مثل : إلا خالدا الناس ضارب زيد ، بتقديم المفعول والمستثنى ، وتأخير المبتدأ ، وهذا يجوز فى النحو ، والأصل : زيد ضارب الناس إلا خالداً .

---

(١) عروس الافراح حـ ١ ص ١٠٤ ، ١٠٥ (٢) المرجع السابق حـ ١ ص ٥٣
(٣) المرجع السابق حـ ١ ص ١٠٥

ومن أمثلة التعقيد اللفظى عند السبكى وقد نقلها عن ابن الطراوة والسكاكى وابن النفيس ،

لها مقلتا عيناء طل خميــــلة من الوحش ما تنفك ترعى عرارها

أى لها مقلتا عيناء من الوحش ماتنفك ترعى خميلة طل عرارها .

ومثله قول الفلاح :

فما من فتى كنا من الناس واحدا به نبتغى منهم عديلا نبادله

وقول الآخر :

وما كنت أخشى الدهر إحلاس مسلم من الناس ذنبا جاءه وهو مسلما

أى ما كنت أخشى الدهر احلاس مسلم مسلما من الناس ذنبا جاءه وهو أى جاء آه معا .

وأنشد السكاكى لأبى تمام :

ثانيه فى كبد السماء ولم يكن كاثنين ثان إذ هما فى الغــار

النوع الثانى : وهو التعقيد المعنوى :

يقول عنه السبكى : هو ما كان التعقيد فيه راجعاً إلى خلل معنوى بان يكون انتقال الذهن من المعنى الذى هو ظاهر اللفظ إلى المعنى المراد غير ظاهر . ويقول : إن نوعى التعقيد يرجع كل منهما إلى المعنى ، ولكننا جعلنا الاول تعقيداً لفظيا، لأنه أوقع فى الجهل البسيط وهو : عدم الفهم . وجعلنا الثانى معنويا ، لأنه أوقع فى الجهل المركب وهو : فهم الشىء على غير ما هو عليه . ونحن مع السبكى فى أن نوعى التعقيد يرجع كل منهما إلى المعنى . ولسنا نوافقه على علة تسمية كل منهما فن المعروف لدى جمهور البلغاء أن التسمية باعتبار السبب، فما كان سببه اللفظ والمراد به التركيب كان لفظيا ،وما كان سببه عدم فهم المعنى المراد فهو معنوى ، ولا داعى

لمخالفة العلماء . والبلاغيون يمثلون لهذا النوع بقول العباس(١) بن الأحنف :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

ويقولون : إن الشاعر بدأ فدل بسكب الدموع على مايوجبه الفراق من الحزن والكمد ، فأحسن وأصاب ، لأن من شأن البكاء أبداً أن يكون أمارة الحزن ، وأن يجعل كناية عنه كقولهم : أبكانى وأضحكنى ، على معنى : ساءنى وسرنى .

ثم ساق هذا القياس إلى نقيضه ، فالتمس أن يدل على مايوجبه دوام التلاق من السرور بقوله : «لتجمدا» لظنه أن الجمود ، خلو العين من البكاء من غير اعتبار شيء آخر ، وغلط فيما ظن ، لأن الجمود خلو العين من البكاء ، مع إرادته منها ، ومع أنه يراد منها أن تدمع البكاء فلا يكون كناية عن السرور ، وإنما يكون كناية عن البخل ، كما قال الشاعر :

ألا إنّ عينا لم تجد يوم واسط عليك بجارى دمعها لجمود

ولو كان الجمود يصلح أن يراد به عدم البكاء فى حال السرور ، لجاز أن يدعى به الرجل فيقال لا زالت عينك جامدة ، كما يقال : لا أبكى الله عينك ، وذلك مما لايشك فى بطلانه ، وعلى ذلك قول أهل اللغة :

سنة جماد : لامطر فيها ، وناقة جماد : لا لبن فيها ، فكما لا تجعل السنة والناقة جمادا إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر ، والناقة لا تسخو بالدر ، لا تجعل العين جمودا إلا وهناك مايقتضى إرادة البكاء منها ، ومايجعلها إذا بكت محسنة موصوفة بأنها قد جادت ، وإذا لم تبك مسيئة موصوفة بأنها قد ضنت(٢) .

ومعنى البيت : إنى اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق ، وأوطنها على مقاساة الأحزان والأشواق ، وأتجرع غصصها ، وأتحمل لأجلها حزنا يفيض الدموع من

---

(١) هو من بنى حنيفة كان رقيق الحاشية لطيف الطباع من ندماء هارون الرشيد .
(٢) الإيضاح ص ٦ للقزوينى طبع صبيح ١٣٩٠هـ — ١٩٧١ م .

عيني ، لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم ، ومسرة لا تزول ، فإن الصبر مفتاح الفرج ، ولكل بداية نهاية ، ومع كل عسر يسرا ، وإلى هذا أشار الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز[١] .

وللسبكى على كلام القزوينى اعتراضات أجدرها بالذكر قوله ، إذا كان استعمال الجود فى « البخل » أى بخل العين بالدمع حين إرادته منها — غير جائز كان هذا الكلام غير فصيح بل كان غير عربى ، وإن كان استعماله فى هذا البخل جائزاً فمن أين جاء التعقيد ؟

والجواب : أن استعمال جمود العين الذى هو يبسها فى خلوها من الدموع وقت الحزن مجازا مرسلا والعلاقة « الملزومية . ثم استعمله فى خلوها مطلقا من الدموع مجازا مرسلا من باب استعماله المقيد فى المطلق ، ثم كنى به عن دوام الفرح والسرور ، لكونه لازما لذلك عادة . وهذا وإن كان يكفى فى صحة الكلام واستقامته ، لكن لا يخرجه عن التعقيد المعنوى ، لظهور أن ذهن السامع العارف بصناعة الكلام لا ينتقل إليه بسهولة ، لبعد ذلك اللازم مع خفاء القرينة بسبب عدم ورود هذا الاستعمال على موارد البلغاء . ومن المعلوم أن ما يوجب صعوبة فهم المعنى المراد بعيد عن البلاغة بحيث يعد صاحبه عند البلغاء من المخطئين .

فانتقال الذهن من « الجود » إلى الفرح والسرور على خلاف استعمال البلغاء ولذلك كان فيه تعقيد معنوى[٢]

ثم يقول السبكى : من أين لنا أنه لم يرد حقيقة الجود ؟ وواضح أن المصراع الأول من البيت (سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا) يدل على أن المراد بالجود السرور لكن شهرة استعماله فى الحزن تعارضها[٣] .

---

(١) مختصر المعانى للتفتازانى ص ٥٠ تحقيق محى الدين طبع صبيح
(٢) حاشية الدسوقى ﺟ ١ ص ١١٠ — ١١١
(٣) المرجع السابق

وينقل السبكى رأى المبرد[1] فى البيت فيقول : واعلم أن المبرد فى الكامل فسر هذا البيت بغير هذا فقال : هذا رجل فقير يبعد عن أهله ، ويسافر ليحصل ما يوجب لهم القرب ، وتسكب عيناه الدموع فى بعده عنهم لتجمد عند وصوله لهم وأنشد :

تقول سليمى لو أقمت بأرضنا ولم تدر أنى للمقام أطوّف

د ــ كثرة التكرار وتتابع الإضافات :

ومن الناس من شرط فى فصاحة الكلام أن يكون خالياً من كثرة التكرار وتتابع الإضافات وأنشد على الأول قول أبى الطيب :

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد

والغمرة : الشدة ، والسبوح : السريعة ، والشواهد : العلامات ، والشاهد فى كثرة الضمائر وتكرارها .

والمعنى : وتسعدنى بالفوز بالغنائم والنجاة فى شدة بعد شدة فرس سبوح أى حسنة العدو لا نتعب راكبها فكأنما تسبح على الماء .

وقيل أن المعنى على المضى أى أسعدتنى ، لأنه أراد الإخبار عما صدر منها فى بعض الحروب ، لكنه عدل إلى المضارع استحضاراً للصورة الغريبة أى صورة الإسعاد ، ولكن الأقرب أن يراد الاستمرار التجددى بقرينة المقـــام ، وبعض البلاغيين يرى أن هذا البيت لا يصح التمثيل به لكثرة التكرار إذ لم يحصل فيه تعدد التكرار فضلا عن الكثرة إذ الضمائر فيه ثلاثة (لها . منها . عليها) فقط . وقد وضعوا من أجل ذلك قاعدة تقول : « إن التكرار ذكر الشىء مرتين فهو عبارة عن مجموع الذكرين ، ولا يتحقق تعدده إلا بالتربيع ، ولا يتكثر التكرار

---

(١) عروس الافراح ج ١ ص ١١١

إلا بالتسديس » والبعض الآخر يرى أن البيت يصح التمثيل به لكثرة التكرار ويقول : إن المراد بالكثرة ما زاد على الواحد ، وحينئذ فالكثرة تحصل بالذكر ثلاثا كما فى البيت . وكأن هؤلاء الناس قد طرحوا ذوقهم البلاغى وراءهم ظهريا وجروا وراء أشياء أشبه ماتكون بالعمليات الحسابية ،وهذا لا شك قليل الجدوى فى الاحكام الادبيـــة . أما الخطيب القزوينى فأشار إلى الذوق فقال : إن أفضى ذلك إلى الثقل فى اللسان فقد حصل الاحتراز عنه وإلا فلا يخل بالفصاحة .

أما صاحبنا السبكى فيرد على من يدعى أن فى تكرار الضمائر (لها . منها . عليها) تعقيد ، وينفى أن يكون فيها تعقيد لأن رجوعها إلى شىء واحد واضح ، فان فرض ذلك حيث تختلف الضمائر اختلافا لا يظهر معه المعنى كان عدم الفصاحة للتعقيد ، لا للتكرار . ويوافق القزوينى فى رأيه فى تتابع التكرار ، ويرى السبكى أن تتابع التكرار لا يخل بفصاحة الكلام ودستوره فى ذلك القرآن الكريم حيث قدورد قوله تعالى : (ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها[1]) ، وقوله تعالى : (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وأخوانكم وازواجكم وعشيرتكم[2]) إلى آخر الآية ،

وقوله تعالى : (التائبون العابدون الحامدون السائحون إلى آخر الآية[3]) .

والثانى : خلوص المفرد من تتابع الإضافات وأنشدوا لذلك قول ابن بابك :

حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى   فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

والجرعاء : مؤنث الاجرع ، وهو المكان ذو الرمل لاينبت شيئا ، وحومة الشىء: معظمه ، والجندل: الحجارة ، ومرأى ومسمع اسما مكان أى : بمكان تراك منه سعاد ، وتسمعك . والشاهد فى إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل .

---

(١) سورة النحل آية ٨٠
(٢) سورة التوبه آية ٢٤
(٣) سورة التوبه آية ١١٢

ويرى القزوينى إن أدى تتابع الإضافات إلى الثقل فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر وإلا فلا يخل بالفصاحة ، وينقل عن الشيخ عبد القاهر قوله : لا شك فى ثقل ذلك فى الأكثر ، إنما هو قد يحسن إذا سلم من الاستكراه . قال ومما حسن فيه قول ابن المعتز :

وظلت تدير الرّاح أيدى جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح

الراح : الخمر والجآذر : جمع جؤذر ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعتاق جمع عتيق بمعنى كريم . والشاهد فى قوله . عتاق دنانير الوجوه .

ويقول السبكى : وأين الإضافات فى هذا البيت فضلا عن تتابعها ؟ وإنما فى البيت إضافتان .

ويذكر أيضا ، أنه قد اعترض على القزوينى فى قوله : إن أدى إلى الثقل على اللسان ، فقد احترز عنه بأنه إنما تقدم ما يحترز به عن تنافر الكلمات وهذا ليس كذلك . ورأى السبكى أن التنافر الحاصل من التكرار تقدم الاحتراز عنه ، لأن الكلمات المتماثلة متنافرة ألا ترى أن التنافر فى البيت :

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

انما هو تكرار المتماثلات ، والتنافر الحاصل من الإضافات لم يتقدم ما يحترز به عنه .

ويستدل القزوينى على أن كثرة التكرار وتتابع الإضافات لاتخلان بفصاحة الكلام بقول الرسول صلى الله عليه وسلم فى وصف يوسف الصديق : الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم ، يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم . فهذا الحديث اشتمل على كثرة التكرار وهو ظاهر . واشتمل أيضا على تتابع الإضافات ، لأن الإضافات تشمل المتداخلة ، بأن يكون الأول : مضافا للثانى ، والثانى : مضافا للثالث ، كقول ابن بابك الذى مر ، وغير المتداخلة كما فى الحديث .

ويرى السبكى أن هذا الحديث لا تعلق له بالإضافات ، فان قصد أن يستشهد به لعدم كراهية التكرار فانه لا يجوز، لأن كل اسم لمعنى غير الآخر بخلاف الضمائر فى بيت المتنبى ، فانها ترجع لشىء واحد .

ولا يوافق القزوينى ولا الشيخ عبد القاهر فيما نقلاه عن الصاحب بن عباد من كرهه للاضافات المتداخلة وأنها لا تستعمل إلا فى الهجاء كقوله :

يا على ابن حمزة بن عمارة　　　أنت والله ثلجة فى خيارة

ويقول : إن هذا البيت ليس فيه تتابع إضافات ، وأن تتابع الإضافات لا يخل بفصاحة الكلام . ودستوره فى ذلك القرآن الكريم فقد ورد فيه قوله تعالى : (ذكر رحمة ربك عبده زكريا[1]) ، وقوله تعالى ، (فقدموا بين يدى نجواكم صدقه[2]) ، وقوله تعالى : (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى)[3] . وقوله تعالى : (أو يأتى بعض آيات ربك يوم يأتى بعض آيات ربك)[4] ، إلى آخر ما أورد من آيات قرآنية وأحاديث نبوية .

ثم ينقل عن بعض البلاغيين غير القزوينى أمورا تعتبر فى فصاحة الكلام . منها عدم تتابع الأفعال ، وليس من ذلك قوله تعالى : (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ، وخذوهم ، واحصروهم ، واقعدوا لهم)[5] ، لتوسط الواو وتعلق كل بمعمول ، مع زيادات فى الابتداء والانتهاء . ومنها تتابع الصفات المترادفة . ومنها كثرة الالفاظ المصغرة ، وكثرة التجنيس أو الطباق ، كما ذكره الخفاجى والتنوخى . ويقول السبكى : وإن كان القليل من كل هذه الأمور حسنا .

ويلاحظ السبكى أن القزوينى ذكر فى باب القصر أن التكرار من عيوب الكلام وكلام السكاكى أيضا يشعر به ، وذكر القزوينى فى كتابه «الإيضاح» أنه

---

(١) سورة مريم آية ٢
(٢) سورة المجادلة آية ١٢
(٣) سورة الاسراء آية ١٠٠
(٤) سورة الانعام آية ١٥٨
(٥) سورة التوبة آية ٥

ليس بعيب ، وكذلك في باب الإطناب بل جعله حسنا ، فانه أحد أنواع الإطناب ، وجعله في باب الإيجاز عيبـــا ، ويرى السبكي أن الجمع بين الجميع أن منه الحسن ومنه القبيح .

ويقول : أن حازما نقل عن جماعة أن التكرار يحسن في مواضع الشوق والمدح والهجاء . وهناك رأى يقول : إن هذه المواضع وغيرها سواء في أختلاف ذلك باختلاف المقام والحال .

وقال حازم : إن من المستحسن قول أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معي وإذا ما لمته لمته وحدى

فإنه لا سبيل إلى التعبير عن هذا المعنى إلا بالتكرار . وكذلك كل مالا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار فهو حسن . فهذا بيت تكررت فيـــه حروف الحلق ، وتكررت فيه ألفاظ وهو يحسن .

ويستدل السبكي بكلام حازم على أن الثقل في بيت أبي تمام جاء من التكرار لا من اجتماع الحاء والهاء .

وقال حازم : ومما لا يمكن التعبير عنه إلا بالتكرار لحسن وإن خالف فيه بعضهم قول المتنبي :

وحمدان حمدون وحمدون حارث وحارث لقمان ولقمان راشد

فلعل ممدوحه كان له قصد في ذكره الأسماء على هذا الترتيب .

وقال الخفاجي : أنه حسن ، لأنه لا يتم ذكر أجداد الممدوح إلا به وبالغ ابن رشيق في ذمه .

واشترط الخفاجي ، في قبح التكرار عدم فصل كلمة بينهما كقولك : « له به عناية » ،فلو قلت : « له عناية به » لم يقبح ، ونقل السبكي عن قدامة [١] أنه أنكر

---

(١) عروس الأفراح جـ ١ ص ١١٧

قبح تكرار الرباطات يعنى الضمائر مثل (سبوح لها منها عليها شواهد) فواضح من هذا العرض أن السبكى قرأ واستوعب ووضع خلاصة ماقرأ أمامنا . وواضح أن مذهب السبكى البلاغى والنقدى يعتمد على الحال ، فما يستدعيه الحال والمقام فهو من أسباب الفصاحة ومالا يستدعيه الحال فهو بعيد عن الفصاحة .

وسبق أن وضحنا أنه يرى فى كل هذه الضوابط والقواعد التى وضعت لتقوم الفصاحة على أساسها أنها علامات ليست لها صفة اللزوم ولا الاطراد .

ومن الواجب أن نقول : أن للبلاغيين القدامى نظرات قيمة تعتبر الأساس الأول فى تكوين ثقافة الناقد .

فصاحة المتكلم

فصاحة المتكلم ، عبارة عن الملكة التى يقتدر بها صاحبها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فى أى غرض من الأغراض.

فيكون قادرا بصفة الفصاحة الراسخة فى نفسه على التصرف فى فنون القول وضروبه ، بصيرا بمعرفة جيده من رديئه .

وفسر السبكى الملكة : بأنها كيفية راسخة ، وقال : إن القزوينى قال : عن فصاحة المتكلم أنها ملكة ليشير إلى أنها صفة راسخة فى المتكلم ولهذا لم يقل صفة قال القزوينى أيضا : « يقتدر بها ولم يقل يعبر » لأنه لايشترط النطق بالفعل ، وقوله :« بلفظ فصيح » ، يشمل المفرد والمركب .

ويرى السبكى أن الملكة من فعل المتكلم ، وهو كالفاعل لها نطق أم سكت وعلى ذلك من لاملكة عنده لايسمى فصيحا ولو نطق بكلام فصيح فالمدار فى ذلك على وجود الملكة أوعدمها

ويقول السبكى : إنه قد اعترض على المصنف بأن ذكر فصاحتى الكلام والكلمة ويغنى عن ذكر فصاحة المتكلم اغناء حد العلم عن حد العالم ، ويجيب : بأن الأمر

ليس كذلك فاذا لم يجد الفصيح بل حد: نافصاحته ،وفصاحته غير فصاحة كلامه (١) وكلمته .

وبعد أن يدافع السبكى عن القزوينى يقول مانصه : نعم قديوردعلى المصنف أمور ، أحدها : أنه ذكر لفظ فصيح فى حد فصاحة المتكلم ، والحد لايذكر فيه شيء مشتق من المحدود ، ولعل جوابه : أن فصيحا المذكور فى حد فصاحة المتكلم مشتق من فصاحة الكلام التى عرفت لا من فصاحة المتكلم التى هو يحدها .

والثانى : أنه يحد فصاحة المتكلم ، والملكة لاتتوقف على التكلم بل هو يقصد حدها سواء أنطق أم لا كما سبق .

والثالث : أنه يلزم أن من له ملكة على التكلم بالكلمة المفردة الفصيحة ، ولا ملكة له على الكلام الفصيح لايسمى فصيحا وهذا إن فرض وجوده قد يلتزمه ، فإن قلت : التعبير عن المقصود لايكون إلا بالمركب لفظا أو تقديرا فلا يمكن بكلمة ، قلت : بل يمكن إذا كان المقصود التصور كقولك : فى حد الإنسان ناطق.

ويقول السبكى : إن أكثر الناس ذكر للفصاحة حيث كانت حدا واحدا .

وذكروا حدودا كثيرة ترجع إلى ماذكره المصنف فى فصاحة المتكلم لم أر التطويل بذكرها (٢) .

والحق أن السبكى اختصر فى حديثه عن فصاحة المتكلم عن البلاغيين الذين جاءوا من بعده أمثال ، التفتازانى والدسوقى ، فالتفتازانى شرح الملكة بالكيفية ومضى يفسرها تفسيرا فلسفيا مختصرا جمع هذا كله الدسوقى فى حاشيته ، وانتهزها فرصة ليتحدث عن المقولات العشرة أو المحمولات العشرة ومضى يتحدث عنهم حديثا مسهبا موضحا آراء المتكلمين والحكماء حولها .

ثم يقول : وكان الأنسب للشارح (يقصد سعد الدين التفتازانى) فى هذا المقام

---

(٢) عروس الأفراح جـ ١ ص ١٢١

(١) المرجع السابق جـ ١ ص ١٢١

الالتفات للمعنى العرفى للملكة والكيفية ، لأنه أقرب للأفهام .

فالكيفية عرفا : صفة وجودية ، والملكة عرفا : صفة وجودية راسخة فى النفس ، لأن ماذكره من التعريف لا تعلق له بعلم البلاغة ، وانما هو من دقائق الحكماء .

ولعل الشارح ارتكب ذلك تشحيذا للذهن (١) ، ومع ذلك نجد « الدسوقى » يرتكب أضعاف ما أرتكبه الشارح ، وكانت كتب البلاغة فى غنى عن هذه البحوث. اننا لا نرفض هذه البحوث من حيث ذاتها ولكن من حيث وضعها فى كتب البلاغة ، فاننا نرى أن من الواجب على الناقد أن يلم بكل البحوث ولكن عليه أن يطلبها من أماكنها وليس من كتب البلاغة ، اننا نريد أن تكون كتب البلاغة خالصة للبحوث البلاغية الأدبية الفنية التى تربى ملكة النقد والابتكار وتوليد المعانى.

بلاغة الكلام

والبلاغة فى الكلام، مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ، أى : فصاحة الكلام. ويشرح البلاغيون هذا التعريف فيقولون : إنّ الحال هى : الأمر الداعى للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به المراد خصوصية ما ، والمقتضى - ويسمى الاعتبار المناسب - هو الصورة المخصوصة التى تأتى عليها العبارة » .

فمثلا - المدح - حال تدعو لإيراد العبارة على صورة الإطناب وذكاء - المخاطب - حال تدعو لإيرادها على صورة الإيجاز ، وكل من الإطناب والإيجاز « مقتضى » ، وإيراد الكلام على صورة « الإطناب » أو « الإيجاز » مطابقة للمقتضى .

أما السبكى فيرى أن هذا التعريف غنى عن الشرح ، ثم يذكر أن المتقدمين فى البلاغة رسوما واهية يسردها معتمدا على كتاب البيان والتبيين للجاحظ وكتاب الصناعتين لأبى هلال العسكرى وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجى ويقول فى نهايتها

---

(١) حاشية الدسوقى ج ١ ص ١١٨

متابعا ابن سنان : « والظاهر أن أكثر هذه العبارات إنما قصدوا بها ذكر أوصاف البلاغة ولم يقصدوا حقيقة الحد ولا الرسم[١] » .

ويقول الخطيب : « فمقام كل من التنكير ، والإطلاق ، والتقديم ، والذكر يباين مقام خلافه ، ومقام الفصل يباين مقام الوصل ، ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه ، وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي . ولكل كلمة مع صاحبتها مقام » ، بعد قوله : « فان مقامات الكلام متفاوتة » يقول السبكي : ان الخطيب أفرد كل مقام وما بعده لزيادة الاعتنـاء بذكر ذلك لكونه أهم من غيره والكلام فيه أكثر . ثم يمثل لمقام التنكير والتعريف بقوله تعالى : (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول)[٢] .

ولمقامي الاطلاق والتقييد بقول الله تعـالى : (والله يدعو إلى دار السلام ويهدي من يشاء)[٣] . يقول السبكي : لعموم الدعوة وخصوص الهداية . ويمثل للتقديم بقول الله تعالى : (لافيها غول[٤]) .

ويشرح قول الخطيب : « وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب » ، بقوله : كما إذا كان المقام يستدعي تأكيدا أو تأكيدين أو أكثر . وعنده أن مقتضى الحال هو الاعتبار المناسب .

ويشرح الخطيب في الايضاح معنى قوله : «فمقتضى الحال ، هو الاعتبار المناسب» بقوله : وهذا ، أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال ، هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول : « النظم تآخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام[٥] » .

وكنا نأمل أن يقوم السبكي بشرح النظم عند عبد القاهر ، ويوضحه ولكن

---

(١) عروس الأفراح حـ ١ ص ١٣٠ ضمن شروح التلخيص
(٢) سورة المزمل آية ١٥ ، ١٦ (٣) سورة يونس آية ٢٥
(٤) سورة الصافات آية ٤٧ (٥) الايضاح حـ ١ ص ١٣٢ ضمن شروح التلخيص

يظهر أن الشيخ السبكى لم يقرأ دلائل الإعجاز — كما سيتضح أكثر فيما يستقبل من البحث .

ويشير السبكى مرة أخرى إلى اختلاف الناس فى الفصاحة والبلاغة ، هل هما من صفات اللفظ أو المعنى ؟ وهل هما مترادفان أو لا ؟ على ما سبق نحو فى أول البحث .

الواقع أن شراح التلخيص اعتمدوا على فقرات نقلها الخطيب فى كتابه «الإيضاح» من دلائل الاعجاز وفقرات من كلام عبد القاهر لا تهدى الباحث إلى رأيه ، بل الذى يريد أن يعرف رأى الشيخ عبد القاهر ويقف على حقيقته يجب أن يقرأ دلائل الإعجاز من أوله إلى آخره .

فالشيخ عبد القاهر كما وضحنا فى أول البحث يرى أن البلاغة والفصاحة والبراعة وكل ما شاكل ذلك ألفاظ مترادفة وإذا قال : « إن البلاغة أو الفصاحة راجعة إلى اللفظ، فهو يقصد الصورة التى تحدثها الألفاظ عند ضم بعضها إلى بعض بطريقة مخصوصة وإذا قال : إن الفصاحة أو البلاغة ترجع إلى المعنى ، فهو يقصد المعنى الزائد عن المعنى الأصلى(١) أو المعانى البلاغية وهذا الفهم فهمه الشيخ سعد الدين التفتازانى وكذلك أبو يعقوب المغربى ، إذ جاء فى مواهب المفتـــاح ما نصه : « فالبلاغة راجعة إلى اللفظ فيصح وصفه بها فيقال هذا اللفظ بليغ ، ولكن وصفه لا باعتبار كونه لفظا ومجرد صوت ، ولا باعتبار أنه دل على المعنى الأول الذى هو مجرد إفادة النسبة بين الطرفين على أى وجه كانت تلك النسبة ، فإن هذا المعنى مطروح فى الطريق يتناوله الأعرابى والعجمى والبدوى والقروى ، فلا يوصف اللفظ من أجل الدلالة عليه بالبلاغة ، وإنما يوصف بها باعتبار إفادته أى اللفظ المعنى الثانى . وهو الخصوصية التى تناسب المقام ويتعلق بها الغرض لاقتضائها المقام كالتأكيد بالنسبة للانكار ، وكالإيجاز فى الضجر ، وكالاطناب فى المحبوبية وغير ذلك من الاعتبارات والخصوصيات الزائدة على أصل المراد ».

---

(١) انظر دلائل الاعجاز ص ٢٩٩ تعليق المراغى الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠م

فالكلمات المفردة والألفاظ المجردة عن المعنى الزائد لا توصف بالبلاغة فقول الشيخ عبد القاهر : إن البلاغة ترجع إلى المعنى لا إلى اللفظ يعنى إلى المعنى الثانى الخاص، لا إلى اللفظ، يعنى باعتبار إفادته المعنى الأول المطروح فى الطريق. وقوله : ترجع إلى اللفظ يعنى باعتبار المعنى الخاص فلا تناقض فى كلامه .

فما موقف السبكى من هذه القضية ؟

يرى السبكى أن تسمية المعنى فصيحا غير مألوف وبالتأمل يرى أن فصاحة المفرد كلها لفظية لا تعلق لها بالمعنى البتة ، والغرابة لفظية فإنها تتعلق بسماع اللفظ . وفصاحة الكلام تنقسم إلى معنوى وهو : الخلوص من التعقيد والضعف ، ولفظى وهو الخلوص من التنافر والتعقيد اللفظى ، وفصاحة المتكلم معنوية . ثم يفضل السبكى عبارة عبد اللطيف البغدادى حيث قال فى قوانين البلاغة : البلاغة شىء يبتدىء من المعنى وينتهى إلى اللفظ . والفصاحة شىء يبتدىء من اللفظ ، وينتهى إلى المعنى ، فإن فيها جمعا بين ما افترق من كلام الناس وهى الحق إن شاء الله تعالى .

وكنا نود من السبكى الذى ندرس بلاغته أن تكون أجزاء الكلام عنده واضحة بحيث نضع أيدينا على المكان الذى تتركز فيه الميزة البلاغية أهو اللفظ ؟ أم المعنى الأصلى ؟ أم الصورة التى يحدثها النظم . أى ضم الألفاظ بعضها إلى بعض بطريقة مخصوصة ؟

وسوف نسير مع السبكى لعلنا نعثر على ما يوضح اتجاهاته الجمالية فان ذلك ضرورى لفهم البلاغة .

فالبلاغة هى التصوير : تصوير المعنى وتقديمه إلى النفس بحيث تتقبله تقبلا مرضيا. وينتهى السبكى إلى أن البلاغة لها طرفان : أعلى وهو حد الإعجاز وما يقرب منه ، وأسفل وهو ما لو غير عنه إلى ما دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات . وحد الإعجاز عند السبكى لا نهاية له أولا يقبل قول شراح المفتاح أن حد الإعجاز

لا يتفاوت ويقول : إنه يرد عليه : إن مايقرب من حد الإعجاز ليس أعلى لنقصانه عن حد الإعجاز .

بلاغة المتكلم :

وبلاغة المتكلم هى : ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ ويقول السبكى : إنّ على هذا التعريف من الايراد ما على حد فصاحة المتكلم ، ورأيه أن البلاغة كل ذو أجزاء مترتبـــة والفصاحة جزء ، فكل بليغ فصيح ولا عكس . ويوافق السبكى البلاغيين على أن مايحترز به عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد هو : علم المعانى ، وما يحترز به عن التعقيد المعنوى هو : علم البيان ، ومايعرف به وجوه التحسين ، علم البديع ، ويقول : إنّ مناسبة الاصطلاحات واضحة إلا أن فى إطلاق لفظ البديع على غير الله تعالى نظراً ، لأن الراغب قال فى كتاب الذريعة إلى محاسن الشريعة : أن لفظ الإبداع لا يستعمل لغير الله تعالى لا حقيقة ولا مجازا ، وقد يخدش فيه قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها)[1] .

---

(١) سورة الحديد آية ٢٧

الفصل الخامس

علم المعـــانى

يوافق السبكى على تعريف الخطيب لعلم المعانى بقوله : (وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضى الحال) .

وسر تقديم علم المعانى على علمى البيان والبديع عند السبكى لأنه منهما كالأصل الفرع .

ثم يورد السبكى تعريف الخطيبى لعلمى المعانى والبيان وهو : علم المعانى يبحث عما يعرف منه كيفية تأدية المعنى باللفظ وعلم البيان يبحث عما يعلم منه كيفية إيراد ذلك المعنى فى أفضل الطرق دلالة عليه فنسبة علم المعانى إلى علم البيان نسبة المفرد إلى المركب ، ولذلك قدم عليه .

ثم يأخذ السبكى فى شرح محترزات التعريف يقول : قوله ، علم ، أى جنس ، وليس المراد منه هنا الصيغة الموجبة لتميز لا يحتمل النقيض ، بل المراد منه أمور اصطلاحية ، وأوضاع يتوصل بها إلى معرفة غيرها . وقوله ، يعرف به أحوال اللفظ أى كلها ، وإنما قال: يعرف ، ولم يقل يعلم ، لأن الأحوال التى ينسب العرفان هنا إليها جزئية ، والعرفان تختص به الجزئيات لكونها تشبه البسيط ، والعلم يشمل الكليات لشبهها بالمركبات ، والعلم يتعلق بالنسب ، والمعرفة تتعلق بالذوات .

ثم ينقل أقوال العلماء فى الفرق بين المعرفة والعلم .

وقوله : « يعرف به أحوال اللفظ » أخرج به مايعرف به أحوال غير اللفظ من أحوال المعنى فقط . وقوله : « العربى » ليخرج غيره فإنه إنما يتكلم فى قواعد اللغة العربية . ولا يوافق القاضى التنوخى حينما يجعل الفصاحة خاصة باللغة العربية

ويقول : إن كل لغة فيها تنافر حروف وغرابة ومخالفة القياس ، فإذا خلصت الكلمة الأعجمية من ذلك صدق عليها حد فصاحة الكلمة .

وقوله أى الخطيب : والتى بها يطابق مقتضى الحال ، ينقل السبكى عن الخطيبى أن هذا القيد يخرج علم البيان والبديع ، ولا يوافقه السبكى ويقول : إنّ الخطيب فسر مقتضى الحال بالاعتبار المناسب ، ولاشك أن العلوم الثلاثة داخلة فى ذلك(١) .

ويناقش السبكى نقد الخطيب لتعريف السكاكى لعلم المعانى وهو : تتبع خواص تراكيب الكلام فى الإفادة ومايتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على مايقتضى الحال ذكره .

ويقول السبكى : إنّ الخطيب أورد على السكاكى أن التتبع ليس بعلم وأنه قال : أعنى بالتراكيب تراكيب البلغاء ، ومعرفة البليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد حدها بقوله : هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعنى حداً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ، فان أراد بالتراكيب فى هذا الحد تراكيب البلغاء فقد جاء الدور ، فانا لا نعرف حد المعانى حتى نعرف تراكيب البلغاء ، ولا نعرف تراكيب البلغاء حتى نعرف البلاغة ، وإذا علمنا البلاغة ، فقد وصلنا إلى حد تعرف به توفية خواص التراكيب حقها . وإن لم يكن أرادها فالحد غير مفيد .

يقول السبكى : أما قول الخطيب ، التتبع ليس بعلم فصحيح ، فان العلم من مقولة الانفعال ، لأنه انفعال النفس ، والتتبع من مقولة الفعل فهما متغايران ضرورة إنما التتبع من غير واضح العلم ثمرة العلم .

وأجيب عنه بأنه أراد بالتتبع العلم ، فإطلاقه عليه من إطلاق المسبب على السبب ، ويشهد له قول السكاكى فى آخر علم البيان : « وإذ قد تحققت أن المعانى والبيان معرفة خواص تراكيب الكلام » ويقول السبكى : لكن ليس هذا جيدا ، لأنه استعمال مجاز فى الحد لم تقم عليه قرينة واضحة . ويستطرد السبكى فى النقد

---

(١) عروس الأفراح ص ١٥٨ — ١٥٩

والمناقشة لتعريف السكاكى ونقد الخطيب مستعينا بعلم المنطق والأصول [1] حتى يصل إلى المقصود من علم المعانى ويذكر أن علم المعانى ينحصر فى ثمانية أبواب ، وأن البلاغيين قالوا : ودليل الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، والخبر لابد له من إسناد ومسند ومسند إليه فهذه ثلاثة أبواب ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا ، مثل ضرب أو ما فى معناه كاسم الفاعل كقولك : أضارب زيدا . وهذا هو الباب الرابع . ثم كل من التعلق والإسناد إما بقصر أو بغير قصر ، وهذا الخامس . والإنشاء الباب السادس . ثم الجملة إذا قرنت بأخرى فالثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة وهما : الفصل والوصل ، فهذا الباب السابع . ثم لفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو لا ، ويدخل فى قوله : أو لا ، قسمان : الناقص ، والمساوى ، وهذا الثامن ، فانحصر فى ثمانية أبواب .

ثم يقوم السبكى بشرح هذه الجمل بمعلوماته من المنطق والأصول والفقه والنحو حتى يصل إلى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب .

انحصار الخبر فى الصادق والكاذب

العلماء فى انحصار الخبر فى الصدق والكذب خلافان مشهوران يترتب أحدهما على الآخر ، فالخلاف الأول حاصله هل ينحصر الخبر فى الصادق والكاذب ؟ فالجمهور والنظام على الانحصار فيهما ، والجاحظ على أنه غير منحصر فيهما ، بل عنده أن من الخبر ماليس بصادق ولا كاذب ، وحاصل الخلاف الثانى ، إذا جرينا على أن الخبر منحصر فى الصادق والكاذب ، فما حقيقة الخبر الصادق ؟ وما حقيقة الخبر الكاذب ؟

يبدأ السبكى فيعرض لنا رأى الجمهور يقول : « وقوله صدق الخبر مطابقته للواقع أى فى الخارج ، وكذبه عدمها ، أى عدم مطابقته الواقع أى فى الخارج ، فعلم بذلك أن الخبر ينحصر فى الصادق والكاذب ، ولا واسطة بينهما .

---

(١) عروس الأفراح ص١٦٠ ، ١٦١

وهذا مذهب الجمهور .

ثم يقول السبكي : أن في المسألة أقوال :

أحدها : أنه لا واسطة بينهما أيضا ولكن صدق الخبر مطابقته للخارج مع اعتقاد المخبر ذلك — وعلى ذلك يدخل في الكذب ما كان غير مطابق والمتكلم يعتقد عدم المطابقة أو غير مطابق ، وهو يعتقد المطابقة أو غير مطابق وهو لا يعتقد شيئا أو مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة أو مطابقا وهو لا يعتقد لشك أوغيره ، وهذا القول هو الذي أراده ابن الحاجب بقوله : وقيل : إنّ كان معتقدا فصدق ، وإلا فكذب على ما فهم الشراح كلهم ، وإن كان ظاهر عبارته فيه لا يقتضي اشتراط المطابقة .

الثاني : أن الصدق مطابقة الخبر لاعتقاد المخبر ، ولو كان خطأ أي ولو كان غير مطابق لما في الخارج ، وكذبه عدمها ولو صوابا .

وهذه العبارة ظاهرة في أنه لا واسطة بينهما أيضا ، لأنه يدخل في قوله : وعدمها ، الخبر الذي لا اعتقاد معه أو معه اعتقاد العدم .

الثالث : وهو الذي نسبه الخطيب للجاحظ إذ قال : إنّ صدق الخبر مطابقته أي للخارج مع اعتقاد مطابقته وعدمها أي : وكذبه عدم مطابقته مع اعتقاد المخبر أنه غير مطابق . وغيرهما ليس صدقا ولا كذبا فدخل فيه ما إذا كان مطابقا ، وهو غير معتقد لشيء ، أو مطابقا وهو يعتقد عدم المطابقة ، أو غير مطابق وهو يعتقد المطابقة . أو غير مطابق ولا يعتقد شيئاً . فالأربعة لاصدق ولا كذب .

الرابع : أن الصدق : المطابقة للخارج والاعتقاد معا ، فان فقدا لم يكن صدقا فقط بل قد لا يكون صدقا ، وقد يوصف بالصدق والكذب بنظرين مختلفين ، إذا كان مطابقا للخارج غير مطابق للاعتقاد مثل قول الكفار : « نشهد إنك لرسول الله » (١) .

---

(١) سورة المنافقون آية ١

وينسب السبكى القول الرابع إلى الراغب .

الخامس : وهو رأى الجمهور . أن الصدق : المطابقة للخارج سواء كان معتقدا أم لا ؟ والكذب عدمها . يعنى أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة فى الخبر لابد أن يكون بينهما نسبة فى الواقع . أى مع قطع النظر عما فى الذهن ، وعما يدل عليه الكلام ، فطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التى فى الخارج — بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين — صدق ، وعدم مطابقة النسبة المفهومة من الكلام للنسبة ، التى فى الخارج — بأن تكون إحداها ثبوتية والأخرى سلبية — كذب .

ثم ينقل السبكى ما ذكره الخطيب من شبهة القائل : أن العبرة بالاعتقاد فقط ولا نظر إلى المطابقة الخارجية وهو قوله تعالى : (والله يشهد أن المنافقين لكاذبون) فلو كانت العبرة بالمطابقة لكانوا صادقين ، لأنهم يشهدون أنه رسول الله

وينقل السبكى أيضا أن هذا الرأى رد بثلاثة أمور :

أحدها : أن المعنى لكاذبون فى الشهادة ، لأنها تتضمن التصديق بالقلب ، فهى إخبار عن اعتقادهم ، وهو غير موجود فهو تكذيب لقولهم : (إنك لرسول الله) بالنسبة إلى ماتضمنه الاعتقاد القلبى . وعلم من تصديرهم بالجملة الإسمية ، ومن تصديرها بلفظ الشهادة ، ومن التأكيد بأن واللام .

الأمر الثانى : أنه عائد إلى تسمية ذلك شهادة ، لأن الإخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن ذلك حقيقة . وهذا الجواب مخالف الأول فى الصورة لافى المعنى ، لأنه يرجع إلى التكذيب فى ادعاء مواطأة القلب اللسان المداول عليها بتشهد . والأول يرجع إلى مواطأة القلب اللسان المدلول عليها بالجملة الاسمية ، وإنّ واللام . ثم يورد السبكى اعتراضا ، يقول : فإن قلت : إذا كان ذلك بالنسبة إلى التسمية ، فقد تجوزوا بقولهم : «نشهد» والمجاز ليس بكذب ، ويجيب عليه قائلا : إنما يكون مجازاً حيث قصد إطلاق الشهادة على القول ، وهم لم يطلقوا ذلك إنما أرادوا

حقيقة الشهادة على سبيل الكذب .

الأمر الثالث : أن الكذب بالنسبة إلى زعمهم أى هذا الخبر ، وإن كان صادقا ، لكنه عندهم كاذب ، ويقول السبكى : إنّ هذا يخدشه أمران : أحدهما : أن فيه تجوز لا يخفى . والثانى : أن المنافقين كانوا يعلمون نبوة النبى صلى الله عليه وسلم . وانما كانوا ينكرونها بألسنتهم . وهذا وارد على الأوجه الثلاثة (١) .

وينقل السبكى أيضا عن الخطيب شبهة الجاحظ وهى قوله تعالى : (أفترى على الله كذبا أم به جنة)(٢) فانهم حصروا دعوى النبى صلى الله عليه وسلم ، الرسالة فى الافتراء ، والإخبار حال الجنون بمعنى أنه لا يخلو الحال عن أحدهما .وليس الإخبار حال الجنون كذباً ، لأنه جعل قسيمه ولا صدقا ، لأنهم لا يعتقدونه فثبت الواسطة ويذكر السبكى أن الخطيب أجاب بأن معنى «أفترى» أم لم يفتر . فعبر عن عدم الافتراء بالجنة ، لأن المجنون لا افتراء له ، لأن الافتراء هو الكذب عن عمد ، ولا عمد للمجنون ، فالثانى ليس قسيما للكذب ، بل لما هو أخصّ منه ، أعنى الافتراء ، فيكون حصراً للخبر الكاذب بزعمهم فى نوعيه ، أعنى الكذب عن عمد ، والكذب عن غير عمد ، كأنهم قالوا : أكذب عامدا قاصداً للكذب ، أم كذب غير عامد ولا قاصد للكذب

وواضح أن السبكى اعتمد على كتاب «الإيضاح» فى مسألة الخبر الصادق والكاذب .

أحوال الاسناد الخبرى(٣)

قدم السبكى له بمقدمة ناقش فيها الأمور الآتية :

١ — لم يسم الخطيب «أحوال الإسناد الخبرى» بابا اكتفاء بقوله : إنّ

---

(١) عروس الافراس ص ١٨٣ — ١٨٤
(٢) سورة سبأ آية ٨
(٣) عروس الأفراس ص ١٩٠ — ٢٢٤

المقصود من علم المعانى ينحصر فى ثمانية أبواب . وعدّ منها « أحوال الإسناد الخبرى » .

٢ — أن الخطيب ذكر الإسناد الخبرى ، وما يتعلق بالمسند والمسند إليه ولم يذكر الإسناد الإنشائى واقتصر على قوله فى آخر باب الإنشاء : « إن الإنشاء كالخبر فى كثير مما فى الأبواب الخمسة » .

ويقول السبكى : إنّ الخطيب طرح التبويب للإسناد الإنشائى لأن الذى يحتاج إليه فى الإسناد الإنشائى ، يعلم من أصله وهو الاسناد الخبرى .

٣ — إن تقديم الحديث عن الإسناد على طرفيه : « المسند والمسند إليه » أجدر بالتقديم ، لأن الإسناد محل الفائدة ، ولأن مدار الصدق والكذب عليه ، ولأن طرفيه المسند والمسند اليه متفرعان عليه .

وقبل الحديث عن أغراض الخبر ذكر السبكى قواعد هى :

١ — أن المقصود من الكلام إنما هو إفادة المعانى ، فإنه إنما وضع للافهام وليس الغرض من وضع الألفاظ المفردة إفادة معانيها .

٢ — نقل عن الإمام فخر الدين ، أن مدلول الخبر الحكم بالنسبة لا ثبوتها . وناقش الاعتراضات التى وردت على هذا القول وانتهى إلى أن المسألة متجاذبة وللنظر فيها مجال .

٣ — ذكر العلماء : مورد الصدق أو الكذب المحكوم به هو النسبة التى تضمنها الخبر ، فإذا قلت زيد بن عمرو قائم ، فالصدق والكذب راجعان إلى القيام لا إلى بنوة زيد ، وذكر السبكى أنه يرد على هذا القول ما جاء فى البخارى مرفوعا إلى النبى صلى الله عليه وسلم : « يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون ، فيقولون : كنا نعبد المسيح ابن الله ، فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد » .

والحق عند السبكى فى هذه المسألة : أن الدلالة على نسبة المحمول للموضوع

بالمطابقة ، وعلى غيره بالالتزام وينبغى أن يستثنى من ذلك ماكانت صفة المسند إليه فيه مقصودة بالحكم ، بأن يكون المحكوم عليه فى المعنى الهيئة الحاصلة من المسند إليه وصفته كقوله عليه الصلاة والسلام : الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحق بن ابراهيم ، فإنه لايخفى عن الذوق السليم أن المراد : أن الذى جمع كرم نفسه وآبائه هو يوسف وليس المراد الإخبار عن الكريم الذى إتفق له صفة الكرم

٤ — الإسناد هو الحكم ، وهو نسبة أمر إلى أمر بالإثبات أو النفى والمسند إليه المحكوم عليه ، وهو المسمى عند النحويين مبتدأ ، وعند المنطقيين موضوعا وأصغر .

والمسند المحكوم به ، وهو المسمى عند النحاة خبرا وعند المنطقيين محمولا وأكبر .

ويقول السبكى : إذا تقررت هذه القواعد عدنا إلى كلام الخطيب ، وهو أن قصد المخبر بخبره أحد أمرين :

الأمر الأول : الحكم ويعنى به النسبة المحكوم بها . وهذا يسمى : « فائدة الخبر » كقولك لمن لا يعلم قيام زيد : زيد قائم ، ففائدة الخبر ، تحصيل العلم للمخاطب بقيامه . ومن هنا يعلم أن المراد بالحكم المستفاد هو ماتضمنه المحمول لا ما يستفاد من تعلقات الموضوع وتعلقات المحمول .

الأمر الثانى : هو مايسمى لازم فائدة الخبر ، وهو ما يستفاد منه كون المخبر عالما بالحكم ، كقولك : لمن زيد عنده ، ولا يعلم أنك تعلم ذلك : « زيد عندك » . وسمى لازما ، لأنه يلزم من استفادة الجاهل الحكم من الخبر أن يستفيد أيضا علم المخبر به .

ثم يوضح السبكى عبارة السكاكى : « والأولى بدون هذه تمتنع ، وهذه بدون الأولى لا تمتنع » بقوله : إن العلم بالحكم من الخبر يلزم منه العلم بعلم المخبر به ،

فمن وجد الملزوم ، وهو استفادة الحكم من الخبر وجد اللازم ، وهو استفادة علم المخبر به ، لأنه يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم ، ومتى وجد اللازم ، وهو علم المخاطب بعلم المخبر لا يلزم وجود الملزوم ، وهو استفادة المخاطب الحكم كما إذا كان المخاطب عالما به . وتوضيح عبارة السبكي : أن المتكلم إذا أخبر السامع وكان السامع جاهلا بالحكم، حصل أن السامع استفاد أصل الحكم والمتكلم علم أن السامع علم بالحكم .

أما إذا أخبر المتكلم السامع ، وكان المتكلم يعلم أن السامع يعرف أصل الحكم وبالتالي كان السامع عالما بالحكم حصل شيء واحد وهو أن المتكلم أفاد السامع أنه عالم بالحكم فقط كقولك لزيد الذي نجح في الامتحان ويعلم أنه ناجح : وأنت نجحت ، لا تريد أن تخبره بنجاحه أي أصل الحكم أو فائدة الخبر ، ولكنك تريد أن تفيده لازم فائدة الخبر أي أنك تعلم نجاحه .

ثم يستطرد السبكي في ذكر نكت نحوية ومنطقية إلى أن يقول : وقد يرد الخبر لغير ما سبق وهو : أن ينزل العالم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم ، وهو العمل به فتقول لمن يعلم أن زيداً أبوه وأنت تعلم ذلك : زيد أبوك ، فأحسن إليه ، معناه : أنك تعامله معاملة من يجهل أبوته .

وينقل السبكي ما نقله الخطيب في « الإيضاح » عن السكاكي ، وهو قوله : وإن شئت فعليك بكلام رب العزة (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق، ولبئس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون)[١] كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي ، وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ، ونظيره في النفي والإثبات (وما رميت إذ رميت)[٢]، وقوله تعالى : (وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون)[٣] هذا لفظه .

---

(١) سورة البقرة آية ١٠٢ (٢) سورة الأنفال آية ١٧
(٣) سورة التوبة آية ١٢

ويقول : قال الخطيب في الإيضاح : « وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ، ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما ، وليست منها بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به .

ويجيب السبكي عن السكاكي بقوله : إنّ هذا تمثيل تنزيل العالم منزلة الجاهل مطلقا لتعديه إلى ما نحن فيه ، لأن ما نحن فيه فرد من أفراد ذلك ، وإذا نزل العالم بالشيء منزلة الجاهل به صح تنزيل العالم بهما منزلة الجاهل ، ومما يدل لهذا تمثيله بقوله تعالى : (وما رميت إذ رميت) وليس فيه إلاّ تنزيل الموجود منزلة المعدوم .

ويقول السبكي : إن تمثيلهم بقوله تعالى : (وإن نكثوا أيمانهم) فيه نظر ، لأن المذكور من تعلقات فعل الشرط لا يكون مخبرا بوقوعه كالمذكور في حيز النفي ، فاذا قلت : لا يفي زيد بايمانه ، لا يكون فيه اخبار بأن له ايمانا ، لأنها سالبة محصلة ، وكذلك إذا قلت : (وإن نكثوا أيمانهم) ليس فيه اثبات إيمان لهم ، لأن الفعل بعد إن غير محقق الوقوع فتعلقاته كذلك ، وكذلك المذكور في حيز الجواب ، فان مدلول الجملة الشرطية إنما هو الارتباط

ثم ينبه السبكي على أن الجملة الخبرية قد تأتي لأمور أخرى سوى إفادة الحكم أو لازمه .

منها . الخبر الكاذب ، فليس فيه قصد إفادة الحكم وإنما هو قصد الاعتقاد الفاسد

ومنها كلام العباد مع الله تعالى فليس فيه إفادة الحكم لأن الله سبحانه وتعالى عالم بجميع الكائنات ، ومن ذلك قوله تعالى . (رب اني ظلمت نفسي) (١) ونحو

الهي عبدك العاصي أتاك

وقوله تعالى : (قالت رب اني وضعتها أنثى (٢)) وقوله تعالى : (واني سميتها مريم) وقوله تعالى ، حكاية عن موسى صلى الله عليه وسلم : (اني لما أنزلت إلي من خير فقير (٣)) .

---

(١) سورة النمل آية ٤٤ (٢) سورة آل عمران آية ٣٦

(٣) سورة القصص آية ٢٤

ولم يحاول السبكى أن يوضح الأغراض التى خرج اليها الخبر كالتحسر واظهار الضعف ولكنه حاول أن يخرج هذه الآيات بقوله : إنه ليس من شرط الإفادة أن تكون لمن الخطاب معه بل تكون لغيره ، ويقول : وقد يجاب بأن فيه قصد الإنشاء . ففى (أنى وضعتها أنثى) ، معنى تقبلها منى وكذلك الجميع ، وقيل غير ذلك .

ومنها : أن الشخص قد يقصد إغاظة السامع بذلك الخبر ، وجوابه أنه يرجع إلى لازم الفائدة .

ولسنا ندرى ما الذى جعل السبكى يغفل عن الأغراض البلاغية الواضحة فى هذه الأمثلة والتى تكسب المعنى جمالا وجلالا كالتحسر واظهار الضعف إلى مثل هذه التخريجات والأجوبة التى يقول عنها . أن المجال يضيق عن ذكرها .

أضرب الخبر

وينتقل السبكى إلى الحديث عن أضرب الخبر فيقول : إذا كان قصد المتكلم المخبر أحد هذين الأمرين : (فائدة الحكم أو لازم الفائدة) فينبغى أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة .

١ — فان كان المخاطب خالى الذهن عن الحكم بأحد طرفى الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم كقولك : « زيد قائم » لمن هو خالى الذهن عن ذلك ، ليتمكن من ذهنه بمصادفته خاليا ، وذلك لأن خلو الذهن عن الشىء يوجب استقراره فيه .

ويقول : إن الخطيب قال : « فان كان خالى الذهن من الحكم والتردد فيه »

وكان ينبغى أن يقول : (من الحكم ومن التردد فيه ، لأن هذه العبارة هى المعطية لمقصوده من خلو الذهن من كل منهما ، لا من مجموعهما) .

٢ — وإذا كان المخاطب مترددا فى الخبر به حسن أن يقوى بمؤكد واحد

كقولك : لزيد قائم ، أو إنه قائم .

٣ — وإن الخاطب منكرا للمخبر به أوجب تأكيده بحسب الانكار . فتقول لمن ينكر صدقك ولا يبالغ : إنى صادق نقل السبكى ماتقدم من كتاب « الإيضاح» للخطيب القزوينى .

ثم يبدأ السبكى فى المناقشة .

يقول : إن قلت : « وإنى صادق » ليس فيها الا مؤكد واحد ، وقد مثل به لخطاب المتردد فيلزم استواؤهما . ويجيب السبكى : إن المؤكد الواحد فى الصورة الأولى حسن وفى الثانية واجب .

ويلخص السبكى كلام الخطيب فيقول : وتقول لمن يبالغ فى الانكار إنى لصادق . ومن ذلك قوله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه الصلاة والسلام حين أرسلهم إلى أهل انطاكية اذ كذبوا فى المرة الأولى ، (إنا إليكم مرسلون)[1] .

وفى الثانية : لما تكرر منهم الانكار ، (ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون)[2]

ويقول : أن الخطيب نقل هذا الترتيب عن المبرد .

ويسمى الأول من الخبر ابتدائيا ، لكونه وقع ابتداء ، والثانى طلبيا ، والثالث انكاريا .

ويمضى السبكى يناقش الخطيب فيقول :

١ — أن فى عبارته تسامح حيث قال عن الرسل : انهم كذبوا فى المرة الأولى ، وانما كذب فيها اثنان . ويعود فيلتمس للخطيب مخرجا فيقول : ولعله يريد أن القائلين: (إنا إليكم مرسلون) ثلاثة كذبوا فالتكذيب الذى واجهوا به إثنين فى الأول تكذيب فى المعنى الثالث ، فكأن الثلاثة فقالوا : (إنا إليكم مرسلون) والتكذيب الثانى كان أبلغ لكونه تكذيبا لثلاثة بالصريح ، ولكونه تكذيباً ثانيا ، ولكونه تكذيبا بعد إقامة الدليل ، لكونه بعد تكرار الإنذار .

---

(١) ، (٢) سورة يس آية ١٤ ، ١٦

٢ — كان ينبغى أن يقول الخطيب : إنَّ فى (ربنا يعلم) تأكيدا أيضا ، لأنه فى معنى القسم كقوله :

ولقد علمت لتأتين منيتى

فعلم الله أجدر بذلك ، ونص عليه سيبويه مع تأكيد «إن واللام» ففيها حينئذ ثلاث تأكيدات .

٣ — قال الزمخشرى : إنَّ الأول ابتداء خبر ولذلك لم يؤكد إلا بإنَّ ويقول السبكى : إنه من الممكن الاعتراض على الزمخشرى فيقال : إنَّ التكذيب وقع صريحا لقوله تعالى : فكذبوهما . ويعود فيرد هذا الاعتراض بأمرين :

أحدهما : أن يقال : تكذيب الثلاثة لم يقع قبل ذلك ، وانما وقع تكذيب اثنين .

الثانى : أن يقال : إنه لم يعن أن الخطاب ابتدائى بل يريد أنه خبر أول ، فلذلك لم يحتج لكثرة التأكيد ولاشك أنه أول خبر صدر من الثلاثة .

مقتضى الظاهر ومقتضى الحال

ومقتضى الظاهر هو : ما يقتضيه المقام وهو أخص من مقتضى الحال ، لأن الحال قد يقتضى الإخراج على خلاف الظاهر ، ولكن السبكى يعترض على هذا ويقول : فان الظاهر أن بين مقتضى الحال ، ومقتضى الظاهر عموما وخصوصا من وجه .

ومقتضى الظاهر يكون بإخراج الكلام على أضرب الخبر التى مرت ويكون باعتبار غيرها من اعتبارات المعانى . وكثيراً ما يخرج الكلام على خلاف الظاهر .

١ — فيجعل غير السائل أى خالى الذهن كالسائل إذا قدَّم له مايلوِّح بالخبر فيستشرف له

ثم يناقش السبكي الخطيب فيقول : إن قوله : « ينزل غير السائل » يقتضي أن الخبر الطلبي من شرطه السؤال وليس كذلك ، إلا أن يراد بالسؤال السؤال المعنوي الملازم في المعنى للتردد . والذي يلوح بالخبر هو كقوله تعالى : (ولا تخاطبني في الذين ظلموا[1]) فانه يلوح بأهلاكهم . ويقول السبكي : إن في العبارة تسامح ، فانه يلوّح بأعم من الخبر ، وحاصـــله أنه لما حصل التلويح بقوله تعالى : (ولا تخاطبني) صار الخطاب بقوله : (أنهم مغرقون) طلبيا فأكد ، فان قلت : التلويح هو تقديم مايدل على الشيء والأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ، لا يترددون في خبر الله تعالى المدلول عليه بالتلويح ويناقش السبكي أجوبة هذا الاعتراض وينتهي إلى أنّ قوله تعالى : (ولا تخاطبني) دل على مطلق الإهلاك فحصل التردد في كيفيته من إهلاك وغيره فجاء الخطاب طلبيا . ومن ذلك قوله تعالى : (وما أبرىء نفسي إن النفس لأمارة بالسوء[2]) .

وقول الشاعر :

فغنها وهي لك الفـــداء ... إنّ غناء الإبل الحـــداء

ومنه بيت بشار :

بكرا صاحبي قبل الهجير ... إنّ ذاك النجاح في التبكير

وقد قال له خلف الأحمر لو قلت : بكرا فالنجاح في التبكير .

ثم رجع إليه ، وذلك بمحضر من أبي عمرو بن العلاء .

٢ — وغير المنكر كالمنكر إذا لاح عليه شيء من أمارات الإنكار أي أن فعل ماجرت العادة مع الإنكار ينزل منزلة الإنكار كقوله :

جاء شقيق عارضا رمحـــه ... إنّ بني عمك فيهم رماح

---

(١) سورة هود آية ٣٧

(٢) سورة يوسف آية ٥٣

يعنى أن هذه حالة من يدعى الشجاعة ، وأن خصمه ليس عنده ما يقابل به رمحه ، وأنه غير ملتفت له ولا يوافق السبكى على تفسير البلاغيين « الرماح » بأنها جمع رمح ويرى أن تكون استعارة من « رمح الدابة برجلها » لأن الأليق قوله « فيهم » من الجمع ونميل إلى رأى السبكى لأن وجود السلاح ليس دليلا قطعيا على شجاعة القوم ، ولكن القوة على الدفع والرمح من أمارات الشجاعة قطعا .

ويعود فيقول : إن هذا المثال ليس فيه إلا مؤكداً واحداً — فن أين لنا أنه إنكارى ، فيجوز أن يكون طلبيا ويكون من القسم السابق ، ويكون هذا التأكيد الواحد فيه استحسانا لا واجبا .

ونحن نخالف السبكى فى نظرته السطحية فان بيت الشاعر يوحى بأن هذا الرجل الذى أتى إلى القوم متجاسر وغير مبال فهل هناك شك بأن التأكيد رد على من ارتدى ثوب الإنكار وهل يكون للبيت معنى إذا خلا من هذه الصورة ؟.

٣ — وكذلك ينزل المنكر منزلة غير المنكر إذا كان معه ما أن تأمله ارتدع عن الإنكار كما يقال لمنكر الإسلام : «الإسلام حق» .

وينقل السبكى ما قاله الخطيب فى الإيضاح وهو : « وعليه قوله تعالى فى حق القرآن « لاريب فيه » ، وعلى هذين الاعتبارين قوله تعالى : (ثم انكم بعد ذلك لميتون[١] أكد تأكيدين ، وإن لم ينكره أحد لتنزيل المخاطبين لتماديهم فى الغفلة ، تنزيل من ينكر الموت وأكد إثبات البعث تأكيدا واحدا ، وإن كان أكثر ، لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بألا ينكر ويتردد فيه ، فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه حثا لهم على النظر فى أدلته الواضحة .

ثم ينبه السبكى على أن أقسام هذا الفصل متعددة ، وأن السكاكى والخطيبى فى شرح المفتاح حاولا تعدادها فذكراها على وجه قاصر وسيقوم السبكى بذكرها

---

(١) سوره المؤمنون آية ١٥

على التحرير بمشيئة الله تعالى .

١ ــ المخاطب إما عالم بفائدة الخبر ولازمها معا .
٢ ــ المخاطب خال من العلم بفائدة الخبر ولازمها معا .
٣ ــ المخاطب طالب العلم بفائدة الخبر ولازمها معا .
٤ ــ المخاطب منكر لفائدة الخبر ولازمها معا .
٥ ــ المخاطب عالم بفائدة الخبر خال من العلم بلازم الفائدة .
٦ ــ المخاطب عالم بفائدة الخبر طالب العلم بلازم الفائدة .
٧ ــ المخاطب عالم بفائدة الخبر منكر للازم الفائدة .
٨ ــ المخاطب عالم بلازم فائدة الخبر خال من العلم بفائدة الخبر .
٩ ــ المخاطب عالم بلازم الفائدة طالب للعلم بفائدة الخبر .
١٠ ــ المخاطب عالم بلازم الفائدة منكر لفائدة الخبر .
١١ ــ المخاطب خال من العلم بلازم الفائدة طالب العلم لفائدة الخبر .
١٢ ــ المخاطب خال من العلم بلازم الفائدة منكر لفائدة الخبر .
١٣ ــ المخاطب خال من العلم لفائدة الخبر طالب العلم للازم الفائدة .
١٤ ــ المخاطب خال من العلم بفائدة الخبر ولازمها ومنكر للازم .
١٥ ــ المخاطب طالب العلم بفائدة الخبر منكر للازم .
١٦ ــ المخاطب منكر لفائدة الخبر طالب العلم بلازم الفائدة .

يبطل من هذه الأقسام :

١ ــ المخاطب عالم بلازم الفائدة خال من العلم بفائدة الخبر .
٢ ــ المخاطب خال من الفائدة منكر للازم الفائدة .
٣ ــ المخاطب خال من العلم بفائدة الخبر طالب العلم بلازم الفائدة
فالثلاثة مستحيلة .

ومنها ثلاثة ممكنة : إنّ حملنا اللازم على الاعتقاد مطابقا كان أو لم يكن وهو :

١ ــ المخاطب عالم بلازم الفائدة متردد فى فائدة الخبر .
٢ ــ المخاطب عالم بلازم الفائدة منكر لفائدة الخبر .

٣ — المخاطب منكر لفائدة الخبر طالب اللازم الفائدة .

وإن حملنا اللازم على الاعتقاد المطابق للخارج سقط الثلاثة أيضا .

فعلى الأول تبقى الأقسام الممكنة ثلاثة عشر كل منها : إما أن تأخذه على كل واحد من الأوجه العشرة السابقة ، ولا تأخذه على كل شيء من الستة التي قلنا : إنّ ثلاثة منها مستحيلة قطعا وثلاثة مستحيلة على أحد الاحتمالين لأن الستة هنا مستحيلة على الاحتمالين معا .

فنخرج الأقسام الثلاثة المستحيلة قطعـــا والثلاثة المحتملة فيبقى معنا الأقسام العشرة فنضربهم في ثلاثة عشر تبلغ الأقسام مائة وثلاثين .

يسقط منها ثلاثة عشر وهو كل مخاطب من هؤلاء الثلاثة عشر فرضناه عالما بالفائدة واللازم فانا لانخاطبه فالباقي من الأقسام مائة وسبعة عشر .

ويقول السبكي ان شئت سرد الأقسام فهي :

١ — عالم باللازم والفائدة .

٢ — خال من العلم باللازم والفائدة .

٣ — طالب العلم باللازم والفائدة .

٤ — منكر العلم باللازم والفائدة .

٥ — عالم بالفائدة خاليا من اللازم .

٦ — عالم بالفائدة طالب اللازم .

٧ — عالم بالفائدة منكر اللازم .

٨ — خال من اللازم طالب الفـائدة .

٩ — خال من اللازم منكر الفائدة .

١٠ — طالب الفائدة منكر اللازم .

ثم نأخذ قيداً مثل : (خال من العلم باللازم والفائدة) مع الأقسام التسعة

فتصبح الأقسام ثمانية عشر ، ثم نأخذ (طالبا لهما) فتزيد الأقسام تسعة وتصبح سبعة وعشرين ، ثم نأخذ (المنكر لهما) فيعطينا أقساما تسعة فيصبح العدد ستة وثلاثين ثم نأخذ (العالم بالفائدة الخالى من اللازم) فيعطينا تسعة فتصير الأقسام خمسة وأربعين .

ونأخذ (العالم بها الطالب للازمها) فتصير الأقسام أربعة وخمسين ثم نأخذ (العالم بها المنكر للازمها) فتصبح الأقسام ثلاثة وستين ثم نأخذ (الخالى من اللازم الطالب للفائدة) فتكون الأقسام اثنين وسبعين ثم (الخالى من اللازم المنكر للفائدة) فتكون الأقسام واحدا وثمانين ثم نأخذ (الطالب للفائدة المنكر للازم) فتصبح الأقسام تسعين ثم نأخذ (العالم باللازم الطالب للفائدة) فتصير الأقسام تسعة وتسعين ثم نأخذ (العالم باللازم المنكر للفائدة) فتصبح الأقسام مائة وثمانية ثم نأخذ (المنكر للفائدة الطالب للازمها) صارت الأقسام مائة وسبعة عشر قسما .

وواضح من العرض لهذا الموضوع أنه يفيد البراعة الذهنية. أما الذوق الأدبى فبينه وبين هذه الأقسام بون بعيد .

ثم ينبه السبكى على أمور هى :

١ — تمثيل الخطيب بقوله تعالى : (إنهم مغرقون) هو مثال أخص من المثل وقد مضى أن السبكى اشترط الاطلاق فى الإهلاك حتى يتأتى التردد .

٢ — من تنزيل السائل منزلة خالى الذهن قوله تعالى : (ويسألونك عن الجبال فقل ينسفها ربى نسفا[1]) ويقول : إنه من الممكن الاعتراض عليه بأن توكيد الطلبى غير لازم فلاحاجة إلى التنزيل ، ويجاب بأنه مستحسن فالعدول عنه انما يكون للتنزيل وذلك كثير .

٣ — وتنزيل السائل منزلة المنكر لبعد المسئول عنه عن الأفهام ، كقوله

---

(١) سورة طه آية ١٠٥

صلى الله عليه وسلم « انكم لترون ربكم » فى جواب ، هل نرى ربنا ؟

٤ — وتنزيل المنكر منزلة خالى الذهن مثل قوله تعالى فى حق القـــرآن : (لا ريب فيه[١]) .

٥ — وتنزيل المنكر منزلة السائل المتردد نحو : (ثم انكم يوم القيامة تبعثون[٢]) ويقول السبكى : من الممكن أن يقال : أن ما تقدم من أدلة البعث يقتضى جعل المنكر كالمعترف لا كالمتردد .

وينتقل السبكى إلى اعتبارات النفى ويقول : أن النفى كالإثبات فى التأكيد وعدمه .

١ — فنى الضرب الابتدائى تقول : « مازيد قائم أو قائما » و « ليس زيد قائما » أو « ماينطلق زيد » .

٢ — وفى الطلبى والانكارى تأتى بمؤكد استحسانا فى الأول ووجوبا فى الثانى فتقول : مازيد بقائم ، أو ليس بقائم ، ولا رجل فى الدار بالبناء فهو آكد من (لا رجل) بالرفع ، أو والله ليس زيد منطلقا ، أو ما كان زيد ينطلق ، لأن كان تعطى تأكيدا . ولنفى المستقبل « والله لن ينطلق زيد » ولا ينطلق زيد ، ان قلنا : « لا » لنفى المستقبل فقط . كما هو مذهب سيبويه .

وتقول لمن يبالغ فى الإنكار : والله مازيد بمنطلق ، أوما إن ينطلق زيد ، أو ماهو بمنطلق ، وما كان زيد لينطلق ، ان لم تجعل المراد مريدا لينطلق ، فان جعلنا المراد ذلك فهذا معنى آخر على أن فيها أيضا تأكيداً ، لأن نفى إرادة الفعل أبلغ من نفيه .

وكنا ننتظر من السبكى أن يوضح لنا السر البلاغى لكل ما ذكر من أمثلة ولكنه لم يفعل .

---

(١) سورة البقرة آية ٢   (٢) سورة المؤمنون آية ١٦

ثم يقدم لنا السبكى مجموعة فوائد :

الأولى : يرى السبكى أن المراد بالتأكيد هنا تأكيد لمضمون الخبر وهو : الحكم بالنسبة أو ثبوتها ، وليس تأكيد المسند وحده ، ولا المسند إليه ، فلو قلت : زيد هو القائم أو زيد مضروب ، أو زيد نفسه قائم فليس مما نحن فيه فى شىء ، لأنه لا يلزم من تأكيد واحد من طرفى الإسناد تأكيد النسبة ، كذلك لو أتيت بما يفيد الاختصاص كقوله تعالى : (ثم إنكم يوم القيامة تبعثون) ويقول : إنّ هذه الحكمة توضح لك عدم تعرضهم للتأكيد بأن المفتوحة فان لقائل أن يقول : يأتى فيها الخطاب ابتدائيا وطلبيا وإنكاريا . تقول : فى الابتدائى علمت زيدا قائما . وفى الطلبى : علمت أن زيدا قائم . وفى الانكارى : علمت أن زيدا قائم والله . ويجيب السبكى بأن : أن ، المفتوحة تنحل مع ما بعدها لمفرد ، فالتأكيد لذلك المصدر المنحل لا للنسبة . والكلام الآن إنما هو فى تأكيد الإسناد لا فى تأكيد أحد طرفيه .

ويقول السبكى : إنّ التنوخى فى أقصى القريب لما ذكر ألفاظ التأكيد ذكر أنّ المفتوحة والمكسورة والتحقيق ما قلناه ، وإذا ثبت ذلك ظهر لك سر منع تأكيد مضمون الجملة فى كثير مما سبق من صيغ النفى فإنّ التأكيد فى « لا رجل » بالبناء ، انما هى للمحكوم عليه وتقوية العموم ، والتاكيد فى « ما زيد بمنطلق » الظاهر أنه للانطلاق المنفى لا لمضمون الجملة وبما ذكرناه يعلم أنه ليس من هذا الباب الحال المؤكدة ، ولا المصدر المؤكد نفسه أو لغيره فانهما يؤكدان الفعل .

الثانية : ذكر النحاة من ألفاظ التأكيد لكن ، وينبغى أن يلحق بما نحن فيه ، فيكون الخطاب بها طلبياً أو إنكارياً ، وكذلك عدها أيضا التنوخى . لكنه يحتاج إلى زيادة تحقيق ، لأن من قال من النحاة ، أنها للتأكيد مع الاستدراك انما أراد تأكيد الجملة قبلها ، فينبغى أن يقال : لكن حرف تأكيد يكون الخطاب بما قبلها ، طلبيا ، أو إنكاريا لا الخطاب بما دخلت عليه ، أو يقال : هى تأكيد للجملة التى بعدها ، لاستلزامها حكم ما قبلها ، لأن الغالب أن ما بعدها ضد ما قبلها فتأكيــــد وجودها ، تأكيد لعدم ما قبلها ، لأن الضدين لا يجتمعان فهو تأكيد لما بعدها فى

الصرورة ، وتأكيد لما قبلها فى المعنى ، نعم ! إذا قلنا : أنها مركبة من لكن ، وأن — كما هو قول الفراء . أو أنها مركبة من لا ولن كما هو رأى الكوفيين ، أو أنها مركبة من لا وكاف التشبيه ، وأن . فالتأكيد فيها ان ثبت الجملتين معا ، لأن « لا » أكدت ماقبلها . وان أكدت مابعدها .

ومن ألفاظ التأكيد « كأنّ » كما عدها التنوخى وهو صحيح ، لأنها إن كانت بسيطة فهى لتأكيد النسبة ، وإن كانت مركبة فهى متضمنة « لأن » فالخطاب بها طلبى .

ومن ألفاظ التأكيد كما ذكره التنوخى ليت ولعل .

ومن ألفاظ التوكيد « لعلّ » لكن تأكيدها للمفرد ، لأنها لغــــة تميم . وهم يبدلون همزة «أن» المفتوحة عينا فحكمها حكم أن المفتوحة كما سبق .

الثالثة : ويقول السبكى : إن الذى يظهر ولا ينازع فيه منصف أن تأكيد الجملة ، يكون لأغراض كثيرة من جملتها الإنكار وغيره ، فربما كان الشخص خالى الذهن وأكد له « بأن » و «اللام» . وربما كان منكرا ولم يؤكد له لغرض ما ، أو أكد له لغير ذلك .

فان كان ما ذكروه من التأكيد للطالب والمنكر بأن واللام على سبيل المثال فحسن ، وإن كانوا يحصرون التأكيد فى خطابهما ، ويحصرون خطابهما فى صيغة التأكيد فهو فى غاية البعد . ويحتاج إلى تأويل غالب الاستعمالات ، ولا ينتهض له دليل ، ولا أعتقد أن المبرد أراد ذلك أصلا فانه تحجير واسع .

الرابعة : يقول : إن هذه التأكيدات التى ذكروها إنما هى للجملة الإسمية ، وأعرضوا عن تأكيد الجملة الفعلية ، وعن ذكر التفاوت بين الخطاب بالإسميــة والفعلية ، وكان ينبغى ذكر كل منهما .

ثم جعلوا الخطاب بنحو : زيد قائم ، خاليا عن التأكيد وكان يمكن أن يقال :

إنه يتضمن التأكيد لتضمنه الدلالة على الثبوت والاستقرار . ويؤكد ما ذهب إليه بنقله عن التنوخي إذ قال : فى أقصى القريب : « إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية ، فان أكدوا فبالاسمية ثم « بإنّ » ثم « بها » وباللام » ، وقد تتأكد الفعلية « بقـــد » ، وإن احتيج لأكثر أتى بالقسم مع كل من الجملتين ، وقد تؤكد الإسمية باللام فقط نحو : لزيد قائم ، وقد تجىء قد مع الفعلية مضمرة بعد اللام قال امرؤ القيس :

لناموا فما أن من حديث ولا صالى

ويقول السبكى : إنّ مقتضى هذا الحديث أن الخطاب على درجات . قام زيد ثم لقد قام ثم والله لقد قام ، فانه جعل الفعلية كلها دون الاسمية ، ثم قال : أنها تؤكد بالقسم ، وبقد .

وعلى ذلك فالجملة الفعلية بجميع درجاتها دون الاسمية ، ولم يوضح التنوخى فى قوله : إن زيداً قائم ولزيد قائم — أيهما آكد .

ويرى السبكى : أن التأكيد « بأن » أقوى لوضعها لذلك ثم إنّ زيدا لقائم ، ثم والله لزيد قائم ، ووالله إن زيداً قائم ، ثم والله إن زيداً لقائم .

ويرى أنه من الممكن الاعتراض على التنوخى فى قوله : « إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجلة الفعلية » ، لأن الفعلية يقصد بها التجدد وتعيين الزمان لا مجرد الخبر ، إلا أن يريد مجرد الإخبار بالنسبة المتجددة فى وقتها من غير قصد زيادة التأكيد ، وكذلك قول التنوخى : (إن الجملة الإسمية للتأكيد) فيه نظر أيضا ، فان الاسم وإن دل على الثبوت والإستقرار فانما يدل على استقرار مصدره الذى اشتق منه ، فالتأكيد فى « زيد قائم » القائم المفرد لا للجملة التى كلامنا الآن فيما يؤكدها ، كما تقدم فى التأكيـــد « بأن » المفتوحة فإن تم هذا الجواب ظهر عذر البيانيين فى كونهم لم يعدوا الجلة الإسمية خطاباً طلبيا ولا إنكاريا .

ويقول السبكى : إنه لمن الغريب ، أن ابن النفيس قال : فى « طريق الفصاحة »

الجملة الإسمية كقولنا : «زيد قائم» تدل على ثبوت القيام بالمطابقة فهى أدل من الفعلية مثل «قام زيد» إذ قام يدل على القيام بالتضمن ، فلذلك كانت الإسمية أقوى من الفعلية ، ويقول : وهذا غلط سرى اليه من قول النحاة ، ان الفعل يدل على الحدث بالتضمن ، ولم يعلم أن دلاله الفعل على كل من حدثه وزمانه ، وإن كان بالتضمن ، لكن دلالة جملة الكلام على كل من حدث الفعل وزمانه بالمطابقة «فقام زيد» يدل على وقوع القيام فى زمان ماض بالمطابقة .

الخامسة : لم يتعرضوا لتأكيد الجلة الإنشائية ، لأن هذا الباب معقود للاسناد الخبرى

السادسة : من مؤكدات الجلة أيضا ، ضمير الفصل ، وليس تأكيد للمسند فقط ولا للمسند اليه فقط . ومن المؤكدات أيضا للجملة ، تقديم الفاعل المعنوى نحو : «زيد يقوم» ، «أنت لا تكذب» ، و «أنا قمت» إذا لم تجعلها للاختصاص ، فانها لتأكيد الحكم لا لتأكيد المحكوم عليه كما صرح به الجرجانى وغيره .

أما أنا قمت إذا جعلناه للاختصاص ، وقلنا : إنه مقدم من تأخير على أن أصله يدل فيحتمل أن يقال : انما يفيد الاختصاص ، فلا يفيد تقوية الحكم ، ويحتمل أن يقال : يفيد مع الاختصاص التقوية كما قالوا : بمثله فى تقديم المعمول ، وعلى هذا فيحتمل أن يقال : يفيد تقوية الحكم كهو إذا لم نجعله للاختصاص .

ويحتمل أن يقال : إنما يفيد تقوية المحكوم عليه رعاية لحاله قبل التقديم حين كان بدلا ، فان البدل إنما يؤكد المبدل منه . وهو فى هذا المثال هو المسند إليه ، وعلى كل تقدير فلا شك أن نحو «زيد يقوم» و «أنت لا تكذب» ، و «أنا قمت» حيث كانت لا تفيد الاختصاص التقوية والتأكيد .

ولعل السبكى يريد من هذه العبارة أن التقديم فى الأمثلة السابقة لا يفيد الاختصاص بل التقديم للتقوية والتأكيد .

ويقول السبكي : ولعلهم إنما لم يذكروه هنا ، لأن المسند إليه ، وإن كان مؤكدا للجملة لكنه جزء من جملة الكلام ، وإنما يتكلمون هنا في التأكيد بما ليس من أجزاء الكلام .

ومن مؤكدات الجملة أيضا « أمّا » فانها من ألفاظ التوكيد قال الزمخشري في قوله تعالى : (فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم[1]) فائدة (أما) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : زيد ذاهب ، فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منـــه عزيمة ، قلت : أما زيد فذاهب ، ولذلك قال سيبويه : في تفسيره « مهما يكن من شيء فزيد ذاهب » . وهذا التفسير مدل بفائدتين : بيان كونه تأكيداً ، وأنه في معنى الشرط .

ومن مؤكدات الجملة « ألا » التي هي حرف استفتاح ، فانها للتأكيد كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى : (ألا أنهم هم المفسدون)[2] ويدل على قولهم : إنها للتحقيق أي تحقيق الجملة بعدها ، وهذا معنى التأكيد

قال الزمخشري : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد الجملة تقع بعدها إلا مصدرة بنحو ما يلتقى به القسم نحو قوله تعالى : (ألا أن أولياء الله لاخوف عليهم[3])

ومن مؤكدات الجملة أيضا « السين » التي للتنفيس على رأى الزمخشري ، فانه قال في قوله تعالى : (أولئك سيرحمهم الله[4]) السين مفيدة وجود الرحمة لا محالة ، فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد في قولك : « سأنتقم منـــك يوما » تعني أنك لاتفوتني ، وإن تباطأ ذلك . ونحوه قوله تعالى : (سيجعل لهم الرحمن ودا[5]) ، وقوله : (ولسوف يعطيك ربك فترضى[6]) وقوله : (سوف يؤتيهم أجورهم[7]) .

---

(١) سورة البقرة آية ٢٦
(٢) سورة البقرة آية ١٢
(٣) سورة يونس آية ٦٢
(٤) سورة التوبة آية ٧١
(٥) سورة مريم آية ٩٦
(٦) سورة الضحى آية ٥
(٧) سورة النساء آية ١٥٢

وقال : فى قوله تعالى : (ولسوف يعطيك ربك) فان قلت : ما معنى الجمع بين حرفى التأكيد والتأخير ، قلت : معناه : أن العطاء كائن لا محالة ، وإن تأخر . يقول السبكى : أنه يريد أن حرف التأكيد اللام ، وحرف التأكيد السين ، وإن كون العطاء واقعا لامحالة مستفاد من اللام ، وإن التأخير مستفاد من السين .

ومن مؤكدات الجملة الفعلية « قد » فانها حرف تحقيق ، وهو معنى التأكيد وإليه أشار الزمخشرى بقوله : فى قوله تعالى : (ومن يعتصم بالله فقد هدى إلى صراط مستقيم[1] معناه هدى لامحالة .

السابعة : يقول السبكى : لافرق فى كون «ان» لتأكيد الجملة بين أن تلحقها « ما » أولا . فقولك : إنما زيد قائم . يفيد مع الحصر التحقيق كما صرح به القاضى عبد الوهاب المالكى وهو حق .

الثامنة : يحكيها لنا السبكى من فوائد والده رحمه الله وهى : « زيد قائم» فيه ثلاث تصورات : « زيد ، وقائم ، و« نسبة » وفيها إذا حكمت أمر رابع وهو : إيقاع تلك النسبة إثباتا ونفيا فعلم : أنّ نحو زيد قائم ليس فيه إثبات ولا نفى بل هو محتمل لهما على السواء ، فاذا حكمت فقلت : زيد قائم فالإثبات مستفاد منه مع تجريدك إياه عن حرف النفى ، فاذا قلت : «إنّ زيدا قائم» كان آكد فى الإثبات. لأن دلالة «إنّ» أقوى من « التجرد » ، ولا تقول : إنها دخلت عليها وأكدتها ، لأن التجريد مع الحرف لايجتمعان . وانما المعنى أنها دخلت على «زيد قائم» المحتمل النفى والإثبات ، فرجحت طرف الإثبات ، وأفادته أقوى من إفادة «التجريد» ، لأنها وجودية . و « التجريد » عدمى ثم تأكد تأكيدا أقوى باللام وبالقسم ، والدلالات الثلاثة كل منها أقوى من «التجرد» . وإنما دلّ «التجريد» على الإثبات، ولم يدل على النفى ، وإن كانا بالنسبة إلى اللفظ على السواء ، لأن حكم الذهن توجه إلى المذكور وهو وجود ذلك الشىء لاعدمه . هذا فى طرف الاثبات . أما النفى

---

(١) سورة آل عمران آية ١٠١

فلاحظ له فى التجرد فلابد من شىء يدل عليه فوضعت له حروف أدناها «ما» ونحوها . فهى فى طرف النفى كالتجريد فى طرف الإثبات ، إلا أنها أقوى قليلا ، لأن دلالتها لفظية مستقلة مقصودة وكذلك «ليس» وفوقها «لا» فهى لتأكيد النفى بمعنى . أنها لنفى مؤكد ، أو بمعنى أنها ترجح طرفى النفى المحتمل فى أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح «ما» و «ليس» .

ويدل عليه بنـــاء الاسم معها ليفيد نسبة العموم وبهذا يعتذر عن قول ابن مالك : إنّ «لا» لتأكيد النفى كما أن «إنّ» لتأكيد الإثبات ، فان جماعة استنكروا قوله هذا من جهة أن «ان» داخلة على إثبات أكدوه و «لا» لم تدخل على نفى .

ويذكر السبكى أنه وجد كلاما لا يعرف صاحبه يوافق كلام والده فأحب أن يذكره .

التاسعة : قد يكون الخطاب ابتدائيا وطلبيا وإنكاريا مثل أن تقول : لمن لا يستحضر قيام زيد ويتردد فى قيام عمرو وينكر قيام بكر ، زيد وعمرو وبكر قائمون ، ويرى السبكى : أنه لابد من استعمال التغليب فنغلب الابتدائى على الطلبى والإنكارى ، ولكنه يعود ويرى أن الأظهر أن تعامل الجميع معاملة الإنكارى فان تأكيد الإبتدائى لا بدع فيه ، بخلاف ترك تأكيد الإنكارى فإنه لا يجوز وعليه تقول : (إن زيدا وعمرا وبكراً لقائمون) والسبكى مصيب فى إيراده لهذه النقاط اللغوية فهى من غير ماشك تفيد النـــاقد والأديب وتساعد على تكوين الذوق اللغوى الحصيف .

بعون الله انتهى الجزء الأول من بلاغة السبكى

ويليه الجزء الثانى وأوله الحقيقة والمجاز العقليان .

فهرس موضوعات

الجزء الأول

طبع بمطبعة

دار الطباعة القومية بالفجالة ت ٩٢٠٨٥٨

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٩١٤ / ١٩٧٨